34.12.825

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق

جامعة أبي بكر بلقايد
مكتبة
طلبة الحقوق
تلمسان

أثر البيئة الثقافية على الظاهرة الإجرامية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجرام والعلوم الجنائية

من إعداد الطالب :

مخلوف فيصل

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

قلفاط شكري

أعضاء اللجنة :

- الأستاذ : بن حمو عبد الله أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان – ..... رئيسا
- الأستاذ : قلفاط شكري أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان – ..... مقررا
- الأستاذ : كحلولة محمد أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان – ..... مناقشا
- الأستاذ : مامون عبد الكريم أستاذ مكلف بالدروس – جامعة تلمسان – ..... مناقشا

السنة الجامعية

2004 2003

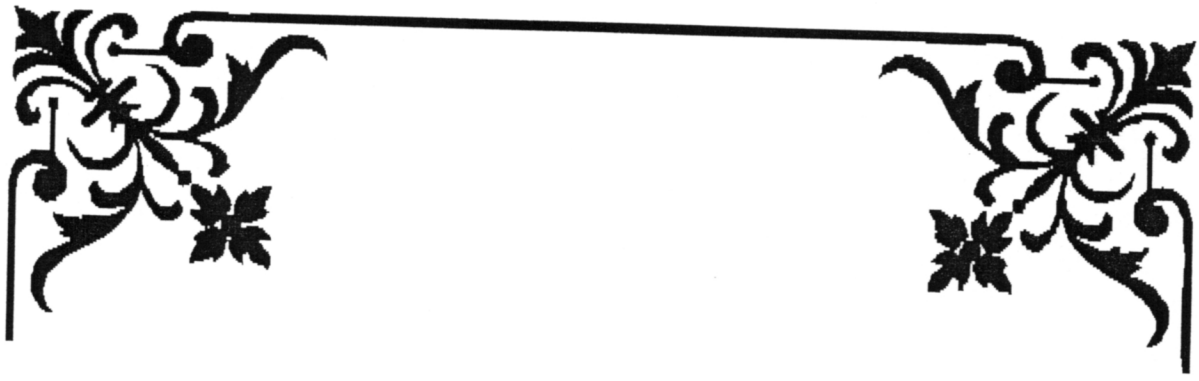

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا
وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا * وَقَدْ
خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴾

سورة الشمس، الآية 7-8-9-10

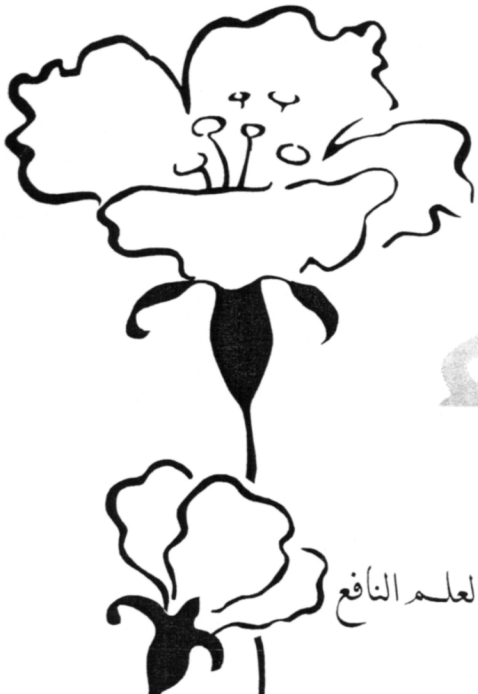

إهداء

* إلى من لهم الفضل في تربيتي ، التربية الأصلية ، وتعليمي العلم النافع

والداي الكريمين

* إلى كل أفراد العائلة .

* إلى كلّ أصدقائي .

* إلى طلبة وأساتذة كلية الحقوق بجامعة تلمسان .

* إلى كلّ الأساتذة المحامين بمجلس قضاء تلمسان .

* إلى كل هؤلاء ، أهدي هذا البحث المتواضع .

فيصل محلوف

تشكرات

أحمد الله تعالى وأشكره الذي سخّر لنا مهمّة إنجاز هذا البحث كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى جميع من قدّم لنا يد المساعدة في إنجاز هذه المذكرة.

- إلى أستاذنا الدكتور " قلفاط شكري " الذي أنار لنا الطريق بإشرافه وحرصه على توجيهنا بأمانة ، ولم يبخل علينا بجهده اللامتناهي ونصائحه السديدة والقويمة.

- إلى الأستاذ الدكتور " بن الشيخ فريد".

- إلى السيد مدير المركز المتخصص في حماية وإعادة تربية الأحداث الجانحين بالحناية – تلمسان -.

- إلى مدير المكتبة الوطنية " الحامة " ومكتبة كلية الحقوق : بن عكنون بالجزائر العاصمة.

- إلى موظفي مكتبة كلية الحقوق والمكتبة المركزية – جامعة تلمسان -.

- إلى كلّ من ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

فيصل الحلواني

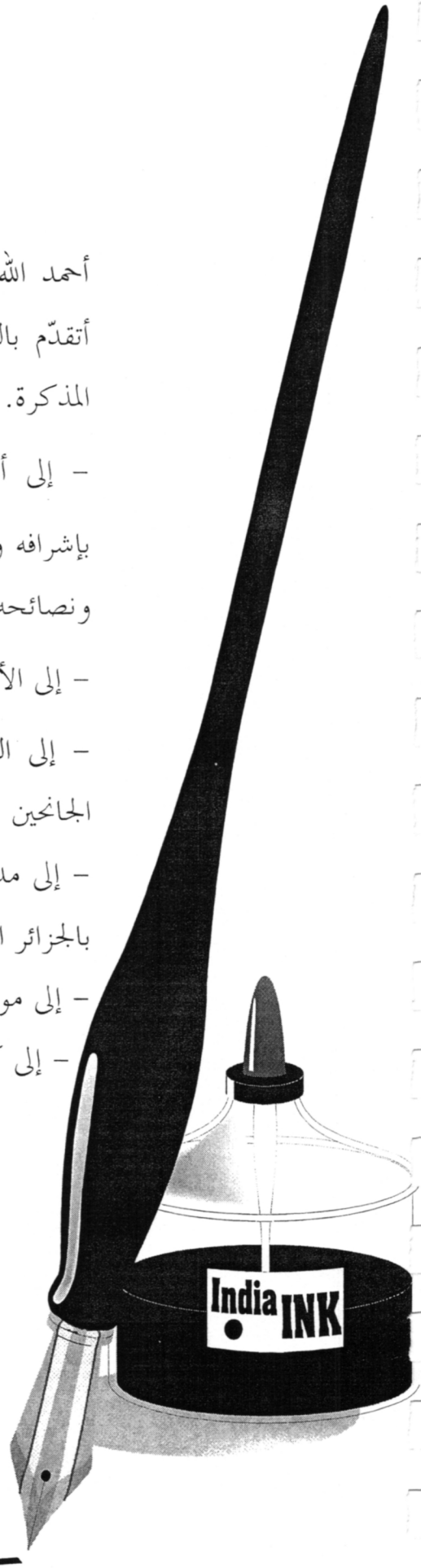

قائمة المختصرات

أوّلا : باللغة العربية :

ج.ر : جريدة رسمية.

ج : جزء.

س.إ.م.ت.ت : سلسلة إصدارات مخبر التربية والتنمية.

ص : صفحة.

ط : طبعة.

ق.ع : قانون العقوبات.

م.و.ح.إ : المرصد الوطني لحقوق الإنسان.

ثانيا : باللغة الفرنسية :

ART : Article.

éd : Edition.

N° : Numéro.

Op.Cit : Ouvrage précité.

ONDH : Observation National des Droits de l'Homme.

p : page.

P.U.F : Presse Universitaire de France.

R.S.C : Revue de Science Criminelle et droit pénal comparé.

المقدمة

مقدمة

بقدر ما اكتشف الإنسان من مجاهيل هذا الكون واخترع وأبدع في كافة أطوار الحياة، بقدر ما ظلّت ذاته غامضة متناقضة ، وإرادته قاصرة على معرفة حقيقة نفسه[1]. وصدق الحقّ تعالى إذ يقول : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴾[2].

من خلال الآية الكريمة ، يتضح لنا أنّ كلّ نفس بشرية فيها بذور الخير وبذور الشرّ ، ولكن الإرادة البشرية هي الّتي تتحكم في التوجّه إلى طريق الصلاح أو طريق الجريمة.

الجريمة في نظر القانون الجنائي هي كلّ فعل غير مشروع وليد الإرادة الجنائية والذي يرتّب له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا. وبناء على هذا التعريف لا يعتبر أي نشاط جريمة في نظر المجتمع إلاّ إذا كان منصوصا عليه في القانون ، وهو ما يعرف بـــ"قاعدة الشرعية الجنائية " وفقا لما جاء في صريح المادة الأولى من قانون العقوبات " لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن بغير قانون "[3].

ولّما كان التعريف القانوني للجريمة قاصر على تلبية أبحاث علم الإجرام ، فقد اقترح بعض علماء الإجرام تعريفا شاملا للجريمة مستمدّ من المفاهيم الاجتماعية. فالجريمة في نظرهم هي سلوك يتنافى مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، أو هي كلّ فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عادل في نظرها ، وعرّفها آخرون بأنّها كلّ فعل يرتكب بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة معيّنة. أو أنّ الجريمة هي انتهاك لأيّ قاعدة من قواعد السلوك مهما كانت هذه القاعدة[4].

---

[1] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، علم الإجرام ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 ، ص. 07.

[2] – انظر ، السورة 91 : الشمس ، الآية 7 – 10.

[3] – انظر ، الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 ، المتضمن ق.ع.

[4] – انظر ، نور الدين الهنداوي ، مبادئ علم الإجرام ، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ط.1 ، 1996 ، ص. 05.

الجريمة ظاهرة وُجدت في المجتمعات منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض ، والقرآن الكريم يبيّن لنا قصّة أوّل جريمة قتل في عالم البشر[5]. وذلك حين أراق قابيل دم أخيه هابيل مصداقا لقوله تعالى : ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[6].

ومن ذلك اليوم والجريمة لم تنقطع في جميع المجتمعات ، ففي المجتمعات البدائية لم تكن الجريمة سوى مخالفة لأمر تمليه قدرة مقدّسة مجهولة ، تجعل من صاحبها "عاصيا" عليه واجب التكفير عن ذنبه، أمّا الإغريق فكانوا يعتقدون أنّ الطبيعة بكل ما فيها محكومة بقوّة إلهية خفية، وكانت الجريمة امتدادا لهذا التفسير قدرا إلهيا، والمجرم إنسان تعس أصابته لعنة الآلهة [7]. وبذلك كانت الآلهة تتدخل في التجريم والعقاب، ونجد هذا الاتجاه واضحا في القوانين الفرعونية وقانون مانو الهندي وقوانين بلاد ما بين النهرين وأشهرها قانون حمو رابي، وغيرها من شرائع العالم القديم ، حينما كان الانفعال الديني هو المسيطر على الأنظمة القانونية[8].

وحينما أخذ الفكر البشري استقلاله وتخلّص من التأثيرات الدينية بدأ يصطبغ بصبغة اجتماعية في حدود الأفعال الضارة بالمجتمع ، وبدأت فكرة مسؤولية المجرم عن أفعاله في الظهور ، وكان طبيعيا إزاء ذلك أنّ يتّجه الفكر الإنساني في بحثه عن أسباب الجريمة إلى المجرم ومجتمعه[9].

والجريمة ليست ظاهرة إنسانية فحسب ، وإنّما هي أساسا ظاهرة طبيعية لأنّها تتلازم مع الحياة حيث وُجدت[10]. وأنّه ليس للإنسان مفرّ منها إمّا بصفته فاعلا لها أو مجنيا عليه ، أو هي أمر واقع حتما كلّما توفرت شروطها[11].

---

[5] – قام الباحثون في الدراسات الحديثة بمحاولة تتبّع بدايات الجريمة لدى الإنسان ، فلم يستطيعوا الوصول إليها ، وذلك لعدّة أسباب أهمّها :

– عدم إلتزامها دين الإسلام ، المصدر الوحيد الموثوق به لتلك المعلومات.

– إضافة إلى عدم وجود وسائل متاحة للوصول إلى ما جرى في الحقب البعيدة من حياة الإنسان على وجه الأرض.

[6] – انظر ، السورة 5 : المائدة ، الآية 30.

[7] – انظر ، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999 ، ص. 10.

[8] – انظر ، رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار الخيل للطباعة ، مصر ، ط.8، 1989 ، ص. 29.

[9] – انظر ، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق ، ص. 10.

[10] – انظر ،

- J. LEAUTE, *Criminologie et science pénitentiaire*, Thémis, P.U.F, Paris, 1972, p. 71.

[11] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 08.

ومن الفلاسفة والباحثين الذين اعتبروا الجريمة ظاهرة طبيعية **إميل دوركايم E. DURKHEIM** بل هي في نظره حاجة ضرورية لتطور المجتمعات ، وحجّته في ذلك أنّ لا تقدّم بلا حرّية ، وأنّ المجتمع الذي ينشد التطوّر ينبغي عليه أن يفسح لأفراده مجالا لحرية التصرف، وفي هذا الإطار هناك من يسيء استغلالها ليرتكب الجريمة.

ومعنى هذا الرأي أنّ وقوع الجريمة في مجتمع ما هو في تقدير **دوركايم** أمارة من أمارات تطوّره ، لأنّه دليل على وجود قدر من الحريّة فيه ، أمّا إذا انقطعت الحرية في مجتمع ما فذلك أمر لا يمكن اعتباره على أيّ وجه بادرة صحّة بل هو علامة جمود ، ودليل تصلّب ونذير فناء. ذلك أنّ اختفاء الجريمة يعني أنّ عوامل الضغط والقهر قد بلغت مداها ، فشلّت كلّ حركة وقتلت كلّ فكرة ، وكبّلت الناس بالأغلال وكتمت منهم الأنفاس[12].

ويخلص الباحث الأمريكي **سذرلاند SUTHERLAND** إلى ذات النتيجة عندما يوازن بين الأضرار المالية المترتّبة على الجريمة وما يلزم من مبالغ للقضاء عليها ، وينتهي إلى القبول بها كأمر واقع بحكم ضخامة ما يجب إنفاقه سنويا للوصول إلى مجتمع بدون جريمة[13].

وهناك من العلماء والباحثين في مجال علم الإجرام من بعدوا عن النظر والتجريد وحاولوا البحث عن أسباب وجود الظاهرة الإجرامية بوسائل علمية، وذلك بالملاحظة والتجربة واتّباع أسلوب الإحصائيات والمقارنات وتحميل النتائج للوصول إلى كثير من الحقائق.

فهناك من أرجع وجود الظاهرة الإجرامية لأسباب شخصية داخلية أي تتعلّق أساسا بالتكوين الخلقي والنفسي للجاني ، بينما انتهى آخرون إلى إرجاع أسباب الجريمة لعوامل خارجية اجتماعية متعلّقة بالنشأة والتربية والمخالطة بين أفراد المجتمع[14].

---

[12] – انظر ، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر ، مبادئ علم الإجرام والعقاب ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1996 ، ص. 09.

[13] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 10.

[14] – انظر ، نور الدين الهنداوي ، المرجع السابق ، ص. 06.

وما يهمّنا في دراستنا هذه هو البيئة الثقافية بوصفها عاملا من العوامل الخارجية الاجتماعية وأثرها على الظاهرة الاجتماعية[15].

الثقافة كغيرها من المفاهيم في العلوم الاجتماعية تقدّم لنا أكثر من معنى حيث لا يوجد تحديد واضح لمفهومها ، وهذا يرجع في الأصل لما تمثّله الثقافة من اتّساع وشمول يمسّ مختلف جوانب الحياة[16]. فمن الناحية اللغوية نجد أنّ كلمة الثقافة هي ترجمة عن الكلمة والمصطلح اللاتيني Culture والّتي تعني عزق التربة ، حراثتها ، زراعتها[17]. كما يُقصد بها مجموعة المعارف المكتسبة : المعرفة والعلم ، أو مجموعة البنيات الاجتماعية والدينية والتظاهرات الثقافية الّتي يختصّ بها مجتمع ما ، أو مجموعة الأفكار الإيديولوجية الّتي تتقاسمها مجموعة من الأشخاص...[18].

وإذا بحثنا عن مصطلح الثقافة في اللغة العربية فإننا نجد أنّ لها أكثر من معنى : ثقف ، يثقف ، ثقافة : بمعنى صار حاذقا خفيفا ، وثقف الكلام : فهمه بسرعة ، والشيء : ظفر به وأدركه ، وثقف الرمح : قوّمه وسوّاه ، وثقف الولد : هذبه وعلمه ، وثاقفه مثاقفة : غالبه فغلبه في الحذق[19].

ويشكل القرآن الكريم مصدر معنى الثقافة ، وهو الظفر بالشيء بعد البحث والتفتيش عنه ، كما جاء في الآية الكريمة ، قوله تعالى : ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾[20] ، وقوله عزّ وجل : ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[21].

---

[15] – الظاهرة الإجرامية هي وجود عدد كبير من الجرائم داخل المجتمع بدرجة تمثّل سمة من سمات المجتمع الّتي يمكن ملاحظتها ، وهي بذلك تتشابه مع أيّ ظاهرة أخرى غير طبيعية توجد في المجتمع ، ويعني ذلك أنّ الإجرام لا بدّ وأن يكون بدرجة تجعل منه ظاهرة ملموسة وليس مجرّد حوادث عارضة ، وهذا فيما يتعلّق بالإجرام بصفة عامة. وقد توجد أنواع معيّنة من الجرائم تشكل ظاهرة في وقت من الأوقات حينما تزيد بمعدّل غير طبيعي. فمثلا ارتكاب بعض جرائم الاغتصاب يعتبر عاديا ، لكن عندما تزيد النسبة عند حدّ معيّن ، تشكل " ظاهرة " يجب الوقوف عندها لمعرفة أسبابها وطرق تجنّبها.

[16] – انظر ، باسم علي خريسان ، العولمة والتحدي الثقافي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط.1 ، 2001 ، ص. 30.

[17] – انظر ، إبراهيم محمد جواد ، الثقافة والمثقف ، http:// www.anabaa.org ، 2000.

[18] – انظر ، A. REY, *Dictionnaire le petit Robert*, nouvelle édition, Paris, 1996.

[19] – انظر ، إبراهيم قلاتي ، قاموس عربي عربي ، دار الهدى ، الجزائر ، 1997.

[20] – انظر ، السورة 2 : البقرة ، الآية 191.

[21] – انظر ، السورة 8 : الأنفال ، الآية 57.

أما من النـــاحية الاصطلاحية ، أوّل من استخدم مصطلح الثقافة هو **إدوارد تايلور E. TAYLOR** إذ يعرف الثقافة : « هذا الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والاعتقاد والفن والحقوق والأخلاق والعادات ، وكل القدرات وأعراف أخرى اكتسبها الإنسان كفرد في المجتمع »[22].

ويعرف مالك بن نبي الثقافة ، بكونها «مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية الّتي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة الّتي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه فهي على هذا المحيط يشكل الفرد طباعه وشخصيته »[23].

إنّ دراسة البيئة الثقافية لها أهميتها في علم الإجرام ، إذ أنّ كل عنصر من عناصرها يمكن أن يؤثر على ظاهرة الإجرام في المجتمع ، فثقافة كل مجتمع تطبع إجرامه بطابع متميز ، ولذلك كان تأثير البيئة الثقافية موضوع اهتمام الباحثين منذ وقت بعيد[24].

فتحديد السلوك الإجرامي والسلوك السوي ، مسألة تتعلّق أساس بثقافة المجتمع وخلفياته التاريخية وبنائه القانوني. فثقافة المجتمع هي الّتي تحدّد ما هو السلوك السويّ وما هو السلوك الإجرامي ، وذلك بالرجوع إلى المعايير الثقافية السائدة والنماذج السلوكية المحدّدة لكلّ دور من الأدوار الاجتماعية المنظمة ثقافيا.

فإذا كان سلوك الإنسان مسايرا أو ممثلا للمعايير أو القواعد الثقافية المستقرة داخل المجتمع ، وأدّى الإنسان دوره حسب ما هو مقرّر ثقافيا ، وطبقا لنظام التوقعات المقرّر كان سلوكه ممتثلا ، أمّا إذا انتهك معايير المجتمع أو سلك سلوكا يتعارض مع نظام التوقعات المقرّر وكان سلوكه تحديا صريحا لقيم المجتمع أو لما هو مقبول أو متسامح فيه ثقافيا ، فإنّ هذا السلوك يوصف بأنّه سلوك منحرف[25].

---

[22] – انظر ، قمراوي محمد ، التربية والسلم ، بحوث الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران ، س.إ.م.ت.ت ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 73.

[23] – انظر ، باسم علي خريسان ، المرجع السابق ، ص. 34 – 35.

[24] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام وعلم العقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، ط.2، 1999 ، ص. 291.

[25] – انظر ، نبيل محمد توفيق السمالوطي ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، دار الشروق ، جدّة – المملكة العربية السعودية ، ط.1 ، 1983 ، ص. 30.

ومن خلال تعرّضنا لدراسة هذا الموضوع ، نحاول الإجابة على مجموعة من الإشكاليات أهمّها :

هل فعلا للبيئة الثقافية تأثير على الظاهرة الإجرامية ؟ وما هو شكل هذا التأثير ؟ وأين يكمن سرّه ؟

يعتبر هذا الموضوع احد أهمّ الموضوعات الفكرية الحساسة والّتي حظيت باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين والعلماء ، وتكمن أهميّة دراسته في إضفاء صبغة جديدة عليه ، وذلك من خلال التطرق لبعض المواضيع الجزئية الحديثة – بالرغم من إيجازها – والّتي لم تظهر في دراسات بعض الباحثين وعلماء الإجرام ، أو الّتي لم تحظ بالشرح والتفصيل ، وكان الهدف الأسمى من وراء دراستنا هذه هو إثراء الموضوع وإعطائه حلّة جديدة مواكبة لتطوّرات العصر فيما يتعلّق بتفسير تأثير البيئة الثقافية على الظاهرة الإجرامية.

ولقد اخترنا هذا الموضوع وقمنا بدراسته بالرغم من الصعوبات التالية :

– يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الفلسفية المعقّدة الّتي تتطلّب نوعا من التبصر والورع، خاصة فيما يتعلّق بالتداخل بين عناصر البيئة الثقافية ونوعية التأثير الذي تمارسه على الظاهرة الإجرامية.

– قلّة المراجع وصعوبة الحصول عليها ، وحتى وإن وجدت فإنّها تتناول الموضوع في بعض الجزئيات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّنا لم نصادف أيّة دراسة مستقلة بهذا الموضوع بالرغم من أهميته ، وهذا ما شجّعنا على البحث والتوسع فيه وإثرائه.

إنّ موضوع أثر البيئة الثقافية حملنا على تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين : حيث تناولنا في (**الفصل الأوّل**) الأثر الإيجابي للبيئة الثقافية على الإجرام ، وذلك بالتعرض إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في الحدّ من بوادر الإجرام.

أمّا (**الفصل الثاني**) فخصّصناه للأثر السلبي للبيئة الثقافية على الإجرام ، وذلك بتطرّقنا لمختلف أشكال العنف الذي يمكن أن تمارسه الثقافة والذي من شأنه أن يدفع أو يشجع على ارتكاب الجرائم.

الفصل الأوّل

الأثر الإيجابي للبيئة الثقافية على الإجرام

(Paix) تعني حالة بلد في غير حرب ، أو بصفة أخرى توقيف الحرب ، أو كذلك عقد يضع حدّا لحالة الحرب أو حالة الوئام (Etat de Concorde)[9].

وعن الرؤية الإسلامية حول السلم، نجد أنّ الإسلام يمثّل أكبر وأشمل دعوة للسلم والسلام[10]. والآيات القرآنية عديدة في هذا المجال، فبعد أن كان الجاهلون مولعين في الحروب وسفك الدّماء، جاء الإسلام وأخذ يدعوهم إلى السلم والوئام، ونبذ الحروب والمشاحنات، الّتي لا ينجم عنها سوى الدمار والفساد[11]. ومن هذه الآيات، قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ . . . ﴾[12]. وقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[13]، وقد دُعِيَ الرّسول الأعظم ﷺ إلى الجنح للسلم إذا جنح إليه المشركون، فقال عزّ من قائل : ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[14]، وقال تعالى داعيا عباده المؤمنين إلى اعتزال القتال، أثر جنوح المشركين إلى السلم: ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾[15]. وقوله أيضا تبارك وتعالى : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[16].

فهذه الآيات الكريمة واضحة في غرس قيم الصّلح والمسالمة، وترسيخ ثقافة السلم واللاعنف، تفاديا للأحقاد والإجرام والعنف.

---

[9] – انظر، قمراوي محمد، المرجع السابق، ص . 76.

[10] – انظر، الشيخ حسن الصفار، السلم الاجتماعي، www.shaikhhameed.org // : http، 2003.

[11] – انظر، الشيرازي، اللاعنف في الإسلام، www.alshirazi.com // : http، 2002.

[12] – انظر، السورة 5 : المائدة، الآية . 16.

[13] – انظر، السورة 2 : البقرة، الآية . 208.

[14] – انظر، السورة 8 : الأنفال، الآية. 61.

[15] – انظر، السورة 4 : النساء، الآية . 90.

[16] – انظر، السورة 3 : آل عمران، الآية . 103.

السلم لا يطرح مشكلة إنسانية لكونه محبذا ومرغوبا فيه لدى الجميع. لأنّ الإنسان لا يقدّر السلم ولا يعيه إلاّ بعد افتقاده، مثلما لا يقدّر الحرية ولا يعيها إلاّ بعد افتقادها. فالسلم إذن مفهوم فكري شامل سياسي واجتماعي، نفسي وفلسفي وثقافي وديني، وبيولوجي ...[17] ، وبما أنّ الثقافة قد عبّر عنها بالوعي، فكيف يمكن لهذا الوعي أن يرتبط بالسلم ؟

إنّ الثقافة الحقيقية هي الّتي تدفع بالإنسان إلى الجنوح نحو السلم، إذا تعلّم ونما وتروّى على محبّة الإنسان والإخاء والتحلّي بصفة الإيثار ونبذ الأنانية، فثقافة الفوضى سوف لن تؤدّي إلى السلم، بل تؤدّي إلى الإجرام والعنف.

ذلك ما يتجلّى في كلام **ميزونوف** في مجرى مناقشة جرت في باريس موضوعها: " ما هو المستقبل الذي ينتظر الإنسان ". « الحيوية الخلاقة، سواء زادت من خلال الأعمال الكبيرة أو من خلال الأعمال الصغيرة، فإنّها تؤلّف في الأساس الشرط الرئيسي، وهو قطار السعادة الذي لابدّ منه لكلّ فرد. وهذا قائم في اشتراك كتل بشرية كثيرة العدد، في نشاطات مختلفة الكمّ والكيف، هي واحدة من أنبل مهام الحياة »[18].

كما أنّه بتاريخ 1997/11/20 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اللاّئحة رقم 15-52 حول عالمية ثقافة السلم واللاعنف، والقرار رقم 173/50 المؤرّخ في ديسمبر 1995، والقرار رقم 101/51المؤرخ في ديسمبر 1996 بشأن ثقافة السلام[19].

فمسعى الأمم المتّحدة واضح في هذا المجال، فهي بمثابة حافز ودافع لثقافة السلم والتكامل الاجتماعي، على أساس مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية، وجميع حقوق الإنسان، والتسامح والتضامن ونبذ العنف.

[17] – انظر، قمراوي محمد، المرجع السابق، ص . 76.

[18] – انظر، قمراوي محمد، المرجع السابق، ص . 79.

[19] – انظر، الملحق، رقم. 01 ، ص. 122.

إذن الثقافة بمعناها الحقيقي هي الّتي تفيد الإنسان وتبنيه، فهي الّتي ترتبط بالسلم وليست الثقافة الّتي تهدمه، وتخرّب ذاته ومجتمعه ووطنه، لأن الثقافة الهدّامة هي الّتي تدفعه إلى تضييع حالة السلم المكتسبة، وإعلان حالة الحرب الهدّامة[20].

ولاشك أنّ في انتعاش الاختلافات داخل المجتمع المتآخي والمتعاون، يشعر الجميع بالسلم الذي ينبعث من كلّ مظهر من مظاهر حياة الفرد والجماعة، السلم الذي يتعزّز بتبادل الأدوار الهادفة، وبرغبة الفرد الصادقة على التعايش الإيجابي مع الآخر والمحافظة عليه، من أجل أن يظلّ كلّ واحد منهما مرآة للآخر[21].

ب) مقوّمات ثقافة السلم:

تنطلق ثقافة السلم الّتي تنبعث في الرغبة في التعايش مع الآخر على بعض المقوّمات نذكر منها:[22]

إذا كان الحوار هو ممارسة للحرية، فلا بدّ أن يكون المنهج في التعامل مع القضايا:

- الاتّزان الفكري الذي يقبل سماع الآخر دون آراء مسبقة مقصية.
- الاقتناع والاعتراف بالاختلاف في الرؤى والأفكار.
- الاعتراف بقدرات وإمكانيات الآخر، وهذا يعني نبذ الأنانية والعصبية.
- المحبّة والإخاء.
- عدم الاستصغار واحتقار الآخر.

وبالتّالي فإنّ ثقافة السلم بهذا المفهوم تسعى إلى تحقيق الأهداف المرتبطة أساسا بالسلوك البشري وهي كالتّالي:

- توجيه الفطرة العدوانية.
- تعزيز الاختلاف الموجود في الآخر.
- تعزيز التعايش مع هذا الاختلاف الموجود في الآخر.
- تعزيز تقبّل التواصل وحلّ الاختلافات عن طريق الحوار والوسائل السلمية.

---

[20] – انظر، قمراوي محمد، المرجع السابق، ص . 79.

[21] – انظر، منصوري عبد الحق، المرجع السابق، ص . 65.

[22] – انظر، مزيان محمد، المرجع السابق، ص . 103.

- العمل على إزاحة أو التقليل من وسائل الإحباط.

- تنويع وسائل التنفيس الاجتماعي عن طريق فتح قنوات وسائل التعبير وعدم قمع الحريات[23].

ج) علاقة السلم الاجتماعي بالسلم الثّقافي:

في عهد الرئيس الفرنسي السابق **جيسكار ديستان G. DESTAING**، أنشئ المجلس الوطني للترقية الثقافية للمهاجرين، وقد جاء في وثيقة أصدرتها كتابة الدولة المكلّفة بالعمّال المهاجرين، تحت عنوان " السياسة الجديدة للهجرة " مايلي: « إنّ هذه الترقية تمكّن المهاجرين من الوعي بثقافتهم الخاصة، وفي نفس الوقت من اكتشاف الثقافة الفرنسية، كما تمكّن الشعب الفرنسي ذاته من التعرف على ثقافة البلدان الأصلية لهؤلاء المهاجرين »[24].

وقد علق **دينيس كوش D. CUCHE** على ذلك قائلا: « إنّنا انتقلنا من إدارة اليد العاملة إلى إدارة الاختلاف الثقافي، لأنّ السلم الاجتماعي يتطلّب سلما ثقافيا ».

وبناء على ذلك فإنّ الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به كلّ ثقافة، هو العمل على تعليم أفراد المجتمع العيش والعمل المشترك، وخاصة الكفاح المشترك[25].

فالعيش يجب أن يكون مشتركا بكلّ ما يحمله هذا المفهوم من معاني التآزر والتناصر والتعاون، ومن أجل الرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأفراد يجب أن يكون هو الآخر كفاحا مشتركا، ومثل هذا النوع من الكفاح يتطلب سواعد متآزرة وموحدة، تخضع لإدارة عقول تعمل على إيقاع واحد، ولا يعني كلّ هذا العمل إقصاء كلّ اختلاف في الرّؤى، أو منع كلّ تباين في التعبير، أو التفكير أو الولوج فيما لا يتّفق مع الوظيفة الأساسية للثقافة[26].

---

[23] – انظر، مزيان محمد، المرجع السابق، ص . 104.

[24] – انظر،

- D. CUCHE, *La nation de culture dans les sciences sociales*, éd. Casbal, Alger, 1998, p. 108.

[25] – انظر، مالك بن نبي، مشكلّة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986، ص . 143.

[26] – انظر، مولاي بودخيلي، نحو استراتيجية تربوية لبناء سلم ثقافي، الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران، س.إ.م.ت.ت، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص . 132.

تلك الوظيفة الّتي عبّر عنها **مالك بن نبيّ** أحسن تعبير حينما شبّه وظيفة الثقافة بوظيفة الدّم، فهو يتركّب من الكريات الحمراء والبيضاء، وكلاهما يسبح في سائل واحد من البلازما ليغذّي الجسم. والثقافة هي ذلك الدم في جسم المجتمع يغذّي حضارته ويحمل أفكار (الصّفوة)، كما يحمل أفكار (العامة)، وكلّ من الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة والاتجاهات الموحّدة والأذواق المناسبة، وما لم يكن الدم محتويا على كلّ ما ذكره **مالك بن نبيّ** من عناصر مختلفة، فلن يكون باستطاعته تغذية الجسم التغذية الّتي تحفظ له حياته، وتعينه على القيام بسائر وظائفه بكلّ فعالية[27].

إنّ الأمّة الألمانية حينما سعت في القرن التاسع عشر إلى فرض وجودها والتغلب بالتالي على انقساماتها السياسية الداخلية، إنما سعت إلى ذلك أولا وقبل كلّ شيء عن طريق تجميع الثقافة الألمانية ، بكلّ ما تحمله هذه الثقافة من عبقرية ومقدرة على التجميع والتأليف ما بين أفراد الأمة جميعهم. ولذلك فإن مثقّفيها نظروا إلى الثقافة على أنّها عبارة عن مجموع الإنجازات الفنية، والفكرية، والأخلاقية المكوّنة لتراث أمّة معينة[28].

إنّ الطريق الأنسب المؤدّي إلى السلم الاجتماعي والسلم الثقافي، هو إزالة أو التقليل من حدّة الصراعات الاجتماعية المنطوية على العداوة والتناحر ، عن طريق إيجاد أهداف مشتركة يسعى في تحقيقها أعضاء الجماعات المتنازعة. وللثقافة الحقّة دور أكيد في تعبيد مثل هذا الطّريق، وهي مكلّفة بإيجاد مثل هذه الأهداف والعمل على ترسيخها والترويج لها بين سائر أفراد المجتمع، أفليست الثقافة هي نمط من معيشة فئة السكان ؟ في حين أنّ المجتمع هو مجموعة منظّمة من الأشخاص يتّبعون نمطا معيشيا معينا ، أو أنه كيان مؤلّف من أفراد يتصرّفون بطريقة تسمّى الثقافة[29].

---

[27] – انظر مالك بن نبي، المرجع السابق، ص . 78.

[28] – انظر،

- D. CUCHE, Op. Cit, p. 13.

[29] – انظر، مولاي بودخيلي، المرجع السابق، ص. 134.

الفرع الثّاني :

الثقافة والتربية[30].

لقد اختلف الباحثون في تعريف التربية تعريفا موحدا، وذلك راجع إلى اختلافهم في تحديد الغرض منها، وتحديد أهدافها في المجتمع.

فدوركايم E. DURKHEIM يعرّف التربية بأنّها: « عملية التّنشئة الاجتماعية المنظّمة للأجيال الصّاعدة ».

أمّا **مانهايم MANNHEIM** فيرى: « التربية أحد وسائل تشكيل السلوك الإنساني، كي يتلاءم مع الأنماط السائدة للتنظيم الاجتماعي ».

ويرى **جون ديوي J. DEWI**: « التربية حاصل جميع العمليات والسبل الّتي ينتقل بها مجتمع ما ، سواء كان كبيرا أم صغيرا ، فثقافته مكتسبة وأهدافه بقصد استمرار وجوده ونموه ».

ويقول كذلك : « شئنا أم أبينا... فإنّ التربية قوة قادرة على تكوين المواطن خلقيا وروحيا وعلميا وجسميا، ليأخذ بيد المجتمع إلى النمو والرّقي »[31].

يمكن الاستخلاص ممّا سبق، أنّ التربية عملية تفاعل اجتماعي مكتسب يتوارثه جيل عن جيل من أجل رقي المجتمع لما هو أصلح وما هو مفيد، وأن كلّ سلوك اجتماعي يعكس شخصية الفرد، ولذلك ليس من الصعب كما يؤكّد أحد الباحثين تحديد العلاقات الموجودة بين جوانب سلوك الفرد داخل جماعة وسماته المزاجية. فالتربية تنبع من المجتمع وتطبّق فيه، فهي ليست منعزلة عنه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم تربية كما يتصورها أفلاطون، لأنّها مثالية لا تعكس الواقع.

أمّا عن تواجد التربية في المدرسة، فقد لا نتمكّن من الفصل بينهما نظرا لاندماجهما الكبير، وليس أدلّ على أهمية التربية بكلّ أنواعها في المدرسة ما تحاول الأوساط السياسية والعلمية والفكرية الفرنسية أن تقوم به، وهو إعادة الاعتبار للتّربية المدنية والدينية، وأهميتها

---

[30] – انظر، محمد يوسف أبو ملوح، الثقافة والتربية، http:// www.almualem.net ، 1998.

[31] – انظر، قمراوي محمد، المرجع السابق، ص . 69 ، 70.

في تكوين التّلاميذ وتهذيبهم، وهو ما تناولته الصحافة الفرنسية في الأسبوع الأخير من شهر جانفي 2000. فالتربية تندرج في مجالين أساسيين تتبلور فيهما وتأخذ كلّ مميزاتها، وخصائصها ألا وهما المجتمع والمدرسة[32].

تهدف التربية المدنية إلى تكوين المواطنين، إمّا في إطار التعليم المدرسي بكلّ مستوياته، وإمّا عن طريق وسائل الإعلام الّتي تمس جمهورا عريضا مثل التلفزيون، التشريعات، التّعليم غير الرسمي للرّاشدين. وبعبارة أخرى مهمة التربية المدنية بناء مواطن الغد، ليست محصورة في قطاع التربوي التقليدي، بل هي مشروع مجتمعي متكامل[33]. يجب أن تشترك فيه كلّ المؤسسات والجهات.

تقتضي التربية المدنية أن نعرف معنى المواطنة الّتي يجب أن تعتبر عدا كونها سياسية على أنّها مجموعة من القيم والمسؤوليات.

فالتربية المدنية لا تستهدف تقديم معارف، لكن أيضا تعني مفاهيم الإخلاص والمسؤولية اتجاه الأمّة[34].

يتّضح ممّا سبق أنّ التربية لها علاقة وطيدة بالثقافة، باعتبارها الوسيلة الّتي يعتمد عليها الإنسان، لتوصيل التراث والمعرفة من فرد لآخر ومن جيل لآخر. وأنّ التربية بكافّة أشكالها، تعنى وتهتم بصفة أساسية بتقديم للأفراد الثقافة، فهي عملية تفاعل اجتماعي مكتسب ترمي إلى رقي المجتمع وصلاحه[35].

فالثقافة هي الوعي الإنساني لما يدور حوله وما يعيشه يوميا، وهذا الوعي الإنساني شيء مكتسب لدى الفرد، وعملية الاكتساب في حد ذاتها تربية بعينها، فتربية الأطفال مثلا، تكون لأجل إكسابهم مستوى من الوعي الاجتماعي والحضاري، لمواجهة العوائق

---

[32] – انظر، قمراوي محمد، المرجع السابق، ص . 72 – 73.

[33] – انظر، مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي: التحديات المشتركة وسبل التعاون، لبنان http : // www.lcps-lebanon.org . 1999

[34] – انظر ،

- J. GOODRICH, *Centre d'études canadiennes*, université Mount Alisen, http : //www.mta.ca.

[35] – انظر،

- J. ROSTAND, *Peut-on modifier l'homme*, Gallimard, 1986, p. 106.

والصعوبات في الحياة[36]. وأنّ نقص الوعي يكون حتما ناتج عن النقص في التربية، الـذي أصبح عامل أساسي يتعين أخذه بعين الاعتبار في الإجرام[37].

التربية عملية بناء وإعداد إنساني وتقويم وبناء للجانب الخيّر من الإنسان، وحـذف وإلغاء كلّ مظاهر السلبية والانحراف، وأن المعرفة والثقافة هي دليل عمل، واكتسابها المجـرّد ليس بإمكانه إلاّ أن يبني الفكر وحده[38].

الفرع الثالث :

الثقافة والأخلاق.

يعد التحصين الأخلاقي للنفس من شرورها ومن شرور الفاسدين ، ضرورة اجتماعية وسياسية وقائية ذاتية تحفظ الإنسان من الشرور والآثام ، وتبعده عن مسالك الإجرام.

فالأخلاق الفاضلة مظهر حضاري، يفتح القلوب وتنشرح لها الصدور ، في مقابـل الأخلاق السيئة الّتي تشمئزّ منها النفوس، وهي من المظاهر الّتي تعزز الفرقة وتكرّس التنافر، ومن العقبات الّتي تقف في وجه وحدة الصّف ومحاولة لم الشمل الجماعي. ولاشـك أنّـه بالأخلاق الحسنة يصبح الفرد قريبا من قلوب الناس، ويحظى بمكانة متميزة في أوسـاطهم، وهذا يخفّف عنه شدّة وحدّة المواجهات الاجتماعية الّتي قد تستهدفه[39].

فالأخلاق تحفظ للإنسان كرامته، الّتي قال عنها الفيلسوف السوري **عادل العـوا**: « لقد غدت الكرامة الإنسانية قيمة اجتماعية، وثقافية تلازم الإنسان...». فلا كرامة لقاتل أو سارق أو نصّاب أو خائن للأمانة، أو مغتصب أو شاذ جنسيا، أو مختلس أو مزوّر، لأنّ الكرامة قرينة العزّة والمهابة، وفقدانها مذلّة وهوان، وحرص الإنسان على كرامتـه يكـون بتحصينها أخلاقيا[40].

---

[36] – انظر، قمراوي محمد، المرجع السابق، ص. 78

[37] – انظر،

- C. KALFAT, *Transformation sociales et violence intra- familiales*, université de tlemcen. 2003-2004, p. 17.

[38] – انظر، المرتكزات الأساسية لمنهج التربية في الإسلام، http :// www.balagh.com. 2000

[39] – انظر، منصوري عبد الحق، المرجع السابق، ص. 56.

[40] – انظر، حسن الساعاتي، المرجع السابق، ص. 83.

وقد صدق الشاعر أحمد شوقي حين قال :

صلاح أمرك للأخلاق مرجعه ۞ فقوّم نفسك بالأخلاق تستقم.

والمنظور الإسلامي حول الأخلاق، واضح من خلال الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة العديدة الرّامية إلى التحلّي بمكارم الأخلاق، الّتي تعتبر بمثابة الحصن المنيع والواقي من الخطيئة، والإجرام والانحراف.

ففي القرآن الكريم آيات أخلاقية كثيرة، في فهم معانيها وتدبّرها تحصين للنّفس من سوء الأدب، وانحطاط الخلق ومن الإجرام. منها قوله تعالى: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا . . . وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا . . . وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا . . . وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا * وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا * وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ . . . وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولًا * وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا * وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ . . . وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾ [41].

كما وردت آيات أخرى في سورة النّور، متعلّقة بآداب الاستئذان عندما يراد دخول البيت، وآيات خاصّة بغضّ البصر والعفّة والحشمة.

وقد ثبت عن الرّسول ﷺ قوله: « إنّكم لن تسعوا النّاس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم »[42].

---

[41] – انظر، السورة 17 : الإسراء، الآية. 23 – 37.

[42] – رواه الصدوق ، في التوحيد ، باب ثواب الموحدين.

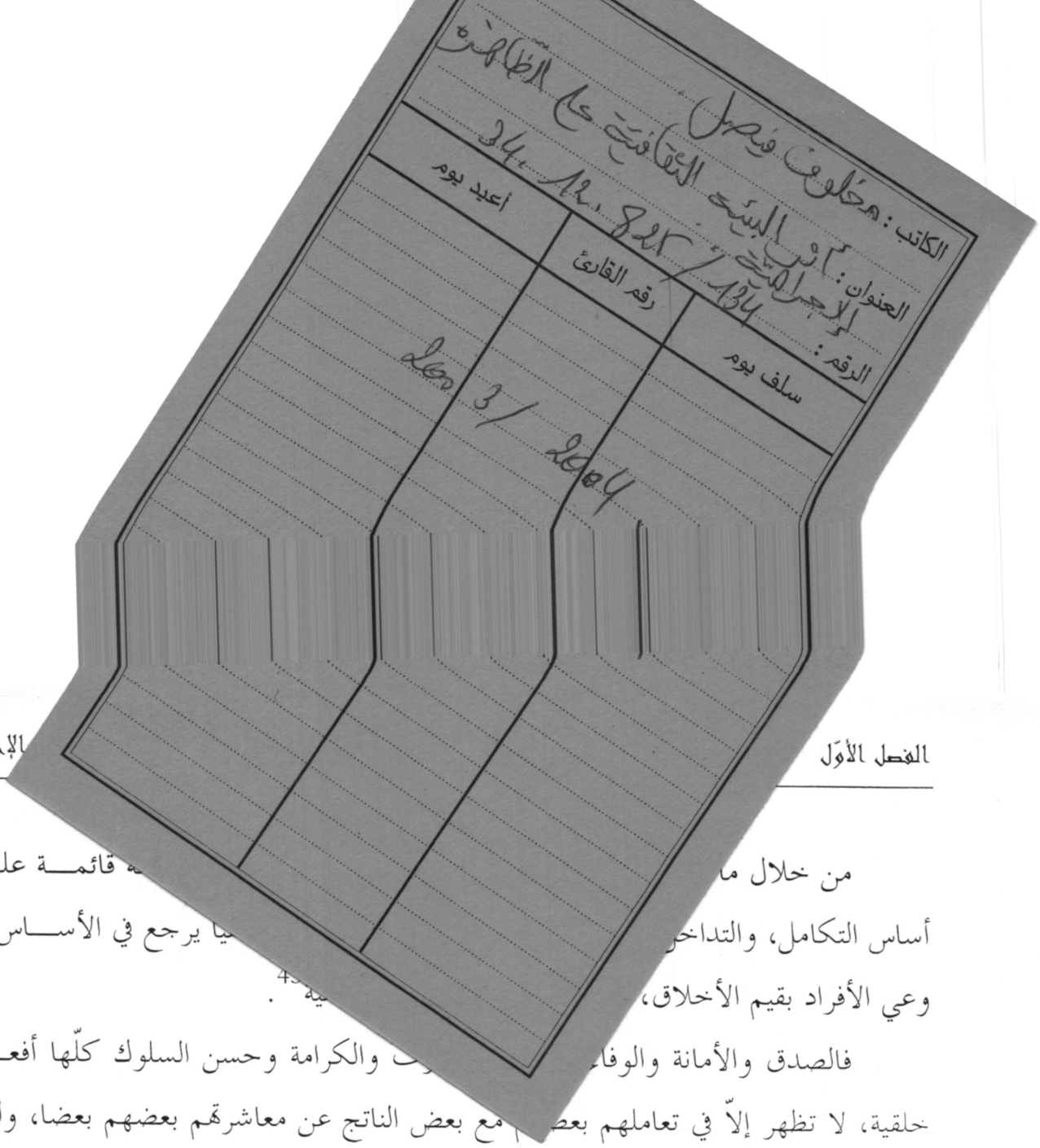

من خلال ما ... قائمة على أساس التكامل، والتداخ... يا يرجع في الأساس إلى وعي الأفراد بقيم الأخلاق، ...[43].

فالصدق والأمانة والوفا... والكرامة وحسن السلوك كلّها أفعال خلقية، لا تظهر إلاّ في تعاملهم بعض... مع بعض الناتج عن معاشرتهم بعضهم بعضا، ولو عاش الناس فرادى لا تعامل ولا علاقات اجتماعية بينهم، ما كانت هناك حاجة إلى هذه الأخلاق السلوكية، لأنّها لا تفيد صاحبها شيئا، فنفعها مرتبط بالحياة الاجتماعية والتفاعل والتضامن والأخذ والعطاء والولاء[44].

وبالتّالي لكي تعمل الأخلاق على الحدّ من ظاهرة الجريمة، ينبغي أن تتّصف بصياغة متكاملة، توحّد بين الإيمان والعبادات والمعاملات وكافّة أنواع السّلوك، إذ ليس هناك فرق بين ما هو روحي، وبين ما هو مادّي، لأنّ كلّيهما يخضعان لنفس القواعد الأخلاقية[45].

المطلب الثاني :

البيئة الثقافية وعلاقتها بالأمن والتنظيم الاجتماعي.

قد يشهد المجتمع أحداث ومشكلات تهزّ كيانه وكيان الأفراد من جماعات إسلامية

مواجهة هذه الأعراض الاجتماعية، قبل امتداد خطرها، ويساعدان المجتمع على بلوغ قيم الرقيّ ، والتقدّم والازدهار.

الفرع الأوّل :

الأمن الاجتماعي.

إنّ مفهوم الأمن الاجتماعي انتشر استخدامه في المجتمعات الإنسانية الحديثة، نتيجة للتّطورات الاجتماعية الّتي انعكست على العلاقات الاجتماعية.

لذلك يشير **فوزي الصادي**، إلى أنّ الخدمة الاجتماعية في إطار الأمن الاجتماعي « بأنّها مجموعة الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف عن القانون، ومجموع المعايير الّتي وضعها المجتمع لكي يعيش كلّ فرد وهو آمن على حياته وماله وأولاده، وعرضه ومستقبله، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على تحمّل المسؤولية الاجتماعية، وأكثر بذلا للجهد من أجل تحقيق نمو المجتمع وتقدّمه »[47].

أمّا **محمود عبّودة**، فيرى أنّ مفهوم الأمن الاجتماعي يرتبط بمفهوم السلام الاجتماعي، وهو نقيض التفكّك أو الانهيار، أو كافة أشكال الانحراف أو عدم الإشباع، فهو يراه بمفهوم واسع شامل، يبدأ من الأفعال الصغيرة الّتي قد ينظر لها كأفعال منحرفة، في إطار نسق قيمي معيّن إلى التمرّدات والصّراعات الاجتماعية، أو الطبقية والسياسية، وهو بهذا يقترب من مفهوم السلام الاجتماعي.

ويشير البعض إلى أنّ مفهوم الأمن الاجتماعي، بأنّه تحقيق أقصى إشباع ممكن من احتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية الّتي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفّر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التعاون والشّعور بالأمن والسّلام الاجتماعي، الأمر الذي يؤدّي إلى تنمية الولاء والانتماء للمجتمع، آخذين بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الإشباعات وما تفرضه عوامل التّغيير الاجتماعي من تحوّلات جذرية.

[47] – انظر، محمد سيد فهمي، المرجع السابق، ص . 232.

والاغتراب بجميع أنواعه هو نفي للأمن الاجتماعي، بجميع أبعاده، كذلك التفكّك المعياري وانهيار فعالية المعايير، في التأثير على السلوك يفقد الفرد الإحساس بالأمن.

وإنّ العقبات الخارجية المتمثلة في الخطر الخارجي بأشكاله المختلفة، والّتي تمنع الفرد من إشباع حاجاته للأمن، تؤدّي في العادة إلى إصابته بالإحباط ثم بالعدوانية[48].

وتتمثّل ردود فعل هذا الإحباط في ثلاث مواقف[49]:

- إمّا ينسحب الفرد ويهرب من الموقف الذي سبّب له الإحباط.
- إمّا أن يصاب باللاّمبالاة.
- إمّا أن يلجأ إلى العدوان.

ويمكن تجسيد هذا الطرح في الشكلّ التالي :

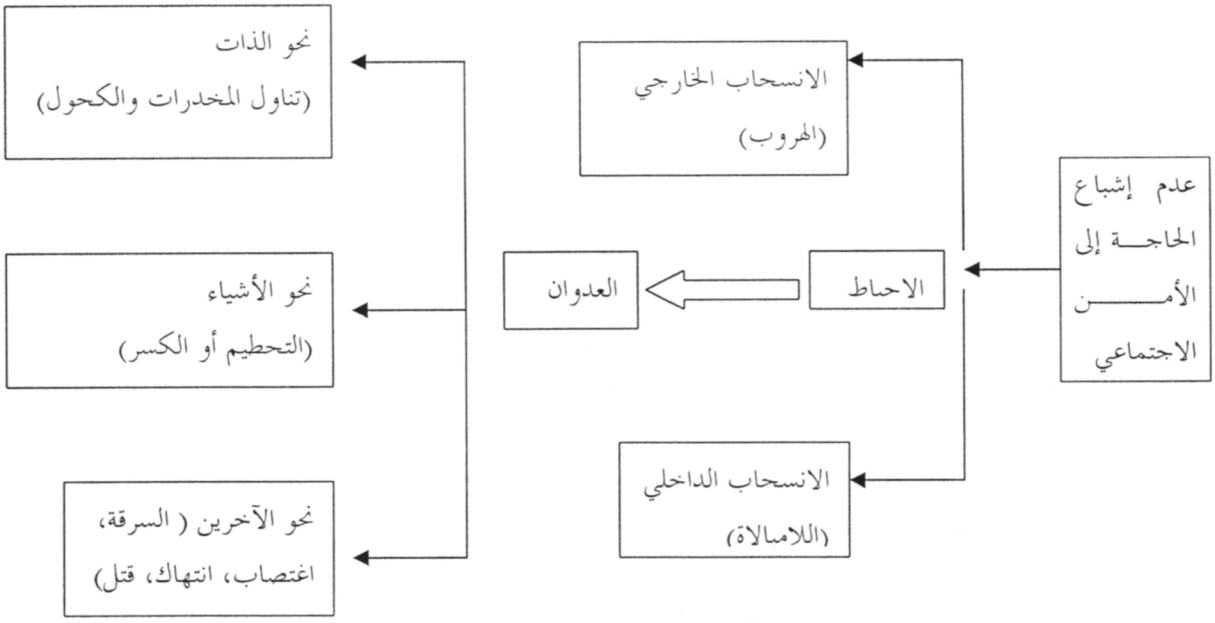

ولقد وضع **ابراهام مازلو MASLOW. A** سلما هرميا في تدرّج معين، حيث تأتي الحاجات المادية – الفيزيولوجية، من مأكلّ وملبس ومأوى أوّلا، أي في قاعدة الهرم، وتستمر محرّكة للسلوك حتى يتم إشباعها بشكلّ معقول ثم تليها حاجات الأمن، ثم الحاجات الاجتماعية، وبعدها حاجات احترام الذات، إلى أن يصل إلى قمة الهرم وهي حاجة تحقيق

[48] – انظر، منصوري مصطفى، الحاجات إلى الأمن بين النظرية السيكولوجية والشريعة الإسلامية، الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران، س.إ.م.ت.ت، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص. 220.

[49] – انظر، منصوري مصطفى، المرجع السابق، ص. 220.

وتقدير الذات[50]. والملاحظ في توجيه العلوم والسياسات في الدول المتقدمة، الّتي حقّقت لمواطنيها مستوى مرتفع من المعيشة، يضمن لهم وبدرجات كافية إشباع حاجاتهم الفيزيولوجية، وحاجاتهم إلى الأمن والاستقرار، وتوجيهها نحو مفاهيم الانتماء، والتضامن والتعاون.

ويقدّم **مازلو** تنظيمه الهرمي للحاجات وفق ضرورة الحاجة وأهميتها، حيث لا ينتقل الفرد إلى حاجات الأمن إلاّ إذا حقّق وأشبع حاجاته الفيزيولوجية كاملة، بمعنى أنّه إذا لم يحقّق المأكل والمشرب والملبس والمأوى بشكل كاف يبقى مهدّدا لنفسه ومهدّدا لمجتمعه، إذ الكثير من حالات السرقة الّتي تهدّد أمن وسلامة الأفراد والجماعات، كثير ما يكون وراءها عدم إشباع الحاجات الفيزيولوجية[51].

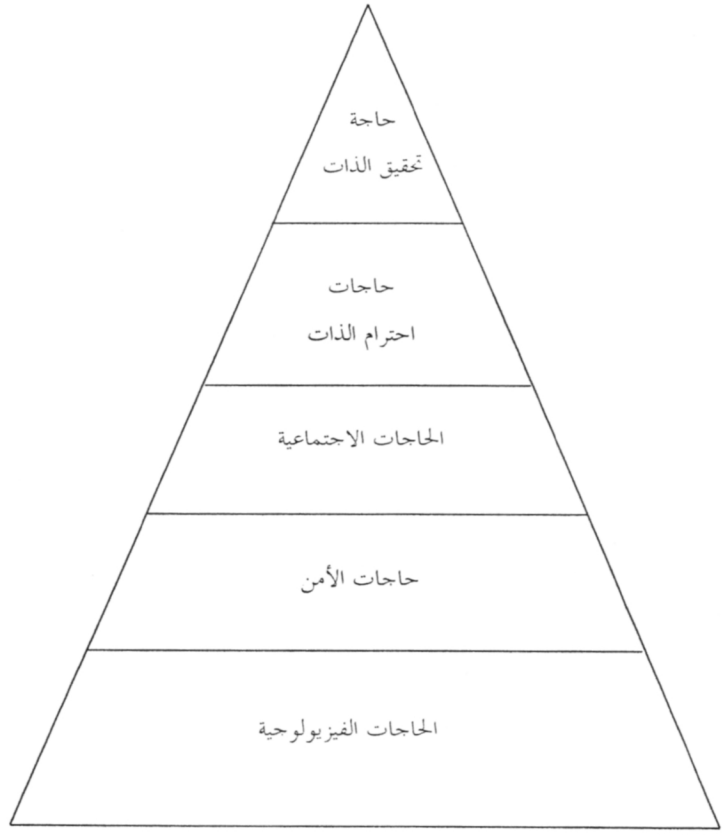

التنظيم الهرمي للحاجات عند " مازلو "

[50] – انظر، منصوري مصطفى، المرجع السابق، ص. 212.

[51] – انظر، منصوري مصطفى، المرجع السابق، ص. 212 – 213.

كما أنّ إشباع حاجات الأمن لدى الأفراد، شيء يطالب به الإسلام ويعتبره غاية من غاياته، لأنّه يتماشى مع فطرة البشر، وتشير بعض الآيات القرآنية إلى أهمّية الحاجة إلى الأمن. كقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾[52]. وقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[53]. من خلال هاتين الآيتين يلاحظ الترابط الواقعي والموضوعي بين الحاجات الفيزيولوجية والحاجات إلى الأمن، فالإسلام لا يطالب بتوفير الحاجات الفيزيولوجية فقط، وإنّما يطالب أيضا بأن يكون الفرد آمنا على أهله، وعلى عرضه، وعلى ماله، بصرف النظر عن الانتماء الاجتماعي أو الثقافي الجنسي أو القومي، فالأمن الاجتماعي بذلك ضرورة يفرضها كلّ مجتمع.

الفرع الثاني :

التنظيم الاجتماعي.

انطلقت إشكالية النظام الاجتماعي أساسا، من فهم العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع، وطبيعة خضوع الفرد للسلطة السياسية والاجتماعية. ولقد ارتبطت هذه المشكلة في جانب أساسي منها، بطريقة تحليل الطبيعة البشرية، وكيفية خضوعها للنظام الاجتماعي[54].

أوّل من ناقش هذه القضية أساتذة العقد الاجتماعي، الذين بلوروا النظرية الاجتماعية في سياقاتها الفلسفية الأولى، والّتي مقتضاها أنّ انتقال الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة، قد تمّ بناء على عقد اجتماعي بين الأفراد بقصد إقامة السلطة الحاكمة[55].

بالنسبة **لتوماس هوبز T. HOBBES** يرى أنّ " الإنسان ذئب لأخيه الإنسان ". والحل لأزمة النظام الاجتماعي قد جاء قمعيا ، لأنّه يأمن بالطبيعة الشريرة للإنسان، وأنّه

---

[52] – انظر، السورة 2 : البقرة، الآية. 155.

[53] – انظر، السورة 106 : قريش، الآية. 03 – 04.

[54] – انظر، عقيل نوري محمد، إشكالية النظام الاجتماعي، http : // www.uluminsania.com .

[55] – انظر، إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، ص. 93.

ليس اجتماعيا بطبعه، وكانت حالته الأولى بؤس وشقاء تسودها الأنانية وحب الذات، وغريزة البقاء... وكان قلبه مفعما بالخوف والشكّ ولا يعمل إلاّ وفقا لمصالحه الشخصية، إشباعا لغرائزه الدنيوية، ولو كان في تحقيقها إضرار بمصالح الغير، وكانت حالة الأفراد موسومة بالاضطراب والفوضى[56]... وقد روي عن **هوبز** قوله : « إنّني لا أخشى الأشباح والأرواح، لكن أخشى ضربة قوية تهبط على رأسي عندما يعتقد أحد الأوغاد، أنّني أختزن في بيتي خمسة جنيهات أو عشرة »[57]. لذا جاء هجومه عنيفا ضدّ النظام الكنيسي، أكّد ضرورة إخضاعه للدولة، انطلاقا من أنّ الدولة هي الممثّل الشرعي للسلطة المستندة للعقد الاجتماعي[58].

بالنسبة **لجون جاك روسو**، فيرى أنّ " الإنسان أخ لأخيه الإنسان "، بمعنى أنّ الإنسان خيّر بطبعه، وهو يولد حيّا فاضلا تسود حياته الحرية والمساواة، ولكنّه اكتسب الطّبيعة الشريرة من خلال وجوده في جماعة أو مجتمع، ولهذا ينادي بالعودة إلى فطرة الإنسان الخيّرة، الّتي يحملها والتّي لابدّ أن تقود للطمأنينة، وبالتّالي فإن العقد أبرم من الأفراد أنفسهم ولكن بصفتين: الأولى باعتبارهم أفراد مستقلين، ومنعزلين كلّ منهم عن الآخر. والثانية باعتبارهم أعضاء متحدين، يتبدى من مجموعهم الشخص الجماعي المستقل[59].

لقد أدرك فلاسفة العقد الاجتماعي ضرورة حل مشكلة النظام الاجتماعي، والعمل على تقليص حالة الفوضى، الّتي من الممكن أن تبلور حرب الجميع ضد الجميع، وإن اختلفوا في طبيعة تصورهم للطريقة الّتي تحلّ بها هذه الفوضى. فجاء حل **هوبز** ضغطيا بإعطاء القوة للسلطة (المركزية) الحكومة. في حين اتّسم حلّ **روسو** بالديمقراطية، وثوقا منه بالطبيعة الخيّرة للإنسان[60].

---

[56] – انظر، إبراهيم عبد العزيز شيحا، المرجع السابق، ص. 94.

[57] – انظر، محمد مهران رشوان، تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص.139.

[58] – انظر، عقيل نوري محمد، المرجع السابق.

[59] – انظر، إبراهيم عبد العزيز شيحا، المرجع السابق، ص. 99.

[60] – انظر، عقيل نوري محمد، المرجع السابق.

لقد تطوّرت فكرة معالجة أزمة النظام الاجتماعي من النظرة إلى الطبيعة البشرية، إلى أفكار تتجاوز تلك الحدود الضيقة، وهي فكرة المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وفكرة التنظيم والمؤسسية، بوصفها الممر الأسلم لبلورة مجتمع مدني يتعايش أفراده وفق ركائز تنظيمية، تقوم على ترتيب العلاقات الهرمية للسّلطة، وتوزّع الأدوار وفقا لأسس مؤسسة.

يرى العالم الإنجليزي **سبنسر** أنّ التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة هو السبيل الأمثل لاستقرار النظام الاجتماعي، مما يعني نبذ الأشكال المختلفة لتدخل الدولة في شؤون الأفراد، طالما أنّ مصالح الأفراد ستقود للمصلحة العامة. وقد لا يخلو هذا الرأي من الانتقاد، خصوصا من الذين يؤمنون بأنانية الإنسان، وكذا لصعوبة تخيل الالتقاء بين المصلحتين العامة والخاصة. ولكن من الواضح أنّ النظام الرأسمالي هو الأكثر نجاحا من غيره، هذا فضلا من أنّ المصلحة الفردية، يمكن أن تخضع لضوابط تحدّ من إمكانية إسرافها في الاستغلال، وممّا زاد هذه الفكرة نضوجا هو دخول الدولة بوصفها منافسا تحثّ الأفراد على المنافسة واثبات الأفضلية.

أمّا عن عالم الاجتماع الفرنسي **دوركايم**، فقد وظّف فكرة تقييم العمل الاجتماعي والتضامن العضوي، بوصفها وسيلة لتحقيق الاستقرار في النظام الاجتماعي المعقد، الذي يقوم على التباين والاختلاف، وأنّ الطريقة اللازمة لتحقيق الاستقرار والانتظام الاجتماعي، يكون من خلال إعداد أساس قانوني للمجتمع ينظّم العلاقات وفقا لمجموعة من القواعد والمعايير، والضوابط المؤسسية الّتي تحول دون تحويل المجتمع إلى جمع من الأفراد، وإنّما جمع من التنظيمات والمؤسسات القادرة على الإبداع والتواصل، واللازمة لتحقيق التضامن الاجتماعي، وهذا ما يعزّز الطرح الدوركايمي في أهمية القانون.

أمّا **ابن خلدون** رأى أنّ الحل لإشكالية النظام الاجتماعي، هو أنّ الإنسان بحاجة إلى وازع، وهذا الوازع هو الدّين الذي يضمن بفعل عمليات الأَنْسَنَة الاجتماعية، حالة الردع الذي يحدّ من الصراع داخل النفس البشرية وبالتّالي المجتمع.

أمّا **ماركس** فيرى أنّ الحلّ لإشكالية النظام الاجتماعي، يكون بإذابة الصراع بفعل سيطرة القوى اللاحقة بوسائل الإنتاج، وهي طبقة العمال الّتي بثروتها ستغير معالم النظام الاجتماعي، إلى مجتمع عادل وأكثر ديمومة[61].

أمّا التصوّر النفسي لأزمة النظام الاجتماعي، فيمكن استشافته في رؤية **فرويد**، الذي يرى أنّ الطبيعة البشرية تتصرف بطريقة غرائزية، انطلاقا من (الهو) الذي يمثل مكمن الشهوة في الإنسان، والذي يتمّ كبحه بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية الّتي تشكلّ (الأنا) و(الأنا الأعلى)، واللذان يعملان على تطويق غرائز الهو وصقلها اجتماعيا. وهذا يعني أنّ الأنا، والأنا الأعلى يعبّران عن المحتوى الاجتماعي والثقافي في ذات الفرد، والذي يؤدّي إلى إحداث كبت متواصل للذات، مما يؤدّي إمّا لخضوعها الاستسلامي للمجتمع نتيجة لقوّة سلطانه وقهره، أو أن يؤدي إلى تمرد علني على الضوابط الاجتماعية، مما يدمّر العلاقة بين الفرد والمجتمع. لذلك فإنّ حلّ **فرويد** وفقا لهذا التصور النظري، يؤكد على تخفيف حدّة الكبت، مع ضرورة أن تجد الحضارة بدائل يمكن من خلالها التنفيس عن حالة الكبت الّتي يعيشها الكائن الاجتماعي. أملا في تحقيق التوازن المفقود بين الذات والمجتمع، وفي محاولة هدم الصدع بينهما يمكن أن تتدخل الثقافة، بإعادة تصميم آليات التنشئة الاجتماعية، بما يخفّف من عبء الكبت الثقافي للمجتمع، ويسهل اندماج الذات في المجتمع[62].

أمّا الحلّ القرآني فينطلق في فهمه لإشكالية النظام الاجتماعي من فكرة الربط بين ركيزتين أساسيتين هما:

1- إنّ النفس البشرية تحمل في طيّاتها الخير والشر، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[63]، وهذا ما يؤكد توازن بين فكرتي الخير والشر في الطبيعة البشرية.

---

[61] – انظر، عقيل نوري محمد، المرجع السابق.

[62] – انظر، عقيل نوري محمد، المرجع السابق.

[63] – انظر ، السورة 91 ، الشمس ، الآية 7 – 8.

2- إنّ السبيل الأمثل لتجاوز مشاكلّ المجتمع يكون بالتعاون والتضامن، الذي يعتمد على التقوى كمعيار للحكم على الأشياء، مصداقا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[64].

وبالتالي فإنّ الأمن والتنظيم الاجتماعي، هما سرّا المساواة والعدالة والأخوة فعندما تتجسّد في المجتمع، تنخفض الحركة الإجرامية، والأمراض الاجتماعية، وتدفعه للتقدم.

المطلب الثالث :

الوقاية من الإجرام[65].

اعتبرت العقوبة السبيل الوحيد لمكافحة الإجرام في المفهوم التقليدي، ورغم تنوع صورها، فقد اتصفت بالشدّة والقسوة في التّنفيذ من أجل ردع الجاني عن طريق العودة للجريمة، أومن اجل ردع الآخرين عن سلوك طريقها. من هذا المنطلق شرعت المجتمعات برسم سياسة وقائية في ميدان الإجرام، مستندة في ذلك إلى أساليب البحث والتخطيط العلمي، والتنسيق بين مختلف القطاعات المتصلة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة[66].

الفرع الأوّل:

الوقاية العامة.

يتناول أسلوب الوقاية العامة وضع الخطط والبرامج الشاملة من قبل السلطات والهيئات المختصة، والّتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية إلى الإجرام أو المهيئة له، ويظهر ذلك على النّحو التّالي:

---

[64] – انظر، السورة 49 : الحجرات، الآية. 13.

[65] – انظر، *Prévention du crime prévisible et évitable*, sur le site: http : // www.gov.on.ca, 2004.

[66] – انظر، علي محمد جعفر، مكافحة الجريمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط. 1، 1998، ص. 202.

أ) دور البيئة العائلية:

تعتبر الأسرة الخلية الإنسانية الأولى الّتي يتربى في كنفها الفرد ويكتسب منها عاداتها، والّتي تتأثر بكل ما يحيط بها من عوامل إيجابية أو سلبية، والّتي لابد أن تؤثر بدورها على سلوكه في المستقبل[67].

فالبيئة العائلية الملائمة الّتي توفّر الرعاية المطلوبة لأفرادها، لاشك أنّها تزوّدهم بالمناعة اللازمة لمنع تسرّب تيارات الانحراف إلى نفوسهم وجرفهم إليها. وتدفعهم إلى التمسك بالقيم الفاضلة الّتي تحثّهم على السّلوك المستقيم والقويم. أمّا البيئة العائلية غير الملائمة وما يشوب مهمتها من قصور في التوجيه والتربية، والتعليم والمراقبة اتجاه أفرادها، تجعل أمر وقوعهم في مجال الإجرام من الأمور السهلة. لذا يتعين دعم البيئة العائلية بالمقوّمات اللاّزمة، للمحافظة على كيانها المادي والمعنوي لإبعاد شبح الإجرام، وذلك عن طريق توفير الوسائل الضّرورية لوجودها واستقرارها، كنشر برامج التوعية الشاملة ومحو الأمية بين أفرادها، والسعي لإيجاد مسكن مناسب لها، وتوفير جميع الخدمات بما فيها الصحية والتعليمية والاجتماعية وقاية من تفكّكها وانحرافها.

ب) دور المدرسة:

المدرسة ذلك المجتمع المنظم الكبير بعد الأسرة، لابدّ أن يقوم دورها على ثلاث ركائز أساسية، تتمثل في المناهج التعليمية والتربوية والتثقيفية العامة المناسبة، وفي الجهاز البشري المتخصص الذي يتولّى الإشراف عليها وتزويد الطلاب بها، وفي البناء الملائم وما يلحق به من نشاطات متنوعة، فتحقيق هذه المزايا من شأنها أن توفر بيئة صالحة للتربية والتعليم، وتعطّل فرص الإجرام في المجتمع[68].

ج) دور البيئة المهنية:

يعتبر العمل من العناصر الأساسية في الحياة، لأنّه يتيح له الانصراف إلى إشباع حاجاته ورغباته بأساليب مشروعة، لذلك فإنّ القضاء على البطالة من أبرز المسائل الّتي

---

[67] – انظر، حسن شحاتة سعفان، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1962، ص. 117.

[68] – انظر، علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص. 211.

تعمل الدول حاليا على محاربتها حتى تتمكّن من الحدّ من فرص الإجرام خاصة بالنسبة للجرائم ضد الأموال. وينبغي أن لا ينفصل العمل عن توفير الظروف الملائمة للقيام به، كالحماية من مخاطره، الأجر المناسب وغير ذلك من الأمور المساعدة على الحد من الفوضى والإجرام والاضطراب.

د) دور المؤسّسات العقابية والاجتماعية:

يتنوّع دورها بصورة كبيرة في حقل منع الجرائم والوقاية منها. وتعتمد في عملها على تبني النشاطات المختلفة الّتي تساهم في تعليم المسجونين، لكون التعليم أحد الوسائل المستأصلة للإجرام. ويضاف إلى التعليم توسيع المدارك وتنمية القدرات، والمساعدة على التفكير الهادئ السليم في الحكم على الأشياء، وتقدير العواقب. كذلك تساهم في تمضية أوقات الفراغ بشكلّ يؤدي إلى راحة الإنسان وبناء الشخصية السوية، وذلك من خلال برامج التوعية، وبرامج محو الأمية وإنشاء نوادي للتسلية ، وكذا التهذيب الديني والخلقي الذي يسمح بإصلاح المسجونين، وإعادة إدماجهم في المجتمع، عن طريق غرس القيم الدينية والخلقية السامية، ورعايتهم اللاحقة بعد الإفراج عنهم، وإقناع الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام والنشر المختلفة بأهمية التعاون مع المفرج عنهم والاهتمام بمشاكلهم[69].

ه) دور مصالح الأمن:

وذلك من خلال المراقبة الدائمة لسير الحياة العامة، الذي يجعل أمر الاستعداد للجريمة وتنفيذها في غاية الصعوبة. كما تحقق بصورة غير مباشرة القبض على الفارين من العدالة وعلى المتمردين، وعلى الذين تُظهر تصرفاتهم بوادر الانحراف، ممّا يُدعّم عملية الوقاية من وقوع الجرائم. كما تقوم بدور التقصّي عن أسباب الجريمة ودوافعها، ممّا يسهل عملية توقعها في المستقبل، وتقوم بدور الرعاية اللاحقة للمفرج عنه، وتقوم بدور تنظيم الهجرة، وغيرها من الإجراءات الحديثة المكافحة للإجرام[70].

---

[69] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام وعلم العقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، ط.2، 1999 ، ص. 183.

[70] – انظر، علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص. 213.

بالإضافة إلى دور الأبحاث والدراسات الجنائية، الّتي تقوم بدراسة تحليلية للجريمة في المجتمع، والعمل على منع ظهورها مستقبلا بالاعتماد على وسائل علمية.

و) الوقاية من الخطورة الإجرامية[71]:

يثور التساؤل حول إمكانية اتخاذ تدابير وقائية في حال توافر الخطورة الإجرامية، لأنّ هذه الحالة قد يصعب تحديدها بشكل واضح في غالب الأحيان، ولكن رغم ذلك فإنّ فرض هذا التدبير يصبح ضروريا، في الأحوال الّتي يشكل فيها سلوك الشخص خطرا على نفسه أو على الآخرين، كالمجنون أو الذي يعاني من مرض نفسي، والمتشرّد، والحدث الذي يعيش في بيئة قد تعرّضه لخطر الانحراف، أو الشخص المفرج عنه الذي قد يتواجد في ظلّ ظروف قد تدفعه إلى الجريمة مرّة أخرى. والأخذ بهذا المبدأ يجب أن يبقى في الإطار الطبيعي دون تجاوز، وفي أضيق نطاق حتى لا يصبح قيدا على حقوق الأفراد وحرياتهم، وأن يقترن بالضمانات الّتي تحقّق غايته في التأهيل والإصلاح. لذلك يتعين أن يتصف حكمه بالمرونة، بحيث يخضع للتعديل بحسب ما يطرأ على شخصية من فرض عليه من تحسّن، وينقضي بانتفاء الخطورة الإجرامية لديه، أو يستبدل بإجراء آخر أكثر فعالية، وانسجاما مع حالته[72].

فإن كانت درجة الخطورة الإجرامية كبيرة، بأن كان هذا الاحتمال كبيرا وقويا، لزم البدء بسلب الحرية لتأمين المجتمع ضد الجريمة الّتي يوجد نذير وقوعها، فيما لو بقي الجاني متمتّعا بحريته خارج أسوار السجن.

وإن كانت الخطورة على درجة غير كبيرة، وإنّما مبررة للخشية وعدم الاطمئنان، يلزم الاكتفاء بمجرد تقييد للحرية لا بسلبها كلية بأن يلزم المحكوم عليه بالمبيت في السجن ليلا، مع قيامه بالعمل خارج السجن نهارا، في وسط من أناس لا يحسون بوضعه وحقيقة أمره. وإن كانت الخطورة على درجة طفيفة، تعين تركه حرا في المبيت بمنزله، وإنّما

---

[71] – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت، 1996 ، ص. 423.

– الخطورة الإجرامية في الأساس حالة نفسية يحتمل من جانب صاحبها أن يكون مصدرا لجريمة مستقبلية.

[72] – انظر، علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص. 216.

خاضع لتقييد معين في حريته يتخذ صورة من الإشراف الاجتماعي، كما هو الحال في الاختبار القضائي[73].

وقد ميّز **انريكو فيري E. FERRI** بين الخطورة الاجتماعية والخطورة الإجرامية، بحيث يواجه الخطورة الأولى: الأمن بتدابيره الأمنية، والخطورة الثانية: يختصّ بها القضاء، لأنها لا تتحقق إلاّ بعد وقوع الجريمة، فلا تطبّق تدابير سالبة للحرّية بدعوى احتمال إقدام شخص مستقبلا على ارتكاب جريمة، وهو أمر غيبي لا يستند إلى أساس، ويعرّض الحرّيات للخطر بصورة أكبر، إذا ما ترك تقديره للقضاء، لما يعتريه من دلائل نفسية صعبة الإثبات بطبيعتها[74].

الفرع الثّاني :

الوقاية الخاصة.

وهي تلك الّتي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة، من أجل الابتعاد عن الظّروف الّتي يمكن أن تجعل منهم هدفا للاعتداء عليهم، وذلك على النحو التّالي:

أ) **الاهتمام بشخصية الضحية :**

خضعت شخصية المجرم وظروف ارتكابه للجريمة لدراسات وأبحاث مكثفة ساهمت في وضع المناهج العقابية والإصلاحية في سياسة مكافحة الجرائم، ونشأ علم الإجرام وعلم العقاب، وعلم الإحصاء الجنائي، وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع الجنائي، وغيرها من العلوم الرّامية إلى التنقيب عن أسباب الجريمة وإيجاد الدواء الناجع للقضاء عليها.

أمّا شخصية المجني عليه، فلم تلق هذا الاهتمام إلاّ في المراحل الحديثة، بعدما توصلت الدراسات بشأن الجاني إلى ما يشبه حدّ الإشباع، وبعدما تبيّن عدم تحقيق السياسة الجزائية وأهدافها المرجوّة منها، فانطلقت باتجاه إصلاحي ووقائي، دون التخلي عن الجانب الردعي من جهة، ودون إهمال شخص الضحية من جهة أخرى.

---

[73] – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999 ، ص. 121. 122.

[74] – انظر، علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص. 217.

فالجاني يقدم على اختيار ضحيته لعدة اعتبارات أهمّها، إمكانية ارتكاب جريمته بسهولة وبطريقة تمكّنه من الإفلات من العقاب، ومن هذا المنطلق يتعيّن التركيز على العوامل الّتي قد تجعل الإنسان هدفا محتملا للاعتداء عليه،وبالتّالي تجنّب هذه العوامل بقدر الإمكان. ويبرز دور الوقاية الخاصة في إبعاد شبح الجريمة، عن طريق وضع الحواجز والعوائق أمام الجاني ليتخلى عن تنفيذ مشروعه الإجرامي[75].

فالدراسات يجب أن تعتمد في ميدان مكافحة الجريمة، على النشاطات الروتينية للضحايا وعلى النشاطات الروتينية للمعتدين حتّى يمكن استنتاج العوامل الدافعة إلى الإجرام من خلال كافة الظروف المحيطة بهما، من أجل رسم سياسة وقائية في مكافحتها.

ب) **مبررات دور الوقاية الخاصة :**

إذا كان دور الوقاية العامة ينطلق من خلال سياسة اقتصادية أو اجتماعية، أو ثقافية تتولى الدولة وضعها وتنفيذها ، فإن الوقاية الخاصة تعتمد في جوهرها على الجهود الفردية، والتي تضع الإنسان في موقع متحفّظ مما يحيط به من مخاطر، وبالتالي يعمل على تجنّبها، لذلك فهي تختلف باختلاف الأفراد واختلاف ظروف المكان والزمان.

فالإنسان صاحب الثروة تشكل ثروته هدفا مغريا للاعتداء عليه بجرم السرقة، وهذا ما لا يتوافر لشخص لديه مال، والذين يشكون من ضعف في الذكاء يقعون أكثر من غيرهم في جرائم الاحتيال والخداع، والأماكن الّتي تكون فيها سلطات الضبط الأمني، بشكل مستمر ومكتف تقل فيها الجرائم عن تلك الوقاية في المدن عن الأرياف بصورة نسبية. ومن الملاحظ أيضا أن المعتدي أكثر ما يقوم باعتداءاته، في أوقات تسمح له بطمس معالم جريمته، كارتكابها ليلا، أو في الوقت الذي يخلد فيه الضحية للراحة، أو الابتعاد عن تجمعات الناس والمناطق السكنية.

في ظل هذه المعطيات تلعب الوقاية الخاصة دورها الفعّال، والفرد أقدر على استيعابها من السلطات العامة، وبذلك تتكون مسؤوليته حيال نفسه وحيال المجتمع أيضا، فمن مصلحته أن يكون بمنأى عن الاعتداء عليه، ومن مصلحة المجتمع أن يتمتع بالاستقرار والأمن

[75] – انظر، علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص. 220.

والطمأنينة، بعيدا عن انعكاسات الجريمة السلبية عليه. وبذلك تتكامل عملية مكافحة الجرائم بصورة أكثر فعالية، ويكون من واجب الدولة في هذا النطاق العمل على نشر التوعية بين الأفراد، ولفت نظرهم إلى ما قد يصادفهم من مخاطر، وإلى طبيعة الإجراءات الّتي يمكن أن يعتمدوها لدرء تلك المخاطر وتسهيل جهودهم في هذا النطاق، باعتبار أن التصدي للجرائم ليس من مهمات قوات الضبط وحدها[76].

ج) **أوجه الوقاية الخاصة** :

تشمل الوقاية الخاصة على الوسائل الّتي يتخذها الفرد من تلقاء نفسه، والتي تمكنه من الابتعاد عن احتمالات التعرض للاعتداء أو الظروف المهيّئة له ، وفي هذا المجال قرر بعض الباحثين أنّ الابتعاد عن العائلة والمنـــزل يزيد من حالات التعرض للجريمة بصورة عامة، إذ من شأنه أن يتيح فرص الاحتكاك بين الناس، أو فرص استفراد المستهدف من الجريمة.

لذلك فإنّ أخذ بعض الاحتياطات الخاصة تخفف من حجم الجرائم أو أضرارها، كالانتقال بالسيارة، ووضع الأقفال الحديدية، أو تشييد الأسوار العالية حول المنـــزل، أو اعتماد بعض الأجهزة الإنذارية أو تغيير وسيلة الانتقال أو عدم وضع الإنسان نفسه أمام فرص الاعتداء عليه، حتّى لا يغري أصحاب الأهداف الشريرة من استغلالها أو تحقيق مآربهم غير المشروعة. وعلى سبيل المثال، فقد لوحظ في المجتمع الأمريكي بصفة عامة وقوع حوادث خطف واغتصاب الفتيات، ضمن المسافة الّتي تفصل السكن عن المدرسة، خاصة بالنسبة لمن يسرن بمفردهن، فيمكن في مجال الوقاية أن يختزن الانتقال بالسيارة أو رفقة غيرهن من الأشخاص مع التزام الحيطة والحذر.

ومن ثم فالوقاية الخاصة لها دور فعّال في التصدي للجرائم، وهذا الدور ينبغي تدعيمه بحملة من التوعيات، وإيصال الحقيقة عن وضع المجرمين وضحاياهم إلى الجمهور، وعدم التستر عن أفعالهم المشينة والخطيرة، حتّى ينتبه إلى أخطارها واتخاذ ما يناسب وضعه من إجراءات تمكّنه من منع الجريمة...[77].

---

[76] – هناك دول اتبعت إستراتيجيات مباشرة، غايتها استحداث وتحسين الوسائل الضرورية لإشاعة الأمن في الأحياء، أو لتأمين تعاون المجتمعات المحلية مع أجهزة الشرطة، ومن هذه الدول : أستراليا – بولندا – ماليزيا – اسكوتلاندا – نيوزيلندا.

[77] – انظر، علي محمد جعفر، المرجع السابق ، ص . 222 – 223.

المبحث الثاني

الوعي والتحسيس الثقافي بخطورة الجريمة

لقد أخذ مصطلح الوعي حظّه من التطور الدلالي، على نحو مواكب لارتقاء الحياة الفكرية والثقافية، فمن الدلالة على الجمع والحفظ إلى الدلالة على الفهم وسلامة الإدراك.

فالوعي محصلة عمليات ذهنية وشعورية معقدة، حيث يشترك في تشكيله التفكير والخيال والأحاسيس، والمشاعر والإرادة والضمير والمبادئ والقيم ومرتكزات الفطرة، وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية، والظروف الّتي تكتنف حياة الإنسان. وهذا الخليط الهائل من مكونات الوعي يعمل على نحو معقد جدا، ويسهم كل مكون بنسبة تختلف من شخص إلى آخر، مما يجعل لكل شخص نوعا من الوعي يختلف عن وعي الآخرين[78].

وللوعي صلة وثيقة بالواقع والمعطيات، والعوامل الثقافية المختلفة، والتي يقصد بها كافة الأشكال التعبيرية، وطرق الاتصال الّتي تحمل ثقافة معينة من الثقافات، داخل شعب معين أو جماعة معينة، إلى سائر الأفراد المكونين لهذا الشعب أو لتلك الجماعة، ومن أمثلتها : التعليم، الدين، وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية...[79]. فهذه العوامل الثقافية تشكل إلى حد بعيد دور وقائي وتحسيسي، من خلال إسهامها في تكوين الخبرة الإنسانية العامة والتحصين المعنوي الروحاني في كل مجتمع، ضمانا لرقيه، وذلك عن طريق التعليم والدين (المطلب الأول). ووسائل الإعلام (المطلب الثاني).

---

[78] – انظر، عبد الكريم بكار، تجديد الوعي، http : //www.chihab.net ، 2004.

[79] – انظر، سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994، ص. 393.

المطلب الأوّل :

الوعي التعليمي والديني.

لكل من التعليم والدين دور مهم، في حياة الفرد والجماعة على السواء، ويتجلى هذا الدور في غرس قيم التربية والتهذيب والتقويم، فكل منهما يحرص على تزكية القيم الاجتماعية والخلقية في نفوس الأفراد، فعندما يكون الفرد ذا مستوى علمي وديني، نشأ لديه وعي يؤمّن له مركزا يسمع له بتقدير الأمور، ويعمل على إبعاده عن مسالك الجريمة والإجرام.

الفرع الأوّل :

أثر التعليم في انخفاض نسبة الجرائم.

التعليم لغة : هو تلقين المعرفة بأي وسيلة، واصطلاحا هو تلقينها بوسيلة مخصوصة وهي القراءة والكتابة، وقد غلبت هذه الوسيلة في تعريف التعليم حتّى أصبحت مرادفا له، ولذلك ينصرف معنى التعليم في لغة العصر إلى معرفة القراءة والكتابة، فهو في مجال فهم الناس نقيض الأمية[80].

ويقصد بالتعليم في الدراسات الإجرامية فضلا عن القراءة والكتابة بالتهذيب، ويعني ذلك غرس القيم الاجتماعية في نفوس الأفراد[81]. وتنميتها بحيث يتجه الفرد نفسيا وفكريا اتجاها خيّرا، وتتسم تصرفاته بالنظام وطاعة القانون واحترام المثل العليا للارتقاء بالمجتمع الذي يعيش فيه[82].

ولاشك في أن أهمية التعليم على هذا النحو، إذ هو السبيل إلى تربية الفرد وبناء الشخصية، وتوجيه سلوكه وتصرفاته في الحياة[83].

---

[80] – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص . 286.

[81] – انظر، فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ط.5 ، 1978، ص. 181.

[82] – انظر، إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط.2 ، 1991، ص . 99.

[83] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 291.

وقد اهتم الإسلام بالعلم والعلماء، وبين الأثر الكبير الذي يحدثه في نفس الفرد، ويكثر القرآن الكريم من الثناء على العلم والعلماء وتعظيم شأنهم :

إذ قال تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[84] ، وقوله أيضا ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[85] ، وقوله كذلك عزّ وجل : ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[86] ، ويأمر الله نبيّه أن يسأله زيادة العلم : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[87].

وقال رسول الله ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم »[88] ، وقال أيضا : « ليس منّي إلاّ عالم أومتعلم »[89] ، وقال : « اطلبوا العلم ولو بالصين ».[90]

هذه الآيات الكريمة والأحاديث صريحة في طلب العلم وفضله على البشرية. فالفرد عندما يكون متعلما يكون بمنأى عن الجريمة لأنّه يكون في مركز يسمح له بتقدير الأمور، وتقدير ما هو خير وما هو شر، عكس الأميّ أو الجاهل الذي تعوزه هذه المقدرة، ولهذا كثيرا ما يجد نفسه في حرج بالغ إذا اكتنفته ظروف دقيقة، تقصر خبرته عن تلمس سبيل للخلاص منها، فالأميون من هذه الناحية أكثر عرضة لخطر الإجرام من المتعلمين[91].

عملية التربية والتعليم جزء لا يتجزّأ من عملية أكبر، هي عملية التنشئة الاجتماعية، وقد لا تكون المدرسة وحدها هي المسؤولة عن تعليم النشء الجديد، وإعداده للقيام بأدواره الاجتماعية النافعة، فالأب يعلم أبناءه من خلال سلطته في محيط الأسرة، والعامل المدرب يعلم القادم الجديد، من خلال خبرته في محيط العمل، والكاتب الكبير يعلم القراءة من خلال ما ينشره من كتب أو صحف أو مجلات أو مقالات، والفنان الموهوب يقدم خبرته الفنية

84 – انظر ، السورة 35 : فاطر ، الآية 28.

85 – انظر ، السورة 39 : الزمر ، الآية 9.

86 – انظر ، السورة 58 : المجادلة ، الآية 11.

87 – انظر ، السورة 20 : طه ، الآية 114.

88 – رواه ابن ماجة.

89 – أخرجه ابن النجار والديلمي في الفردوس عن ابن عمر.

90 – رواه العقيلي ، وابن عديّ والبيهقي وابن عبد البرّ عن أنس.

91 – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص . 294.

لطلاب فنّه، والمعجبين بأعماله وذلك من خلال أعماله الفنية، وهكذا تجري عملية التعلم والتعليم في أكثر من نطاق ومجال، وفي داخل أكثر من مؤسسة اجتماعية[92].

ساد الاعتقاد في القرن التاسع عشر، بأن الأمية من العوامل الأساسية للإجرام ، وأن التعليم يؤدي إلى تقليل عدد الجرائم المرتكبة في المجتمع، وقد عبر **فيكتور هيجو V. HUGO** عن هذا بقوله المشهور : « إن فتح مدرسة يعني إغلاق سجن ».[93] ومؤدي ذلك، أنّه كلّما زاد عدد المتعلمين قلّ عدد المجرمين، أي أنّ التعليم عامل مضاد للإجرام، وكلّ إنفاق في سبيل التعليم يترتب عليه قلة الإنفاق على أجهزة العدالة والشرطة والسجون.

ويدعم أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بأنّ التعليم بما يودعه في نفوس الأفراد من معلومات ومعارف يخلق لديهم موانع تحول دون الإقدام على ارتكاب الجرائم، فالمتعلم أكثر قدرة من الأميّ على مواجهة مشاكل الحياة، وإيجاد الحلول الملائمة لها[94].

منذ فجر الفلسفة اليونانية اعتبر سقراط الجهل أساسا للجريمة، والمعرفة أساسا للفضيلة، وقد وجد أنصار هذا الاتجاه في بعض الإحصاءات الجنائية ما يؤدي تفسيرهم لهذه العلاقة، منها إحصاء أجري في أمريكا عن الفترة من سنة 1931 – 1951، كشف أن انتشار التعليم يقابله انخفاض نسبة المجرمين المتعلمين، وإحصاء آخر في إيطاليا استهدف مقارنة نسبة إجرام المتعلمين في مناطق شمال ووسط إيطاليا وجنوبها. فأثبتت المقارنة أنّ انتشار التعليم في المناطق الشمالية يقابله انخفاض نسبة الجرائم المبلّغ عنها في الوسط والجنوب[95].

فالتعليم يلعب دورا وقائيا ومانعا من ارتكاب الجرائم، وذلك من خلال توسيع مدارك الشخص وتهذيب مشاعره، فيجعله أكثر قدرة على إيجاد العمل الذي يضمن له حياة أفضل تمكنه من مقاومة تأثير العوامل الإجرامية، الّتي تدفع إلى الإجرام مثل الفقر والبطالة، وبالتالي يصبح المتعلم في منـــزله اجتماعية واقتصادية متميزة في المجتمع، مما يجعله حريصا في

---

[92] – انظر، عدنان الدوري، أصول علم الإجرام ، ج1 ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط.3 ، 1984، ص. 329 – 330.

[93] – انظر ،

- J. LEAUTE, *Criminologie et science pénitentiaire*, Thémis, P.U.F, Paris, 1972, p. 378.

[94] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص 292.

[95] – انظر، عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 1999، ص. 267.

الحفاظ على تلك المنـــزلة، وعدم تعريضها للأذى المترتب على ارتكاب السلوك الإجرامي[96].

إنّ التعليم يغيّر طبيعة الإجرام ويجعله أقل وحشية :

« وهذا ما يستخلص من المقارنة الّتي إجراها **لومبروزو LOMBROSO** لعدد من التلاميذ لكل 100 ساكن، وهذا في جرائم القتل والسرقة 100.000 ساكن بعدد من البلدان الأوربية وذلك حوالي 1895. والجدول التالي يلخص الملاحظات »[97].

الدولة	نسبة التلاميذ	نسبة حالات القتل	نسبة حالات السرقة
بروسيا	%17,8	%05,7	%246
سويسرا	%16،1	%16،4	%114
إنجلترا	% 16،4	%05،6	%163
هولندا	% 14،3	%05،6	-
السويد	%13،6	%13،0	-
النمسا	%12،5	%25،0	%103
فرنسا	%14،5	%18،0	%103
بلجيكا	%10،9	%18،0	%134
إسبانيا	%09،1	%74،0	%52،9
إيطاليا	%07،6	%96،0	%150
روسيا	%02،4	% 14،0	-

من هذا الجدول يتبين أن نسبة حالات القتل في معظم الدول، تتناسب عكسيا مع نسبة التلاميذ في المدارس، ولكن هذه النسبة مع ذلك ضئيلة جدا في روسيا، إذ هي لا

96 – انظر، عبد الرحمن محمد أبو توتة، المرجع السابق، ص. 265.

97 – انظر ،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, *Traité de droit pénal et de criminologie*, librairie Dalloz, Paris, 3ème éd, 1975, p. 160 : « …l'instruction paraît modifier le caractère de la criminalité et la rendre moins féroce. C'est ce qui résulte de la comparaison effectuée par LOMBROSO du nombre des écoliers par 100 habitants et de celui des homicides des vols par 100.000 habitants dans différents pays de l'Europe aux alentours de 1895 ».

تتناسب بحال ما مع النسبة الضئيلة لتلاميذ المدارس، ومن الملاحظ في نفس الجدول أن نسبة حالات السرقة، تتناسب طرديا مع نسبة عدد تلاميذ المدارس، إلاّ في حالات ضئيلة، مما يقطع بأن ليس ثمة علاقة ثابتة بين انتشار التعليم ونسبة الجرائم، وتتضح هذه الحقيقة خاصة عند درس نسبة الإجرام، بعد انتشار ديمقراطية التعليم في دولة كفرنسا.

وفي إحصاء أجرته مؤسسات الأحداث بفرنسا، ثبت أنه من بين 800 حدث مجرم، يوجد أكثر من 500 منهم لم يتلقوا أي نوع من أنواع التعليم، فالحدث الذي لم تتح له الظروف الاتصال بالمدرسة، أو اتصل بها دون أن يثمر ذلك بطريقة إيجابية في تعليمه، أو تنشئته على نحو تربوي يكون أكثر استجابة للانحراف، مما يبرز الدور الذي تلعبه المدرسة في التثقيف والتربية والتعليم، الحائل دون الوقوع في الإجرام[98].

وقد أكدت إحدى الدراسات الّتي أجريت في جمهورية مصر العربية على الشباب الجانح، أنه في خلال الفترة الممتدّة من أوّل نوفمبر 1962 حتّى آخر أكتوبر من سنة 1963، بلغت نسبة الذين أودعوا السجون، ولا يعرفون القراءة والكتابة نحو 76,8%. أمّا الذين لديهم إلمام بالقراءة والكتابة، فبلغت نسبتهم نحو 22,7% من جملة عدد الشباب الجانح، ونحو 02% ممّن يحملون مؤهلات عليا ، أي شخص واحد[99].

وقد أشارت معظم الإحصائيات في العالم إلى زيادة نسبة الأمية بين المجرمين عامة، وأنّ العدد يصل لأكثر من 60% من الجانحين كانوا على مستوى دراسي ضعيف، وسبق رسوبهم أكثر من مرة في دور التعليم، وتميّز سلوكهم في هذه الفترة بعدم الحرص على متابعة الدراسة، وعدم الاكتراث بمتابعتها، بل والانقطاع عنها في كثير من الأحوال[100].

وقد تبين من الدراسة الميدانية الّتي قام بها الباحث حسن عبد الحميد أحمد رشوان في مصر، أن عشرة حالات من المجرمين والجانحين من 400 حالة الّتي قام بدراستها، وبنسبة

---

[98] – انظر، سليمان عبد المنعم سليمان، المرجع السابق، ص. 343.

[99] – انظر، عبد الرحمن محمد أبو توتة، المرجع السابق، ص. 268

[100] – انظر، نور الدين الهنداوي، مبادئ علم الإجرام، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت، ط.1، 1996، ص. 157.

2,5% كانت إجابتهم أنّه : لو ذهبت إلى المدرسة لما ارتكبت الجريمة، والجدول التالي يوضح أنّه كلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت نسبة الجريمة[101].

مستوى التعليم	العدد	النسبة المؤوية لمن ارتكب الجرائم
أمّي	301	%50،25
ابتدائية	68	%17
إعدادية	45	%11،25
ثانوية فنية	35	%06،25
ثانوية عامة	19	%04،75
مؤهل جامعي	19	%04،75
مؤهل فوق الجامعي	-	-
غير مبين	23	%05،75
المجموع	400	%100

من خلال الجدول يتبين، أنّه بلغت نسبة الأميين من المجرمين 50،25% ثم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض، حتّى بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية 04،75%...وهذا ما يفسر تماما أنّ التعليم يساعد على الحد من ظاهرة الجريمة.

ويرى **شلدون SHELDON** و**اليانور جلوك E. GLUECK** أنّ هذا التخلف المدرسي يميل بداءة لعدم التوافق بين الفرد وبين بيئته المدرسية، ثم بينه وبين بيئته الاجتماعية، وهما يغلبان هنا دور التكوين العاطفي على دور المستوى العقلي[102].

[101] – انظر، حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة ، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1995، ص. 179- 180.

[102] – انظر، رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار الخيل للطباعة ، مصر ، ط.8، 1989، ص.147.

وقد أشار **أفلاطون** في أحد مؤلفاته إلى أنّ الإنسان مجرد حيوان متوحش إذا أغفل تعليمه، فإذا تلقى العلم، فإنّ هذا يرجعه إلى طبيعته الخيّرة ويصبح أليفا وخيّرا، وانتهى معظم الفلاسفة إلى أهمية التعليم في البعد عن مسالك الجريمة[103].

يلعب التعليم دورا مهما في تبديد الإيمان بالخرافات، وهي مظهر من مظاهر الجهل، تضاءل أثرها في العصور الحديثة كثيرا، لكنّها لم تندثر تماما، وللخرافات علاقة بالإجرام من ناحيتين[104] :

- فمن ناحية أولى، بعض الجهلة يقدمون على ارتكاب أنواع من الجرائم تحت تأثير الخرافات الشائعة في أوساطهم، كاغتصاب صغار الإناث التماسا للبراءة من المرض والعلّة[105] أو سرقة بعض الأشياء بزعم أنّها مجلبة للحظ.

- والناحية الثانية، أنّ بعض المجرمين يتصيّدون المؤمنين بالخرافات فينصبون شباكهم حولهم، ويتخذون منهم أغلب ضحاياهم، وعلى الأخص جرائم النصب، وغش الأدوية، وممارسة أمهنة الطب بغير ترخيص وغير ذلك من الجرائم الّتي يطلق عليها بعض الباحثين اسم « السحر الأبيض » . ويظهر أثر التعليم في الصد عن الإجرام أيضا في أنه يهيّء لصاحبه مركزا اجتماعيا لائقا، يقترن به في العادة وضع اقتصادي طيب، وكلا الأمرين عاصم له من الإجرام لحد ما والعلم الحديث بفضل ما حققه من انتصارات ضخمة قد هيأ السبيل لكشف غوامض الإجرام بوسائل شتّى، وذلك من شأنه أن يحدّ من فرص ارتكاب الجرائم[106].

فانتشار التعليم له أثر فعال في الحد من ظاهرة الإجرام، إذ بدون انتشار التعليم قد تكون معدلات الإجرام أعلى مما هي عليه في الوقت الحاضر بفعل العوامل الإجرامية الّتي أصبحت أكثر قوة عما كانت عليه في الماضي، فليس من المستبعد إذن، أن يكون التعليم بمثابة قوة تحد من مفعول العوامل الإجرامية الأخرى[107].

---

[103] – انظر، نور الدين الهنداوي، المرجع السابق، ص. 156.

[104] – انظر، عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1972، ص. 154.

[105] – انظر، رمسيس بهنام، الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشآة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص. 142.

[106] – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص . 294.

[107] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 294.

الفرع الثاني :

دور الدين في الوقاية من الإجرام.

يعرف **كانت KANT** الدين على أنّه « الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية ».

وعرفه **مايير MAYER** بأنّه : « جملة العقائد والوصايا الّتي يجب أن توجهنا في سلوكنا مع الله، ومع الناس، وفي حق أنفسنا ».

ويعرف **فرويد FREUD** الدين على أساس أنّه : «وهم ناتج عن تكرار تجربة الطفولة، خلال عجز الإنسان عن مواجهة القوى الغريزية من داخله، وقوى الطبيعة في الخارج ».

ونشأت هذه التعاريف للدين لدى هؤلاء الباحثين من خلال نظرتهم للدين المسيحي على الخصوص؛ ومن التعريفات الشرعية، تعريف **محمد عبد الله دراز** : « الدين وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقاد، وإلى الخير في السلوك والمعاملات ». وتعريف **القابسي** للدين على أنه : « نظر ينتهي إلى عمل، وأنّ الدين ليس الإيمان فقط أو الإسلام وحده، أو الإحسان والاستقامة والصلح فحسب، بل إنّ الدين هو كل ذلك مجتمعا »[108].

فمهما تعددت التعاريف بخصوص الدين، إلاّ أنّها تنصب في قالب واحد على كون الدين هو مجموعة قيم تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله الأمر الناهي[109]. ويمكن القول بوجه عام بأنّ الدين يقف من الجريمة موقف العداء، ينفر منها ويدعو إلى الانصراف عنها، باعتبارها صورة من صور الشر الذي يتنافى مع تعاليم الأديان كافة. والقاعدة أنّ ما وافق مصلحة الجماعة فهو في نظر الدين خير، وما خالفها فهو شر، والجريمة في جوهرها عدوان على المصلحة الجماعية، فهي شر لا يرضى عنه الدين ولا يقرّه. قديما كان ينظر إلى الجريمة على أنّها عدوان مباشر على الدين نفسه، وكانت العقوبة

---

[108] – انظر، صالح بن إبراهيم بن عبد اللّطيف الصنيع، التدين علاج الجريمة، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط2، 1999، ص. 147.

[109] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 307.

تنـــزل بالمجرم تطهيرا له من رجسه وتكفيرا عن ذنبه، واجتلابا لرضى الله عن الجماعة ودفعا لسخطه[110].

فإذا كان لكل ثقافة جانبها اللاّمادي أو المعنوي، فإنّ الدين شغل الجزء الأكبر من مقومات هذا الجانب في غالبية المجتمعات الإنسانية، ذلك أنّ لكل مجتمع، مهما صغر أو كبر، ومهما بسط أو تعقد تركيبه، معتقد ديني معين أو شعائر وطقوس دينية معينة.

ويكاد يجمع علماء النفس، والاجتماع، والأجناس البشرية الثقافي، على أهمية الدين في حياة الأفراد، وفي حياة الجماعات، وفي حياة الأمم والشعوب.

فالدين ظاهرة اجتماعية سحيقة في القدم وجدت منذ قيام حياة الجماعات، ومنذ بداية هذه الجماعات بالتطور الاجتماعي، حتّى صار نظاما متكاملا له مؤسساته العاملة على تحقيق أهدافه وغاياته السامية.

ومن الواضح أنّ الدين لا يقف عند حدود العبادات وإقامة الشعائر الدينية المطلوبة، بل أنّ الدور الذي يلعبه في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى، العاملة في مجال الضبط الاجتماعي، ولذا يعد الدين عنصرا أساسيا من عناصر التنشئة الاجتماعية[111].

ومن المعروف أنّ الديانات العامة ولاسيما الكبرى منها . اليهودية والمسيحية، والإسلامية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتحث على السلوك الأخلاقي الحسن، بالرغم من خلافات كبيرة أو بسيطة بين هذه الديانات في بعض المبادئ أو التفاصيل[112].

بالنسبة للديانة اليهودية تقوم على فلسفة أخلاقية توضح كيف ينبغي أن يعيش الإنسان في دنيا هي هبة الله للبشر، وتضع قانونا خلقيا ينظم سلوك الإنسان من المهد إلى اللحد، بحيث يكون التمسك بهذا القانون انعكاسات للتمسك بالدين، وأنّ الأعمال الصالحة والاستمتاع بالحياة، وحب الخير هي مفتاح الحياة الصالحة، وتركز الديانة اليهودية على

110 – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 305.

111 – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 325.

112 – انظر، حسن شحاتة سعفان، المرجع السابق، ص. 142 – 143.

العقيدة الوحدانية الإلهية والوحدة البشرية، وأنّ الرسالة الإنسانية هي خدمة الله، وأنّ خدمة الله تتحقق في خدمة البشر.

أمّا الديانة المسيحية فقد بلغت في فتراتها مستوى عال من التطهير الروحي، والتجرد المادي والسماحة الوجدانية، أدّت واجبها من هذا الجانب من حياة الإنسانية، ترفع بالروح وتسمو بالوجدان، تنظف القلوب، والضمير وتكبت الغرائز وتعلو على الضرورات، وتهدف إلى أشواق مقدسة في العالم...

والدين الإسلامي هدفه هو تزكية النفس، وتطهير القلب وظهور روح الامتثال والطاعة واستشعار عصمة الله، وقرار الخير والصلاح في الأرض، وقد أطلق الدين للعقل حريته، وترك للناس حرية تشريع ما يرونه محققا للمصلحة تبعا لتطور الزمن، ولم يكلفهم سوى الشورى وتبادل الرأي ليقع التشريع في دائرة العدل والرحمة والمساواة...[113].

كما يدعو الدين الإسلامي إلى احترام عقائد الآخرين حتّى ولو كانت فاسدة وغير صحيحة، وهذا إنما يدلّ على حرص الإسلام على السماحة واللاعنف في السلوك[114]. ومن الآيات القرآنية الداعية إلى قدسية الأديان قوله تعالى : ﴿ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ * وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾[115]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[116]، وفي آية أخرى يدعو القرآن الكريم المؤمنين إلى عدم إيذاء الكافرون وإثارتهم عبر سب آلهتهم فقال سبحانه : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[117].

---

113 – انظر، محمد سيد فهمي ، المرجع السابق، ص.82 – 107.

114 – انظر، الشيرازي، المرجع السابق.

115 – انظر ، السورة 16 : النحل ، الآية 125 – 126.

116 – انظر ، السورة 109 : الكافرون ، الآية 6.

117 – انظر ، السورة 6 : الأنعام ، الآية 108.

ويكاد يرتبط الدين بالأخلاق، عند محاولة بحث عن دوره في خلق الشخصية، وتقويم السلوك الإنساني، وهذا صحيح أيضا في مجال دراسة الجريمة وأسباب السلوك الإجرامي، وذلك من حيث أنّ الدين كنظام أو مؤسسة اجتماعية يشكل حصنا منيعا يعصم الفرد من التورط في ارتكاب الإثم والخطيئة[118].

هناك كثير من الباحثين من أنكر وجود أي علاقة بين الدين وظاهرة الإجرام، ومن هؤلاء : **سيزابو SZABO وكارمن KARMEN**، **واليانور جلويك E. GLUECK وشلدون SHELDON**، وقد اعتمد هذا الفريق من الباحثين في استجلائهم لعلاقة الدين بالظاهرة الإجرامية، على مدى التزام المجرمين محل الدراسة بأداء الشعائر الدينية[119].

وقد ذهب **اكسنـــز** إلى القول بأنّ للدين دورا تربويا، من خلال ما يزرعه في النفس من كوابح ذاتية، تمنع الفرد من ارتكاب الجريمة. في ألمانيا قام العالم الألماني **أشافنبرج ASCHAFFENBURG** والعالم الهولندي **بونجيه BONGER** بمحاولة لتحديد اختلاف العقيدة الدينية على ظاهرة الإجرام، فقارن بين إجرام الكاثوليك وإجرام البروتستانت، على مدى عشرة أعوام كاملة تمتد من سنة 1892 إلى سنة 1901، فاتضح لهما أنّ اليهود هي أقل نسبة من الطائفتين تورطا في الجريمة[120].

فقد كان متوسط عدد المجرمين الكاثوليك في هذه الفترة 1261 مجرما، في كل مائة آلف من الكاثوليك، وكان متوسط عدد المجرمين البروتستانت 1122 مجرما، في كل مائة ألف ممن يدينون بهذه العقيدة[121].

إنّ انخفاض نسبة الإجرام لدى اليهود في ألمانيا وهولندا، يرجع إلى الارتفاع النسبي في المستوى الاقتصادي لهذه الطائفة في كل البلدين، وإنّ شدة التماسك العائلي وقوة التنظيم الديني بينهم، هذا بالإضافة إلى أنّ اليهودي باعتباره فردا في أقلية دينية وجنسية، من المحتمل

---

118 – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 325.

119 – انظر، عبد الرحمن محمد أبو توتة، المرجع السابق، ص. 277-278.

120 – انظر ،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op.Cit, p. 162.

121 – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 307-308.

أن يواجه إلى حدّ ضعيف ضغطا اجتماعيا يحول بينه وبين الإخلال بالقانون، حتّى يتجنب توجيه النقد العدائي إلى الطائفة الّتي ينتمي إليها[122].

أما عن ارتفاع نسبة الإجرام عند الكاثوليك عنها لدى البروتيستانت ، فيفسرها البعض بنظام الاعتراف السائد لدى الكاثوليك، والذي يقوم على اعتقادهم بأنّ الاعتراف لرجل الدين يطهر المذنب من خطيئته، إذ من شأن هذا الاعتقاد في دور الاعتراف أن يضعف من تأثير الوازع الديني في صرف الشخص عن الجريمة. وكذلك تردي ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فغالبية المجرمين الذين يقبضون عليهم وثبتت إدانتهم، يأتون من تلك الطائفة، ومن ثم يزداد عددهم زيادة ملحوظة في الإحصاءات الرسمية[123].

كما أنّ هناك العديد من الدراسات الأخرى، فيما يخص دور الدين في الوقاية من الإجرام، كدراسة **إيليس 1985.ELLIS** الذي قام بإجراء دراسة مسحية لخمسين (50) دراسة بحثية، درست العلاقة بين التدين والإجرام، وأهم ما خرج به الباحث ثلاثة أنواع من العلاقات بين التدين والإجرام وأهمّ هذه الأنواع وأكثرها توثيقا هي : العلاقة بين الحضور للكنيسة ومعدل الجريمة، حيث اتضح أنّ معدل الجريمة لدى الأفراد الذين يعتادون الحضور للكنيسة أدنى منه لدى الأفراد الذين لا يحضرون أنشطة الكنيسة. بالإضافة إلى دراسات عدة مثل : دراسة **بريتزل PRETZEL. 1966** ، الذي قام بدراسة العلاقة بين الخلفية الدينية للفرد وإقدامه على الانتحار، ودراسات **كندتن KNUDTEN. 1969**، بين وجود الفرد داخل السجن ومستوى تدينه، ودراسة **كرايج وبراون KRAIG et BROUN. 1971** والّتي تعالج العلاقة بين تعاطي المخدرات والمستوى الديني، ودراسة **تيتل وويلش TITELE et WELCH. 1972** العلاقة بين التدين والانحراف... وغيرها من الدراسات الأجنبية ، الّتي تنصب على معالجة الدور الوقائي للدين في الحد من ظاهرة الجريمة[124].

وتبين نتيجة البحث الذي أجريناه على 25 حدث جانح، بالمركز المتخصص لإعادة التربية وحماية الأحداث الجانحين ببلدية الحناية، ولاية تلمسان. أنّ جميع من أجريت عليهم

---

[122] – انظر، عمر السعيد رمضان، المرجع السابق ، ص. 151.

[123] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 307.

[124] – انظر، صالح بن ابراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، المرجع السابق، ص. 158 – 169.

الدراسة يؤمنون بالعقيدة الدينية كفكرة، ولكنّهم من ناحية أخرى كانت النتيجة عكسية فيما يتعلق بأداء الفروض الدينية. ولاحظنا مع ذلك أنّ نسبة 76% من لا يؤدون الصلاة، 16% من يؤدي الصلاة بطريقة غير منتظمة، 08% يؤدي الصلاة،96% يصومون، 04% لا يصومون[125].

فنسبة من لا يؤدي الصلاة مرتفعة تزيد عن النصف وهذا ما يفسر انتفاء العلاقة بين حسن الخلق والثقافة الدينية[126]. واستنتجنا من ذلك، أنّ الدين بما له من أثر في نفسية الحدث، وما يحتويه من قواعد وأخلاق والحث على السلوك القويم، إنّما يجعل الحدث في منأى من الانحراف، وذلك طالما كانت التعاليم الدينية قد بنيت في نفس الحدث بطرق سليمة وصحيحة تحول دون الوقوع في الانحرافات.

كذلك قد بلغت نسبة من صرحوا بأنّ الدين قد ينهى عن هذا الفعل الذي ارتكبه 96% ، ومن هو نادم على ما اقترفه من جريمة 92%، ومن يشعر بالضيق والضجر من الناس بعد خروجه من المركز 64%[127]. وقد اختلفت إجاباتهم عن سبب هذا الشعور، فمنهم من أرجعه إلى سوء السمعة، أو أنّه أساء لأسرته وأهله، أو الشعور والإحساس بالذنب، الشعور بالخجل من نفسه، أو أنّه كان يتمنى أن يحيا حياة كريمة.

وتبرز كذلك أهمية الدين في التأثير على السلوك، من خلال الدراسة الّتي أجراها الباحث **مالك بدري** سنة 1978، حيث قام بدراسة لمجموعة مكوّنة من 31 من السودانيين المسلمين، الذين كانوا مدمنين للخمر، ثم أقلعوا عنها، كان متوسط أعمار العينة 47 عاما، ويمثلون معظم طبقات المجتمع السوداني. وكانت الإجابات المتعلقة بسبب الإقلاع النهائي عن إدمان الخمر متنوعة بين الدافع الإسلامي، الأسباب الصحية، الضغوط العائلية، الأسباب الاقتصادية وقوة الإرادة، تجارب تصحبها هزات نفسية عنيفة[128].

---

125 – انظر، الملحق، رقم. 02 ، ص. 127.

126 – تتوقف العلاقة بين الدين وحسن الخلق على مقدار تمسك الحدث به بنية صادقة سليمة، فالثقة بالدين والإيمان السليم به لهما أثر دون شك في توجيه المؤمن به لوجهة الخلق الحسن والسليم.

127 – انظر، الملحق، رقم. 02 ، ص. 127.

128 – انظر، صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، المرجع السابق، ص. 155.

السبب	النقاط	السبب	النقاط
الدافع الإسلامي	65	الضغوط الأسرية	13
الأسباب الصحية	21	قوة الإرادة	9
الأسباب الاقتصادية	15	هزات نفسية عنيفة	6

ويتضح من هذا الجدول المبين أعلاه، التأثير البالغ للدين على سلوك الأفراد، ودوره في إبعادهم عن السلوك المنحرف، بالرغم من قلة عينة محل البحث.

والمثال التالي يوضح أثر الدين في سلوك الأفراد، والذي يحتل دورا مهما في الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف وقوته في نفوسهم، حتّى أن امرأة قدمت نفسها للقتل جزاء ذنب ارتكبته و لم يعلم بها أحد. وهذا على غير عادة الناس، والذين يرتكبون مختلف الذنوب والخطايا، ثم يتهربون من العدالة بشتى الحيل والأساليب، وإن وقفوا في يد السلطات لجؤوا للإنكار عما قاموا به.

وهذا المثال راجع، لامرأة زنت، ثم جاءت تعترف لرسول ﷺ بما قامت به، فيردّها رسول الله ﷺ مرات متعددة لولادة الطفل، ثم لإرضاعه حتّى يفطم لعلّها لا تعود، ولكن تدينها ورغبتها الصادقة في التخلص من هذا الذنب في الدنيا، يدفعها للعودة إلى رسول الله ﷺ ومعها الطفل وبيده كسرة خبز، فيقيم عليها الحد[129].

الدين يهيّئ للإنسان سبل تحقيق الطمأنينة النفسية، ويكسبه قوة لمقاومة أسباب الحيرة والخوف والقلق، والدين يرسم للإنسان الصورة الكاملة للانتماء النفسي والاجتماعي، الذي يشكل حجر الأساس في تكامل الشخصية والصحة النفسية والعقلية، فهو يغرس بذور الثقة بالنفس والإيمان بقدراتها على تحقيق خير الإنسان وسعادته، وهو فوق ذلك يقدم السياج المتين الذي يحرص على قيم المجتمع ويصون معاييره الجماعية، ويدعم بعضها بما يكسبه كل أسباب القدسية والاحترام[130].

فللدين دوره بارز في الوقاية من الجريمة والانحراف.

[129] – انظر، صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، المرجع السابق، ص. 37.

[130] – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 328.

المطلب الثاني :

الوعي الإعلامي.

يقصد بالإعلام مجموعة الوسائل الفنيّة الّتي تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء ، وتشمل هذه الوسائل الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية ، ولا يخفى ما لهذه الوسائل من دور كبير في تثقيف أفراد المجتمع ونقل الأخبار إليهم وتبادل الأفكار والمعلومات ، ومحو الأميّة وتكوين وتوجيه الرأي العام ، يضاف إلى ذلك أنّ هذه الوسائل تمارس دوراً سياسيا هاماً ، بوصفها تسمح بمراقبة السلطات العامة وتوجيه النقد إلى ما تقوم به من تصرّفات[131].

الفرع الأوّل :

دور الصحافة في الحدّ من ظاهرة الجريمة.

من الخطأ الاعتقاد أنّ الصحافة صانعة الرأي العام ، فالأصحّ أنّ الصحافة تؤثّر في الرأي العام وتتأثر به في نفس الوقت ، مع العلم أنّ الصحف أصبحت إلى حدّ الآن من أقوى وسائل الإعلام وأقدرها على تكوين الرأي العام. وتؤثر الصحافة في الرأي العام ، إمّا عن طريق الخبر ، أو عن طريق الأحاديث والتحقيقات ، أو عن طريق الإعلان والصور والرسوم الكاريكاتورية.

فالصحافة هي مرآة الأمّة ، مرآها اليوم إذا تريها نفسها كما هي الآن ، ثمّ تريها نفسها كما يجب أن تكون في المستقبل[132].

ومن ثمّ فالصحافة هي إحدى الشرايين الهامة الّتي يتغذّى منها الرأي العام ، ويكوّن انطباعه عن الأشخاص والأشياء[133].

وفي خصوص الجريمة والمجرم ، فإنّ الصحافة تفرد دوماً في صفحاتها مكانا للحديث عنهما وهذا المكان بدأ في الاتساع إلى حدّ كبير وقد أظهر **أولف كينبرج O.KINBERG**

---

131 – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 296.

132 – انظر ، غريب محمد سيد أحمد ، الانحراف والمجتمع ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، مصر ، 1998 ، ص 356.

133 – انظر ، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر ، المرجع السابق ، ص 224.

– يلاحظ أنّ الانطباع يختلف عن الاقتناع في أنّه لا يلزم أن يقوم على أدلة ، وإنّما هي أشبه بالحكم المسبق الذي يفسّر الفرد على ضوئه الأحداث.

تحقيقا أجراه **فينتون FENTON** ، أنّ 08% من الخبر المتوفر من 57 من أكبر الجرائد الأمريكية، كان مخصصا للحديث على العمليات الإجرامية[134].

« بالنسبة للأهمية الّتي تحتلّها الجريمة في الصحافة ، يجب التمييز هنا بين التزايد المتواصل لحجم الإطار المخصص للجريمة ، والتزايد العارض.

بالنسبة للزيادة العارضة : في هذه الظروف تتبع الصحافة الرأي العام لأسباب تجارية، وعليه تمّ دراسة جريدة **Le New** سنة 1915 ، والخبر المخصص للجريمة مقارنة بعدد الجرائم في الشهر.

الأسبوع الأوّل	153 جريمة	المكان المخصص 59
الأسبوع الثاني	192 جريمة	المكان المخصص 200
الأسبوع الثالث	203 جريمة	المكان المخصص 1304
الأسبوع الرابع	160 جريمة	المكان المخصص 715

بزيادة 33% من الجريمة ثمّ زيادة 2000% من المطبوعات.

بالنسبة للزيادة المتواصلة : أظهر **سبيد SPEED** ، و**هومس HOMES** أنّ الخبر المخصص للجريمة في صحيفة العالم **THE WORLD** في نيويورك، انتقل من أقل من نصف عمود سنة 1981 إلى 06 أعمده سنة 1893 إلى 14% من النص الكلّي سنة 1926[135].

---

134 – انظر ،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op.Cit, p. 167.

135 – انظر ،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op.Cit, p. 168 :
« L'importance de la place réservée au crime dans la presse. Il faut distinguer ici l'augmentation continue de la place réservée au crime dans la presse et son augmentation occasionnelle.
A) *Augmentation occasionnelle* : dans cette perspective, incontestablement la presse suit l'opinion dans un but commercial. On a étudié en 1915 pour LE NEW (journal de Cleveland), les variations de la place occupée en fonction du nombre des crimes sur un mois : pour une augmentation de crimes de 33% on a augmenté de 2000% la surface imprimée.
B) *Augmentation continue* : Speed et Homes ont montré que la place occupée par le crime dans le World de New York a passé de moins d'une demi-colonne en 1881 à 6 colonnes en 1893 et à 14% de son texte total en 1926.

يرى أنصار مدرسة التحليل النفسي أنّ للصحافة أثرا وقائيا من الإجرام ، فنشر أخبار هذه الجريمة قد يكون بالنسبة للقارئ وسيلة للتنفيس عن الرغبات الإجرامية المكبوتة[136] ، إشباعا كافيا للميول العدوانية أو الجنسية ، ممّا يؤدّي إلى حماية الفرد والمجتمع[137].

كما أنّ الصحافة تلعب دورا في ردع المجرم بنشرها لجريمته وصورته ، وهو أمر يخدم دورها في الوقاية من الجريمة ، وبتخويف المجرمين بالصدفة من عاقبة الإجرام ، كنشر كفاءة السلطة في ضبط الجريمة ، أو نشر صور العربات المصدومة نتيجة السير السريع[138]. كما أنّه يحقق فائدة حتّى لضحايا الجرائم المحتملين ، عن طريق تبصيرهم بالمنافذ الّتي يلجأ إليها المجرمون في السرقة ، أو أساليب النّصب والاحتيال الّتي يتوصلون بها إلى اختلاس أموالهم، وهي بذلك تساهم في بناء خبرة عامة تقي الناس الإجرام[139].

ويرى المدافعون عن الصحافة ، وأغلبهم من رجال الإعلام أنّ نشر أخبار الجرائم يدخل في صميم عمل الصحافة ، ولا يتعارض مع وظيفتها. فمهمّة الصحافة نشر الأخبار أيّا كانت ، والجريمة أحد هذه الأخبار.

ووظيفة الصحافة إعلام القراء بكلّ ما يحدث في المجتمع حلوه ومرّه ، وهو ما يبرز نشر أخبار الجرائم[140].

---

136 – انظر ،

- J. LARGUIER, *Criminologie et science pénitentiaire*, Dalloz, 3ème éd, 1976, p. 42.

137 – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 299.

– يمكن أنّ يحدث هذا بصفة خاصة إذا تمّ عرض خبر الجريمة بصورة يمكن أن تكون منفرّة للأفراد من الإجرام ، وإظهار سوء عاقبته.

138 – انظر ،

- J. LARGUIER, Op.Cit, p. 42.

139 – انظر ،

- J. LEAUTE, Op.Cit, p. 386 – 387.

140 – في باب مزايا النشر كذلك ، بل يدخل في مجال صيرورته :

أولا : أنّ الجريمة خبر une nouvelle من حق الناس معرفته ، وواجب الصحفي أن يقول كلّ شيء كان سيئا أم حسنا. **ثانيا** : إنّ واجب الصحفي بل واجب رجال الإعلام كافة إذاعة الخبر مصحوبا بالموقف الجماعي منه (سخطا كان أم تعاطفا) كمساهمة من جانبهم في التعبير عن الحاجة الاجتماعية للعدالة ، وعلى هذا فمن واجب رجال الإعلام والاتصال كافة استغلال تلك العاطفة الجماعية الراقية لدعم كفاح المجتمع ضدّ الجريمة. **ثالثا** : إنّ علنية العدالة ومقتضيات الردع العام توجب ضرورة هذا النشر ، فدون هذا النشر لا يتأتّى لأحد معرفة كيف جرت العدالة ، وكيف اقتصّ من المجرم. ذلك أنّ المجتمع محتاج دوما لأن يشعر باستمرار بأنّ المجرم قد عوقب وأنّ العدالة لا زالت قائمة (فالعقوبات كافة تنفذ دون حضور الجمهور ودون مشاهدته) فإذاعة أنباء الجريمة وأنباء المحاكمة والعقوبة لا تزال من أهمّ الأمور نفعا للأمّة ، فالدعوى الجنائية لا تزال حتّى اليوم الدعوى الوحيدة الّتي يلزم أن يظلّ ردّ الفعل الاجتماعي عليها علنياً.

ويرى هؤلاء أنّ النشر عن طريق الصحف ، يقطع الطريق على الإشاعات المغرضة الّتي يتناقلها الأفراد عن الجرائم وجسامتها ، كما أنّ النشر قد يسدي لرجال الأمن خدمة كبيرة عندما يؤدّي نشر خبر الجريمة وأسماء المشتبه فيهم أو المتهمين أو صورهم أو أوصافهم في الصحف إلى تعقّبهم ، والكشف عن هويتهم والقبض عليهم. كما يحقق النشر رقابة الجمهور على حسن سير العدالة ، لأنّ هذا هو المقصود من علانية المحاكمات الجنائية ، ولّما كان الأفراد لا يتمكّنون في أغلب الأحوال من متابعة جلسات المحاكم الجنائية[141].

إنّ نشر أخبار الجرائم والمحاكمات يحقّق الرقابة للجمهور ، ويطمئن المجتمع على جديّة السلطات العامة ، في تعقّب مرتكبي الجرائم ومحاكمتهم ، وفي ذلك نوع من الردع العام في الوقت ذاته ، إذ قد يؤدّي إعلام الناس بما يُتخذ حيال المجرمين من إجراءات ومحاكمات وجزاءات تُنشر على الملأ إلى عدول فئة من الأفراد عن ارتكاب الجرائم ، خشية تعرّضهم للمصير ذاته والتشهير بهم[142].

وبالتالي فإنّ كل ما تكشفه الصحف من أخبار الجريمة والمجرمين يكفي لنشر الوعي العام ، وحثّ الجمهور على مكافحة الجريمة[143].

الفرع الثاني :

دور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في الوقاية من الإجرام.

لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية أثر في الحدّ من الظاهرة الإجرامية ومكافحة الجريمة، وذلك عن طريق بثّ الكثير من المعارف والقيم والمثل العليا لأفراد المجتمع ، هذه الوسائل ودورها في هذا المجال يتلخص فيما يلي :

141 – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 300.

142 – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 300.

143 – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 340.

أ- البرامج التلفزيونية : وتعتبر من أهمّ وسائل العصر الّتي لا غنى عنها في الحياة الاجتماعية، حتّى صارت أشبه بكماليات العصر الضرورية فيها المتعة والتسلية إلى جانب التوعية الهادفة والإعلام المخطط[144].

كثر النقاش حول التلفزيون كأداة من أدوات الاتصال الجمعي ، تؤثر فيمن يقبل على مشاهدتها من الأفراد من مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية والثقافية تأثيرا كبيرا.

إنّ استغلال التلفزيون كوسيلة تعليمية لما له من قدرة على جذب الانتباه وذلك لوجود الصورة المرئية ، ولما له من قدرة على تركيز انتباه الناس في أشياء محدّدة ، وقدرته على الانتشار بين مختلف فئات الجماهير. بالإضافة إلى كونه يجمع بين مزايا الإذاعة والسينما، إذ يتميّز التلفزيون بقدرته على عرض صوره بصرية حركية وصوتية للأحداث وقت وقوعها ، بما يزيد من إثارة دوافع المشاهدين واهتمامهم وخاصة إذا كان البرنامج يذاع على الهواء مباشرة[145].

وللتلفزيون أثر إيجابي محمود ، مثلا في البادية أحيانا أو من أجل أشخاص يغلب عليهم طابع الوحدانية وكذا تنوع البرامج[146].

للتلفزيون إمكانيات متعدّدة ومتنوعة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار والثقافة الجماهيرية ، وفي مختلف النواحي الاجتماعية والدينية والعلمية والصحية والسياسية والاقتصادية[147].

في المجال الاجتماعي، للتلفزيون فوائد ومزايا عديدة في مجال التوعية الصحية والتوعية السياسية والتوعية الدينية، وفي مجال الإعلام والاقتصاد والخدمات الاجتماعية المتعدّدة.

---

144 - انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 344

145 - انظر ، غريب محمد سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص. 349.

146 - انظر ،

- J. LARGUIER, Op.Cit, p. 43 : « Télévision : effets bénéfiques ex : à la campagne parfois, ou pour les personnes seules… ».

147 - انظر ، غريب محمد سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص. 350.

كما يساهم في منافسة صناعة السينما خلال تحسين أدائها ، ممّا يفرض على أصحاب هذه الصناعة تقديم قصص نافعة على مستوى رفيع. كما يساهم في كشف النقاب عن عيوب المجتمع ، وبالتالي يحفّز المسؤولين على معالجة بعض المشكلات القائمة[148].

يرى بعض الباحثين أنّ الإذاعة والتلفزيون يلعب دورا في تربية النشء وشغل أوقات فراغه[149]. ويرون أنّ عرض الجرائم في المسلسلات والأفلام يمكن إذا ما أحسن توجيهه ، أن يكون عاملا من العوامل الّتي تنفّر من الإقدام على السلوك الإجرامي[150]. ومما قيل في هذا الخصوص كذلك أنّ تجمع أفراد الأسرة حول جهاز التلفزيون يقوّي وحدتها ، ويحول دون نزول الأبناء إلى الشوارع حيث تتلقّفهم العصابات الإجرامية الّتي تقود إلى الانحراف[151].

ب- السينما : شأنها شأن غيرها من وسائل الثقافة والإعلام ، وتعدّ أحد وسائل التثقيف العام بما ينبغي عليها أن تعمل على غرسه من قيم وعبر في نفوس الأفراد ، بالإضافة إلى الدور الّتي يمكنها أنّ تلعبه في تنمية وجدانهم وترقية إحساسهم بالخير والفن والجمال[152].

كما تقدّم للفرد العادي خبرة إنسانية مجسّدة في إطار مسرحي مشوّق ، وهي غالبا ما تعبّر عن بعض الرغبات الّتي قلّما يتاح للفرد تحقيقها في الواقع ، مثلها مثل الكثير من ألعاب القوى الرياضية الّتي لا يستطيع الفرد العادي أن يؤدّيها في الواقع ، ولكنّه يطمع أن يقدر على أدائها في قرارة نفسه. وهكذا تكشف السينما للفرد أفعالا يقوم الغير بأدائها نيابة عنه ، ولذلك تصبح السينما متعة فريدة ومصدرا خصبا يغذّي خيال الفرد من فيض ما يعرض أمام عينيه من مشاهد واقعية ولكنّها ممزوجة بالخيال[153]. فالسينما تصوّر الجانب

148 – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 249.

149 – انظر، عبد الرحمن محمد العيسوي ، دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف ، دار الراتب الجامعية ، مصر، ط.1، 2001 ، ص. 125.

150 – يحدث على سبيل المثال عندما تركّز المادة الإعلامية المعروضة على إظهار سوء عاقبة الإجرام ، وعدم جدوى مقاومة رجال الأمن لحزمهم ولما يتوفّر لديهم من وسائل حديثة لكشف الجرائم والمجرمين وشدّة العقوبات الّتي يتعرّض لها مرتكبو هذه الجرائم.

151 – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 302.

152 – انظر ، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق ، ص. 230.

153 – فقد قيل أنّه ليس للسينما تأثيرا ضارا إلاّ في حالات خاصة يكون فيها المشاهد خاضعا في الحقيقة لأسباب أخرى خلاف السينما. بل أنّهم يرون على العكس أنّ السينما قد تبعده عن الطريق وتملأ وقته بنشاط غير إجرامي.

الواقعي من الحياة ، ولكنّه يجري تصويره من خلال أدوار يقوم بها أشخاص طبيعيون وبحرية لا تخضع إلى حدود أو قيود ، إنّها العالم الذي يربط الحقيقة بالخيال[154].

وقد أجرى الأستاذان **ماي وشوتليورث MAY et SHUTTLEWORTH** بحثا مع 7000 طالب يؤدّون الامتحان ، فوجد من بينهم 700 يذهبون إلى السينما بصفة مستمرّة و700 يذهبون إليها بدرجة أقلّ ، وقد كان الجميع في ظروف متشابهة سواء بالسنّ أو الجنس أو المستوى الدراسي أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمهني والجنسية الخاصة بالوالدين، وقد وضعا لهم مجموعة من الأسئلة الّتي تكشف عن طريق التفكير والتصرف في مختلف المجالات ، وقد وجدا أنّ الإجابات تثبت عدم وجود أيّ فارق في السلوك في حوالي 90 % منهم. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ السينما ليس لها أثر في الجنوح إلى الإجرام[155].

من خلال ما سبق ذكره ، يمكن الاستنتاج أنّ للبيئة الثقافية دورا مميّزا في تضييق فرص ارتكاب الجرائم وتضييق نطاقها ، وذلك عن طريق تكثيف الجهود الفردية والجماعية من خلال غرس قيم السلم وثقافة اللاّعنف بين أفراد المجتمعات وبين هذا الأخير وغيره من المجتمعات.

كما تعمل على تحصين النفس البشرية بثقافة تربوية أخلاقية تساعد على كبح جماح الغرائز الدنيئة ، وبالتالي ولوجها في غمارات الجريمة.

كما تعمل على ترسيخ فكرة الأمن والنظام في المجتمع حتّى يتسنى لهذا الأخير القيام بدوره في مجال صدّ الجرائم ، واتخاذ ما يراه مناسبا في شأنها.

كذلك تلعب دورا مثاليا في بلورة مفهوم الوقاية من الإجرام عن طريق استراتيجيات مواكبة للسياسة الجنائية الحديثة ، ودعمها بالمقومات اللازمة لتكون وسيلة ناجعة في

154 – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 347.

155 – انظر ، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق ، ص. 230.

مكافحة الجريمة ، وكلّ ذلك لبناء مجتمع فاضل قائم على ركائز حضارية راقية خال من الاضطراب والعنف والفوضى.

كما تساهم البيئة الثقافية في تعميق التعليم في نفوس الأفراد حتّى يقيهم من شرّ الوقوع في الجريمة وتعمل على تهذيبهم الديني والخلقي حتّى يصبحوا في مركز يسمح لهم بتقدير ما هو خير وما هو شرّ ، ما هو نافع وما هو ضار ، ما هو صلاح للمجتمع وما هو فساده. فهذا الحصن التعليمي والديني يطوّق الفرد نفسيا ويفرج عنه اجتماعيا.

كما أنّه للبيئة الثقافية دورا تحسيسيا إعلاميا ، يساعد على إيصال فكرتها المتمثلة في السلم والتعايش السلمي لأفراد المجتمع الواحد من خلال البرامج الثقافية التربوية والأخلاقية المندّدة بمخاطر الجريمة والانحراف.

الفصل الثاني

الأثر السلبي للبيئة الثقافية على الإجرام

الفصل الثاني

الأثر السلبي للبيئة الثقافية على الإجرام

قد تحيد وتخرج الثقافة عن مسارها المتمثل في التربية والتنشئة الاجتماعية والتهذيب وغرس قيم السلم والأمن الاجتماعي إلى العنف ونشر الثقافة الإجرامية، وتنمية الروح العدائية والميل للعدوان[1]. ويظهر ذلك في سوء التنظيم وعدم الانسجام والصراع أو فقدان الشعور الجمعي أو حالة التغير الاجتماعي والتوازن والتناسق بين أجزاء ثقافة المجتمع.

وبذلك تتضاعف اللانتمائية الاجتماعية الناتجة عن تعقد في تركيب المجتمع، وتنوّع قيمه وتناقض اتجاهاته وتباين معاييره وهذا ما يجعل العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع أقل تماسكا مما يدفع إلى سلوك الجريمة والانحراف، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، قد تساهم الثقافة من خلال عواملها ومعطياتها في الدفع إلى ارتكاب الجريمة، وذلك من خلال تقديم السبل والطرق الّتي من شأنها تسهيل ارتكابها، خصوصا للأفراد الذين يتوافر لديهم ميل واستعداد إجرامي، أو عن طريق سوء فهم هذه المعطيات واستغلالها في مشاريع إجرامية.

بذلك تصبح الرسالة الأخلاقية للثقافة مملوءة بقيم متناقضة تدخل الشك والريبة لدى الأفراد وتدفعهم للسلبية والإجرام[2].

---

[1] – هناك اختلافات جوهرية بين العدوان (Agression) والميل للعدوان (Agressivity) والعدائية (Hostility) والعدوانية (Agressiveness)، وكثيرا ما تستعمل هذه المفاهيم كلها للدلالة على الفعل العدواني...والفرق بينهما:

- العدوان : هي طاقة في الإنسان يمكن أن تظهر في سلوك عدواني أو في سلوك آخر.
- الميل للعدوان : هو سلوك يتجه به صاحبه إلى إيقاع الأذى بالأشخاص الآخرين أو ممتلكاتهم إما بدنيا أو لفظيا أو بأي طريقة أخرى.
- العدائية : وهو شعور بالكراهية والغضب والحقد والشك إزاء طرف آخر وقد يؤدي هذا الشعور إلى العدوان.
- العدوانية : تتضمن كل العناصر السابقة، فهي سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى بالغير أو الذات أو ما يرمز إليهما.

[2] – انظر ،

- M. CUSSON, *La criminologie*, Hachette, les fondamentaux, la bibliothèque de l'étudiant, 2000, p.58.

وهذا ما يبرز الطابع والأثر السلبي للثقافة في زيادة معدلات الإجرام، والذي تنصب معالجته في مبحثين.

المبحث الأول : تفسير التأثير الإجرامي للثقافة.

المبحث الثاني : العنف الثقافي.

المبحث الأوّل

تفسير التأثير الإجرامي للثقافة

إن الجريمة كظاهرة اجتماعية ليست " شرا محضا " يجب التشاؤم منه دائما، ولكنها حدث طبيعي لازم لكل تطور اجتماعي، حيث أن الحرية الفردية مسألة لا بد منها داخل كل مجتمع، وبالتالي يلجأ بعض الأفراد إلى تجاوز هذه الحرية في سلوك يعتبر جريمة. أما إذا تعددت وسائل الضغط والقصر في المجتمع والانضباط التام لمحو الجريمة، فإن هذه الأمور سوف تؤدي إلى حالة من التصلب الاجتماعي والجمود الثقافي، وبالتالي انعدام التقدم[3].

الجريمة كظاهرة اجتماعية معقدة التركيب، لا يمكن أن تنفصل عن العمليات الاجتماعية الجوهرية الّتي تشكل أسس التفاعل الاجتماعي الذي يجري على مستوى الأفراد، وعلى مستوى الجماعات، دون أن يكون لمثل هذه المعطيات أثرها وأهميتها في تطوير السلوك الإجرامي أو تكوينه، فالمجرم شخص يعيش في مجتمع معين أو في جماعة معينة، وهو بذلك يتعرض لجميع العناصر الثقافية الّتي تتفاعل مع طبيعة هذه الجماعة، أو المجتمع الذي ينتمي إليه[4].

إذن، ما هي هذه العمليات الاجتماعية الجوهرية الّتي تجري داخل الجماعات أو المجتمعات، والّتي تتصل بالسلوك الإجرامي كظاهرة اجتماعية تنشأ في إطار ثقافي معين ؟

يقتضي تفسير التأثير الإجرامي للثقافة من خلال هذه العمليات الاجتماعية، تفسير المدرسة الاجتماعية الأوربية (المطلب الأول)، وتفسير المدرسة الاجتماعية الأمريكية (المطلب الثاني)، التغيير الاجتماعي والصراع الثقافي (المطلب الثالث).

---

[3] – انظر، نور الدين هنداوي، مبادئ علم الإجرام، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1996، ص. 66.

[4] – انظر، عدنان الدوري، أصول علم الإجرام ، ج1 ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط3، 1984، ص. 271.

المطلب الأول :

تفسير المدرسة الاجتماعية الأوروبية.

تضم هذه المدرسة ثلاث اتجاهات، يجمع بينها غلبة التفسير الاجتماعي للجريمة، جرت العادة على جمعها تحت اسم واحد هو المدرسة الاجتماعية الأوربية في علم الإجرام، وأهمّ أقطاب هذه المدرسة : **لاكاساني، تارد، دوركايم**[5].

الفرع الأوّل :

نظرية الوسط الاجتماعي.

صاحب هذه النظرية، هو عالم الاجتماع **لاكاساني LACASSAGNE** ، الذي كان أستاذ الطب الشرعي بمدينة ليون الفرنسية. وقد ركّز **لاكاساني** على التأثير البالغ للوسط الاجتماعي في مجال خلق الجريمة[6]. ويمكن اختصار نظريته في عبارتين شهيرتين : « المجتمعات ليس لديها إلا المجرمين الذين تستحقهم ».

« والوسط الاجتماعي هو مزيج من الثقافة الإجرامية، والمجرم هو الميكروب، عنصر ليس له أهمية إلا حين يتهيأ له الوسط الملائم لنموه وانتشاره »[7]. فهذا الوسط هو الذي أنشأ الجريمة وليس تكوين المجرم[8].

---

[5] – كان هؤلاء الثلاثة من معاصري لومبروزو، الذين عاصروه فيما ذهب إليه، من نسبة الإجرام إلى عوامل بيولوجية تتعلق بشخص المجرم، وكانت نظرياتهم الاجتماعية بمثابة رد فعل على الاتجاه البيولوجي في تفسير الظاهرة الإجرامية.

[6] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1999، ص. 87.

[7] – انظر،

J. PINATEL et P. BOUZAT, *Traité de Droit pénal et de criminologie*, librairie Dalloz, Paris, 3ème éd., 1975, p.101,102. « Les sociétés n'ont que les criminels qu'elles méritent » et « le milieu social est le bouillon de culture de la criminalité, le microbe c'est le criminel, un élément qui n'a d'importance que le jour où il trouve le bouillon qui le fait fermenter ».

[8] – ظروف كل مجتمع هي الّتي تحدد إذن عدد ونوع الجرائم الّتي توجد فيه وهذا هو الذي يفسر اختلاف الظاهرة الإجرامية وتنوعها من مجتمع لآخر، فكل مجتمع يصنع من المجرمين والجرائم بقدر ما تتجه الظروف ، ولا يوجد به أكثر أو أقل من هذا القدر، فلكل نموذج من المجتمعات نموذجه الخاص به من الإجرام.

يتضح من ذلك أن **لاكاساني**، استلهم نظريته من فعل باستور، الذي تعد نظريته أساس العديد من البحوث، منها بحث **رو RAUX** حول الوسط العائلي للمنحرفين الصغار، وتبقى نظريته متجذّرة في فرنسا، من بين المختصين في الطب الاجتماعي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر جزئية من الدراسات البيئية لمدرسة شيكاغو[9].

إنّ العوامل الفردية لوحدها دون الوسط الاجتماعي لا تؤدي إلى الجريمة، مما يدفع للاستنتاج أنّ التأثير الإجرامي للوسط هو الذي يجب أن يحظى باهتمام الباحثين[10].

ولئن كان **لاكاساني** لم ينكر دور العوامل التكوينية في إحداث الظاهرة الإجرامية، فإنّه قد أعطاها مفهوما مغايرا لذلك الذي طرحه **لومبروزو**. فالسمات التكوينية في اعتقاده لا تفسّر علّة الجريمة، ذلك أنها متوافرة لدى غير المجرمين. أمّا التكوين العضوي البيولوجي هو الذي يلعب دورا في إنتاج السلوك الإجرامي، بأنّه عبارة عن محصلة للوسط الاجتماعي بحكم ما يحدثه هذا الوسط من تأثير في الإنسان بفعل جملة العوامل والظروف المتباينة على المدى الزمني لحياته كالتعليم، الوظيفة، مستوى المعيشة وغير ذلك من الظروف المؤثرة في حياة الإنسان[11].

فبالرغم من الفضل الذي يرجع لهذه النظرية في توجيه البحث نحو الوسط الاجتماعي في إحداث الظاهرة الإجرامية، لكنها لم تهتم كثيرا بالمظاهر الشخصية للانحراف، وهي لا تفسر الكيفية الّتي يؤثر بها الوسط الاجتماعي على شخص المجرم، كما أنها لا تستطيع أن تبرر تأثير الوسط الاجتماعي على قلة من أفراد المجتمع هو المجرمون دون سواهم. وهذا ما حاول **جابرييل تارد** الإجابة عنه[12].

---

[9] – انظر ،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op.Cit, p. 102.

[10] – انظر ،

- L. NEGRIER – DORMONT, *Criminologie, librairie*, de la cour de cassation, Paris, éd Litec, 1992, p. 71.

[11] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 1999 ، ص. 122 – 123.

[12] – انظر ،

- R. GASSIN, *Criminologie*, librairie, Dalloz, Paris, 4ème éd, 1998, p. 153.

الفرع الثاني :

نظرية التقليد الاجتماعي.

من بين معاصري **لومبروزو** ومعارضيه، فيلسوف اجتماعي وفقيه فرنسي معروف؛ هو **جابرييل تارد G. TARD** الذي غالبا ما يشار إليه بأبي علم النفس الاجتماعي الحديث.

وتنصب معارضة **تارد** على نموذجية المجرم المطبوع بوجه خاص، وعلى فرضية **لومبروزو** في المجرم بالولادة، ففي كتابه « الفلسفة العقابية » لم يكتف **تارد** بإنكاره فكرة **لومبروزو** في الحتمية البيولوجية بل أقام مكانها نظرية الجديدة في تفسير السلوك الإجرامي والّتي سماها بنظرية التقليد " La théorie de l imitation " [13].

الجريمة في اعتقاد **تارد** حقيقة اجتماعية وهي ظاهرة سادت في كافة المجتمعات والحضارات القديمة منها والمعاصرة، وتفسير ذلك في نظره أن الإنسان جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه وهو في ذلك المجتمع يخضع لكافة العوامل والظروف الّتي يعج بها المجتمع بما في ذلك ظاهرة الجريمة، لكن كيف يصير الفرد في المجتمع مجرما ؟[14]

حاول **تارد** الإجابة عن هذا التساؤل من خلال استقرائه للتاريخ وتحليله لشخصية الفرد من ناحية وللأنماط والأنشطة السلوكية الاجتماعية السائدة في المجتمع من ناحية أخرى. ويستشهد **تارد** بتاريخ بعض الحضارات الأوربية القديمة حين ازدهرت فيها الكثير من العلوم والآداب والفنون من جهة، ومن جهة أخرى ازدهرت فيها ظواهر البطش والقسوة والإجرام. وقد أراد **تارد** أن يجعل من حالة النبلاء الإيطاليين الذين عاشوا خلال القرنين 14 و 15 مثلا يوضح به فرضيته وفكرته.

ويرى **تارد** أن نبلاء هذين القرنين مارسوا الجريمة والعنف بكل صورهما وأشكالهما، لقد ولدوا في الجريمة وعاشوا فيها وعاشوا بها وانتهت حياتهم بانتهائها. فهو يعتقد أن الجريمة في تلك العصور كانت جزءا متمما لنظام الحكم السائد في البلاد. كما كان وجود الحكومة كسلطة حاكمة جزء ضروري لتحقيق النظام وديمومة الحكم. فالجريمة بهذا المعنى لم تكن غير

[13] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 241.

[14] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 124.

ظاهرة اجتماعية هي حصيلة ثقافة المجتمع. لهذا فقد تصبح الجريمة حرفة أو مهنة وقد يصبح المجرمون مجموعة بشرية تنتمي إلى مهنة أو حرفة واحدة وهذا ما يجعل الجريمة مهنة خاصة، تتطلب متطلبات فردية معينة تنسجم وطبيعة الإجرام[15].

وهنا يرى **تارد** أن مرور الزمن قد يؤدي إلى تبلور صفات، وسمات خاصة يتميز بها أفراد المهنة الواحدة ، فيمكن الآن التمييز إلى حد ما بين ذوي المهن العقلية كالعلماء والفلاسفة ورجال الفكر عن أولئك الأشخاص من ذوي المهن اليدوية الّتي تعتمد على اللياقة الجسمية والجهد البدني إلى حد كبير. ومن هنا يتساءل **تارد** لم لا تكون الجريمة مهنة، أو حرفة ذات طبيعة خاصة أو تركيب خاص ؟ فهي في الحقيقة مهنة، أو حرفة مقفلة بوجه من شاء ، إنها مهنة فريدة يتهيّأ لها الفرد على طفولته المبكرة ومن خلال ظروف نفسية واجتماعية وثقافية، تساعد على تأهيل الفرد للدخول إلى مهنة الجريمة عن طريق واحد متجانس متشابه، إنهم يجتمعون على أهداف مشتركة أبرزها أنهم جميعا ينتظرون مصيرا مشتركا[16].

ولكن كيف يدخل الفرد إلى عالم الجريمة ؟ يرى **تارد** أن كل مجرم مبتدئ يسعى وراء مثل أعلى يقتدي به أو يحاول السير على منواله. وهذا طبيعي بالنسبة لفرد يعيش من خلال ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات أبعاد خاصة لا تترك الكثير من حرية الاختيار في تحديد أهداف الفرد، أو الاقتداء بمثل عليا يحذو حذوها.

وهذا ما يتم أيضا من خلال اتصال الفرد بنطاق ضيق في داخل المجتمع الكبير، فهو لا يتصل إلا بمقدار ما يحقق أهدافه وغاياته، وفيما عدا ذلك فهو لا يعنيه سوى تلك الطبقة الاجتماعية الصغيرة الّتي ينتمي إليها ويتعاطف مع أفرادها، أمّا بقية أجزاء المجتمع الكبير فهي غريبة عليه بعيدة عن أهدافه وغاياته.

ومن مثل هذا الإطار الاجتماعي النظري يتابع **تارد** عرض أسس نظريته في التقليد، فهو يرى أن كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعي لا بدّ أن ينسخ حول مثل معين، يسعى

[15] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 242.

[16] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 125.

الفرد إلى محاكاته وتقليده، وهذا ينطبق على كل أنواع السلوك الاجتماعي. فقد نجد من الأفراد من يعمد إلى زيادة النسل أو إلى تحديده وذلك تقليدا للآخرين، وقد نجد من يقتل بدافع التقليد، وهناك من يخشى إيذاء الغير بدافع التقليد أيضا[17].

« نقتل أو لا نقتل عن طريق التقليد » في الماضي كان النبيل يقاتل في مبارزة حتّى يبقى محترما من قبل طبقته، اليوم فإنّنا نسرق بتقليد المجرم المحترف[18].

وفيما لو ظلت المبارزة عادة مشروعة حتّى يومنا هذا لوجدنا اليوم كيف يقتل الأفراد بعضهم بعضا ، وبنيّة القتل وذلك تقليدا أو تنفيذا لعادة اجتماعية مشروعة ومقبولة، والانتحار ظاهرة تقليدية أيضا، إذ هناك شعوب تشجع أفرادها على الانتحار، أو تدفع العسكري المنهزم في معركة حربية إلى قتل النفس، بطولة واستشهاد في سبيل الواجب، وقد يسرق الأفراد تقليدا وقد يمتنع الأفراد عن السرقة تقليدا أيضا[19].

في تقليد الموضة، هناك عدة نماذج جديدة للتصرف تنتشر انطلاقا من المثال الأول يتكلم عنه الجميع، في باريس عام 1975 ألقت الأرملة **GRAS** بحمض (acide sulfirique) على وجه عشيقها، وقد تحدثت الصحف كثيرا عن هذه الحادثة وتم تسجيل أربعة حوادث مماثلة بفرنسا لنساء قُمن بنفس الأعمال مع أزواجهنّ أو عشاقهنّ[20].

في التقليد بعادة، العادات القديمة والتقنيات الإجرامية الماضية تنتقل إلى أجيال جديدة، مثال عن ذلك : جماعة الإجرام " **VENDETTA فون ديتا** " في كورسيكا[21]. التقليد يفسر في تشابه الإجراءات الّتي يتبعها المجرمون في نفس المكان وفي نفس الزمان « المجرمون يقلدون دائما شخصا حتّى عندما يبتكر، أي عندما يجمع بطريقة مفيدة تقليدات من مصادر متنوعة، فإنه يكون في حاجة دائمة للتشجيع من طرف المثل، ورضا جماعة من

[17] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 243.

[18] – انظر ،

- M. CUSSON, Op.Cit, p. 56 « on tue ou on ne tue pas par imitation ». autrefois le noble se battait en duel pour continuer d'être respecté dans sa caste. Aujourd'hui, on vole à la tire en imitant un picpocket expérimenté ».

[19] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 243.

[20] – انظر ،

- M. CUSSON, Op.Cit, p. 56.

[21] – انظر ، رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار الخيل للطباعة ، مصر ، ط.8، 1989، ص. 188.

الأشخاص سواء كانوا جماعة من الأجداد أو الأصدقاء أين يوجد التقابل بين الجريمة كعادة والجريمة كموضة[22].

ويواصل **تارد** في تفسير الجريمة وفقا لنظرية التقليد، ويقدم في هذا المجال ظاهرة تناول الكحول بوجه خاص، فهي كما يراها عادة أرستقراطية تنشأ وتشيع بين أفراد الطبقات العليا، ثم تنحدر إلى مستويات الطبقات الدنيا فالملوك والنبلاء والأمراء يتناولون الكحول بكثرة وقبل اتباعهم ورعيتهم، إذ لم يكن السكر بعيب أو جريمة بين أفراد الطبقات العليا في غالبيته المجتمعات، ولكنه يصبح جريمة بين تلك الطبقات الّتي تدعى بالطبقات الفقيرة، لقد وضع " جيمس الأول " ملك إنجلترا ضريبة باهضة على استهلاك التبغ يوما من الأيام بحجة حرمان أبناء الطبقات الدنيا من تدخينه، وقد جاء في الأسباب الموجبة لفرض هذه الضريبة، أن السماح لأبناء الطبقات الفقيرة بتدخين التبغ تقليدا للطبقات العليا، يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة، وإلى فساد التربة وإلى تلوث الأجواء، الأمر الذي لزم حرمان الطبقات غير الموسرة من تقليد الطبقات الموسرة[23].

كذلك الحال بالنسبة لظاهرة التسكع والتشرد، إنها نمط شائع من أنماط الحياة اللاهية الّتي يعيشها أفراد الطبقات الموسرة. ولذلك تصبح عند تقليدها من قبل الطبقات الدنيا جريمة لا يمكن التغاضي عنها[24].

ويمكن عن طريق هذا التقليد، تفسير دور المظاهر النفسية مثل : التعود والذاكرة، فالشخص بحكم العادة يقلد نفسه في مواقف سابقة ، كما يقلد غيره ويساعد على هذا التقليد الذاكرة الّتي تعينه على استرجاع المواقف السابقة[25]. وبتطبيق هذا على العلاقات الاجتماعية نجد أنّ الحياة الاجتماعية تنظّم وتطوّر عن طريق التقليد، وأنّ كل فرد يتصرف

---

[22] – انظر ،

- M. CUSSON, Op.Cit, p. 56.

[23] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 243.

[24] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 126.

[25] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 88.

في المجتمع وفقا للعادات والأعراف الّتي يقبلها الوسط الذي يعيش فيه ، فإذا سرق شخص أو قتل فإنّه لا يفعل سوى تقليد شخص آخر سبقه إلى هذا السلوك[26].

ممّا تقدّم يتضح أن نظرية **تارد** تقوم على محور انتقال الأنماط السلوكية بمقتضى عملية اجتماعية هي عملية التقليد، الّتي تتمّ بالاتصال المباشر أو غير المباشر بين طرفين من الأشخاص، أحدهما عنصر منشئ والآخر مقلد، ولا شك أن مثل هذه العملية لا تتمّ إلاّ في بيئة اجتماعية تتميز بسوء تنظيمها الاجتماعي، بحيث تتيح الفرص لقيام مثل هذا الاتصال بين عناصر موجودة وأخرى سليمة بريئة. والتقليد محاكاة تجري بين شخص وآخر أو بين مكان أو آخر، أو بين جيل وآخر، تتخذ طريقا واحد ينحدر من الأعلى إلى الأسفل، ومن الطبقات الاجتماعية العليا إلى الطبقات الدنيا، ومن مجتمع المدينة إلى مجتمع الريف أو القرية[27].

والرجل القدوة (المجرم) يمارس تأثيره على من حوله بقوة تتناقص كلما زادت المسافة الفيزيائية والنفسية للأشخاص الذين يتأثرون به، هكذا تفسّر الإجرامية في تطورها، مساراتها، لونها المحلي، وتوزيعها الجغرافي[28].

وقد أكدت غالبية الدراسات كيف أن التقليد أو الاختلاط كان عنصرا أساسيا في تطوير بعض أنواع السلوك الإجرامي وبوجه خاص في أشكاله المنظمة، كالإجرام المحترف والجريمة المنظمة، وإدمان العقاقير المخدرة، أو في بعض الظواهر الإجرامية الأخرى، كالكحولية، التشرد، التسول والمقامرة والبغاء...

إنّ الاعتماد على التقليد في تفسير السلوك الإجرامي يجعل منه قانونا صالحا للتطبيق على الأشخاص في كل زمان ومكان، وهذا القول ينافي حقيقة التفاوت النسبي في التأثير على الأفراد، فلا شك في أن الأفراد ليسوا على درجة واحدة من التأثير، فالبعض منهم قد يكون لديه استعداد إيجابي للتقليد بحكم تكوين شخصيته، بينما لا يتوافر مثل هذا الاستعداد

---

[26] – انظر ،

- R. GASSIN, Op.Cit, p. 154.

[27] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 246.

[28] – انظر ،

- M. CUSSON, Op.Cit, p. 56.

لدى غيرهم فيرفضون الانقياد بموجب قانون **تارد** في التقليد، والقول بغير ذلك يعني انضمام كافة أفراد المجتمع إلى عالم الجريمة[29].

الفرع الثالث :

نظرية البنيان الاجتماعي الثقافي.

صاحب هذه النظرية ، هو عالم الاجتماع الفرنسي المعروف أميل **دوركايم** **E. DURKHEIM** الذي يُعدّ من أهم مؤسسي المدرسة الاجتماعية الأوربية وقد تركت نظريته أثرها على الكثير من النظريات الّتي تلت في علم الإجرام، وكانت مقدمة لقيام المدرسة الاجتماعية الأمريكية في علم الإجرام[30].

ولقد كان **دوركايم** أول من أشار إلى سوية الجريمة أو السلوك الإجرامي حيث يعتقد باستحالة القضاء على هذه الظاهرة في أي مجتمع من المجتمعات.

واعتبر **دوركايم** الجريمة ظاهرة طبيعية وعادية ترتبط وجودا وعدما بالمجتمع، بل هي انعكاس لثقافة المجتمع وجزء لا يتجزأ من النظام السائد فيه، وهي تعبّر من جانب آخر عن انعدام الشعور والتضامن في المجتمع الذي تنتشر فيه، لكنها ومع ذلك تعد علامة من علامات الصحة في المجتمع[31].

ومن هذا الموقف الأساسي يمكن استنتاج النتائج التالية :

- ما دام الإجرام ظاهرة عادية، فإن أسبابه ليست استثنائية لكنها تنبع من تركيبة الثقافة الّتي ينتمي إليها.

- ما دام الإجرام هو نتيجة للتيارات الجماعية في المجتمع، فإنّ وجوده وعلاقته مع مجموع التركيبة الاجتماعية يمثل طابع للديمومة.

- الإجرام يجب أن يفهم ويحلل ليس لذاته، ولكن نسبة إلى الثقافة المحددة في الزمان والمكان[32].

---

[29] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 127.

[30] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 89.

[31] – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 128.

[32] – انظر ،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op.Cit, p. 100.

الجريمة كما يراها **دوركايم**، ظاهرة ينشئها المجتمع ذاته، وذلك من خلال بعض الأنماط السلوكية، الّتي يعتبرها أفعالا جانحة خارجة على متعارفات المجتمع الشائعة، ويشير إليها بالجريمة الّتي يصبح فاعلها مجرما. ولأجل ذلك فإذا استطاع أي مجتمع من المجتمعات القضاء على ظاهرة الجريمة نهائيا، انعدم ذلك المعيار الذي يفصل بين الفعل المجرم وبين الفعل المشروع، وضاع معه الحد الأدنى الذي يمكن للفرد أن يبدأ به عملية توافقه الاجتماعي، وفقا لقواعد الضبط الاجتماعي المقررة في المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا لا شك غير محتمل الحدوث إلا في المجتمعات الخيالية. هذا هو الأساس الأول الذي تقوم عليه نظرية **دوركايم** في تفسير الانتحار.

أما الأساس الثاني فهو يرى أن حاجات الفرد لا تقف عند حدود معقولة، ولذلك كان من الضروري قيام تنظيمات جمعية، كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد والحدّ من طغيان حاجاته الّتي لا تعرف القناعة والاعتدال، ولذلك تصبح مهمة التنظيم الاجتماعي هي تحديد أهداف الفرد وتعيين الوسائل الاجتماعية الّتي تضمن له تحقيق هذه الأهداف[33].

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه **دوركايم**، يشكل جهازا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع، وحين يختل هذا الجهاز ويضطرب في تأدية وظيفته الضابطة، ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف والوسائل المقررة لتحقيقها، وعندئذ تفقد الجهة التقليدية الضابطة قدرتها على تصحيح مسيرة الأفراد وضبط سلوكهم، ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام وفوضى، حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحلّ الشذوذ والانحراف[34].

هذا ما يحدث في الغالب خلال الأزمات الاقتصادية الحادّة، أو خلال الرخاء الاقتصادي المفاجئ، أو نتيجة التغير التقني السريع، حيث ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهداف عريضة ليس بوسعهم تحقيقها ، أو قد يستحيل عليهم تحقيقها أحيانا. فالأزمات الاقتصادية

---

[33] – وفي إطار عموم التنظيم في المجتمع ، فسّر عالم الاجتماع الأمريكي **MERTON** السلوك الإجرامي على أنّه ظاهرة من ظواهر الانفصال ، وعدم الترابط والوفاق بين مجموعة الغايات والأهداف ، الّتي تحدّدها الجماعة حسبما تميل إليه الثقافة السائدة ، وبين الوسائل والتعابير والقواعد الّتي يُبنى عليها ويقرّها التنظيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية لتحقيق هذه الغايات وبلوغ هذه الأهداف.

[34] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 237.

الشديدة تضعف من قدرة الأفراد على مواصلة عملية التوافق الاجتماعي المطلوب وذلك بما لديهم من إمكانيات ضئيلة، والرخاء الاقتصادي المفاجئ يشجع الأفراد على المبالغة في قدراتهم بحيث يحاولون تحقيق ما يفوق حدود طاقاتهم الحقيقة، كذلك شأن حالة التغير التقني السريع الذي يفتح أمام الأفراد أفاقا خيالية تجعلهم يتجاهلون حدود طاقاتهم المعقولة، وهذا كله في رأي **دوركايم** يؤدّي إلى قيام ضغوط كبيرة قد تدفع الفرد إلى الانتحار[35].

واستخلص **دوركايم** من هذا التصوير للجريمة نتيجة هامة، حرص على تأكيدها، هي أنّ الإجرام بوصفه ظاهرة اجتماعية عادية ومألوفة فإنه لا يمكن أن يتأتى من أسباب استثنائية، ولكنه يجد أسبابه في البنيان الثقافي للمجتمع الذي تحدث فيه الجريمة، فليس سبب الجريمة عيوبا في الفرد أو المجتمع، وإنّما سببها ذات التنظيم الاجتماعي وثقافة المجتمع الذي ترتكب فيه الجريمة.

ومن جهة أخرى أكد **دوركايم** أن الإجرام يجب أن يُفهم وأن يُفسّر لا بالنّظر إلى الجريمة ذاتها، ولكن بالنظر إليها في علاقتها بثقافة معينة في الزمان والمكان[36].

المطلب الثاني:

تفسير المدرسة الاجتماعية الأمريكية.

لا يميل الأمريكيون بصفة عامة، إلى تفسير الجريمة بالنظر إلى العوامل البيولوجية، بل يذهب أغلب علماء الإجرام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفسير الظاهرة الإجرامية، بردها إلى العوامل الاجتماعية، والمدرسة الأمريكية في علم الإجرام ليست قديمة، بل يمكن عدّها من المدارس الحديثة الّتي لا تزيد عن نصف قرن من الزمان. ومن ناحية أخرى، لا تعدّ المدرسة الأمريكية خلقا من العدم، وذلك أنّها تأثرت بفكر اجتماعي قديم لدى علماء الإجرام من الأوربيين[37]. والنظريات الأمريكية في تفسير السلوك الإجرامي عديدة، ومن ثمّ يصعب عرضها مجتمعة في هذا النطاق الضيق، ولهذا يمكن الاكتفاء بأهمها.

[35] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 237.

[36] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 90.

[37] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 90.

الفرع الأول :

نظرية الاختلاط التفاضلي.

إذا كان الفيلسوف الفرنسي **تارد** قد أقام نظريته في انتقال السلوك الإجرامي على فرضيته الأساسية في المحاكاة والتقليد، فإنّ الأستاذ الأمريكي **سذرلاند SUTHERLAND** كان أكثر دقة في تحديد كيفية حدوث مثل هذا الانتقال بالنسبة للسلوك الإجرامي بوجه خاص، لقد بنى **سذرلاند** نظريته الاجتماعية على فرضية جديدة سماها " الاختلاط التفاضلي" association differentielle[38].

يعتقد **سذرلاند** أن عدم التنظيم الاجتماعي، هو الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية، من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين[39].

فالمعدلات الإجرامية المرتفعة مرجعها عدم التنظيم الاجتماعي، الذي يعد محور نظرية الاختلاط التفاضلي سواء بالنسبة للأفراد أنفسهم، أو بالنسبة للجماعات المختلفة[40].

يرى **سذرلاند** أنّ الأفراد والجماعات على السواء، قد تنتظم حول مجموعة معينة من المواقف أو الاتجاهات الّتي تتصل بالجريمة أو الأعمال المخالفة للقانون. وقد يكون بعض هذه المواقف أو الاتجاهات ذات صفة سلبية بالنسبة للجريمة، أو قد تكون ذات صفة إيجابية، أي تتّجه نحو تحبيذ ارتكابها، وإذا كان الفرد هو جزء من جماعته الّتي ينتمي إليها. فكل ما لدى هذه الجماعة من مواقف واتجاهات لا شك وأن تعبّر عن مواقف الفرد أو اتجاهاته ، فقد يتعلم الفرد عن طريق انتمائه إلى جماعة معينة كراهية القانون أو عدم احترامه، وهذا بالذات يشجع الفرد على ارتكاب الفعل المخالف للقانون فكلما سنحت له الفرصة لذلك، يوصف

---

[38] – يختلف الباحثون والفقهاء في ترجمة تسمية نظرية سذرلاند ، فمنهم من ترجمها على أنّها : " المخالطة الفارقية " ، انظر ، رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص. 305. وعبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 130 ، أو نظرية " العلاقات المتباينة " ، انظر ، عوض محمد ومحمد زكي أبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت، 1996 ، ص. 103 ، أو نظرية " الاختلاط الفارق " ، انظر ، نور الدين الهنداوي ، المرجع السابق ، ص. 73 ، أو نظرية " المخالطة المتفاوتة " ، انظر ، سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994 ، ص. 280 ، أو نظرية " الجماعات المتباينة " ، انظر ، عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 92.

[39] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 247.

[40] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 93.

هذا الفعل عملا مألوفا لا يضر الجماعة ولا يترك وراءه وصمة اجتماعية، وعلى العكس من هذا فقد يوجد من الجماعات ما تصر على تنشئة أفرادها على حب النظام والقانون، وهذا ما يفسر أن هذه الجماعات تحرم على أفرادها ارتكاب كل ما من شأنه مخالفة النظام والقانون .

وهكذا تكون فكرة عدم التنظيم الاجتماعي ليست إلاّ حالة تفاضلية أو نسبية، تتوقف على نوعية وماهية التركيب الاجتماعي الثقافي الخاص بكل جماعة، وذلك بالنسبة لمواقفها الخاصة نحو القانون ومدى احترامها للنظام وكرهها لمن يخالفه[41] .

ينطلق **سذرلاند** من فرضية أساسية، مفادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث، يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين، وذلك بعملية تواصل أو عملية تفاعل اجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد[42].

فالشخص الذي يتدرب على الجريمة لا يبتدع سلوكا إجراميا، شأنه في ذلك شأن من لم يتعلم الميكانيكا، فهو لا يستطيع القيام باختراعات ميكانيكية[43].

ويتمّ مثل هذا التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي، أي باللغة الكلامية الشائعة، أو بالإشارة. ويرى **سذرلاند** أن عملية التعلم هذه لا تجري بين أطراف متباينين وبصورة عشوائية بل أن مثل هذا الاتصال لا يتم إلاّ بين أشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة أو الزمالة ، وهذا يعني أن يكون بين هؤلاء علاقات أولية مباشرة، وهذا بالذات ينفي قيام مثل هذا التواصل عبر الوسائل الثانوية، كالراديو والتلفزيون والصحف والسينما أو غيرها من وسائل التواصل العامة، الّتي تشكل ما يعرف بالعلاقات الثانوية بين أفراد المجتمع[44].

ويتابع **سذرلاند** عرض عناصر نظريته، إذ يفسر لنا أبعاد عملية التعلم وماهية ما يتعلّمه الأفراد خلالها. فهو يرى أن ما يتعلمه الفرد خلال اختلاطه بالآخرين يتكون من

---

41 – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 247 – 248.

42 – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 248.

43 – انظر ، عوض محمد ومحمد زكي أبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص. 104.

44 – انظر ، عبد الرحمن محمد أبو توتة ، المرجع السابق ، ص. 131.

جانبين أساسيين : الجانب الأول يتصل بالعناصر المادية التقنية، الّتي تتعلق بطرق ارتكاب الجريمة ووسائل التحضير لارتكابها وعمليات التخطيط والإعداد، والتنفيذ وكافة الأعمال اللاحقة على ارتكابها.

أما الجانب الأخر، فهو الذي يشمل المواقف والاتجاهات والبواعث والتبريرات الّتي تدفع الفرد في سبيل ارتكاب الجريمة، أو ترسم له الإطار الفلسفي الإجرامي الذي يبرز له ارتكاب الفعل المجرم أو يمهد له العيش في عالم الجريمة السفلي، أو الانتماء إلى مجتمع الجريمة والمجرمين، أم كيف تتم عملية تكوين الاتجاهات الإجرامية، وبالتالي كيف يصبح الفرد مجرما؟

يوضح **سذرلاند** هذا الأمر بعملية تجري بين نوعين من القوى مجموعة القوى الأولى والتي تمثل الاتجاهات والمواقف السلبية الّتي تدفع الفرد أو تشجّعه على مخالفة القانون وارتكاب الجريمة، والمجموعة الثانية وتمثل الاتجاهات والمواقف الإيجابية الّتي تشجع الفرد على احترام النظام والقانون، وبالتالي تصرفه عن ارتكاب الجريمة.

والاتجاهات الإيجابية ذات قوة رادعة مانعة، تهيّأ للفرد عناصر المقاومة ضد إغراء بعض الظروف والمواقف المشجعة على ارتكاب الجريمة، أما كيف يصبح الفرد مجرما أو جانحا، فذلك يكون عند رجحان كفة القوى السالبة على القوى الإيجابية، أو بعبارة أخرى حين تطغى قوى الاتجاهات الّتي تشجع على ارتكاب الجريمة، على تلك الاتجاهات الّتي تصرف الفرد عن ارتكابها. وهذا معناه أن الفرد لا يصبح مجرما إذا غلبت اتجاهاته الإيجابية على اتجاهاته السلبية.

في الحالة الأولى، يصبح الفرد مجرما، إذا زاد اتصاله بالأنماط الإجرامية الّتي يتعرض لها حيث يتأثر بها ويعمل على تقليدها ومحاكاتها، وبالتّالي يندفع في طريق ارتكاب الجريمة أو الجنوح. وفي الحالة الأخرى لا يصبح الفرد مجرما إذا زاد انفصاله عن تلك الاتجاهات الإجرامية، أو زادت عزلته عن تلك الأنماط الإجرامية ، وبالتالي لا يتأثر بها ولا يعمل على

تقليدها، فيظلّ بالنهاية شخص يحترم القانون ولا يرتكب ما يخالفه، وهكذا تصبح العملية تعادل قوى بين مجموعتين متناقضتين من المواقف والاتجاهات[45].

الاختلاط التفاضلي يختلف من حيث التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق، كلها شروط لكي ينتج الاختلاط أثره في تعلم السلوك الإجرامي، والتكرار والاستمرار هما وسائل الاختلاط، فكلما كان الاختلاط قابلا للتكرار ومستمر من حيث مدته كان تأثيره على الفرد أكثر فاعلية[46].

فحين يتعرض الفرد إلى بعض المواقف والظروف بصورة متكررة ولمدة طويلة نسبيا، فإنّه يستجيب لها ويعمل على تقليدها. وهذا لا يكفي وحده، بل أن هذه الأنماط السلوكية تختلف باختلاف أولويتها في حياة الفرد، أي بمرحلة زمنية تترك أثارها على سلوك الفرد وحياته، فالسلوك الذي يتعلمه الطفل في مرحلة مبكرة من حياته يظل راسخا إذ تستقر أثاره طيلة حياته المستقبلية، وبعبارة أخرى فلو تعلم الطفل حبّ القانون واحترامه صار صالحا يخشى القانون ويحترمه طيلة حياته[47].

وبالتالي يكون **سذرلاند** أول عالم اجتماع معاصر حاول بصدق وضع نظريته اجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، فهو على الرغم من اهتمامه الكبير بدراسة بعض الأنماط السلوكية، مثل إجرام الخاصة أو ما يعرف بإجرام ذوي الياقات البيضاء، أو دراسة الإجرام المحترف فإنّه قدم لعلم الإجرام نظرية جديدة كادت أن تطغى على كل تفسير أخر، وقد يكون هدف **سذرلاند** من نظريته هو دحض فكرة الاعتقاد السائد بإيجاد سبب ثابت للسلوك الإجرامي، والقول بإمكانية البحث عن مجموعة من العوامل والأسباب الّتي تُظهر شيئا من الارتباط بالسلوك الإجرامي في جميع الأقوال وفي كل زمان ومكان[48].

ومع ذلك تركت هذه النظرية ثغرات واسعة استطاع الكثير أن يطل منها على بعض العيوب المنهجية، وعلى بعض فرضيات النظرية الأساسية، وأوّل ما قيل في نظرية **سذرلاند،**

---

[45] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 249.

[46] – انظر ، سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994 ، ص. 284.

[47] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 250 – 251.

[48] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 252.

أنها لم تستطيع تعريف بعض المفاهيم الأساسية، الّتي استخدمت في التفسير النظري للسلوك الإجرامي، من بين هذه الانتقادات أنّ اختلاط الأشخاص غير المجرين بآخرين مجرمين أو التورط معهم في علاقات شخصية شاملة هو الذي يجعل من هؤلاء مجرمين.

وهناك من يأخذ على نظرية **سذرلاند** فشلها في تفسير كيفية انتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية، كإجرام سكان الأرياف ومجرمي الحرب وبعض الأنواع الأخرى من الجرائم، كما وقد أهملت النظرية أهمية الخبرة السابقة الّتي تتكون لدى الأفراد قبل عملية تعرضهم للأنماط السلوكية الإجرامية[49].

سذرلاند يفسر الجريمة على أنها الأثر الميكانيكي لزيادة وطغيان الاتجاهات السلبية، فيما يخص احترام القانون على الاتجاهات الإيجابية، مثل هذه التركيبة تجعل النظرية صعب التأكد من صحتها، إذ كيف نفسر كل هذه التأويلات والاتجاهات؟[50]

فمهما قيل في هذه النظرية من نقد كثير إلاّ أنّها جاءت ببعض الفرضيات العلمية الجديدة، قد لا تخضع للاختبار العلمي الدقيق، ولكنها فرضيات لا تستطيع أن يدحضها العلم، أو ينفيها العلماء نفيا قطعيا.

الفرع الثاني :

نظرية المجازفة الطبقية.

تنسب هذه النظرية إلى الأستاذ الأمريكي **والتر ركلس W. RECKLESSS** وتقوم على محور " المجازفة " بارتكاب الجريمة عند تحقيق عناصر معينة تتعلق بشخص المجرم، فالمجرمون بوجه عام لا يقفون في قبضة العدالة بنسبة واحدة إذ هناك احتمالات تفاضلية بينهم، وهذه الأخيرة تجعل بعضهم أكثر من غيرهم احتمالا للوقوع في قبضة القانون من

[49] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 253.

[50] – انظر ،

- M. CUSSON, Op.Cit, p. 57.

جهة، وأكثر احتمالا لتجريمه من قبل المحاكم المختصة من جهة ثانية، وأكثر احتمالا لإرسالهم إلى إحدى المؤسسات العقابية لتنفيذ العقوبة بحقّهم من جهة ثالثة[51].

والحقيقة أنّ **ركلس** لم يكن أوّل من اهتم ببحث علاقة الجريمة بالمستوى الاقتصادي أو بالطبقة الاجتماعية للشخص المجرم. لقد كانت العوامل الاقتصادية ومدى إسهامها في تكوين السلوك الإجرامي من أبرز فرضيات علم الإجرام لفترة طويلة من الزمن، ولعل الأستاذ الهولندي **بونجيه** كان أكثر العلماء تأكيدا لدور العامل الاقتصادي في نشوء السلوك الإجرامي. وقد أظهر بوضوح ومن خلال الإحصائيات الجنائية المختلفة، كيف أن الجريمة تزيد في معدلاتها بين طبقات العمال الفقراء، مقارنة بالطبقات الوسطى وطبقة الأغنياء لذلك ينبغي التساؤل عن حقيقة ارتباط معدّل الإجرام بالطبقات الاجتماعية[52].

ولعلّ من الواضح أيضا أنّ إحصائيات الشرطة الجنائية تشير إلى ازدياد عدد المقبوض عليهم بوجه عام، وذلك بالنسبة للمجرمين الفقراء أو العمال من ذوي المهن الحقيرة أو ممّن لا مهنة لهم. وقد يرجع ازدياد معدلات القبض هذه بين هؤلاء الأشخاص إلى عدم تيسر بعض الإمكانات اللازمة للدفاع عنهم أمام المحاكم الجنائية المختصة، أو حصولهم على العون أو المساعدة القانونية المطلوبة. ومن ناحية أخرى ينبغي عدم إغفال تلك المواقف العدائية الواضحة، الّتي تتخذها غالبية أجهزة الشرطة من هؤلاء الأشخاص، كلما وقعت جريمة في منطقتهم أو كلّما عجز المسؤولون عن كشف هوية الفاعل لها[53].

وعلى ضوء مثل هذا التمييز في المعاملة الّتي يلقاها الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات فقيرة يعلّل **ركلس** أنّ هؤلاء الأشخاص لا يجدون العون الكافي للدفاع عن أنفسهم، سواء أكان ذلك على مستوى التحقيق الجنائي الذي تقوم به الشرطة، أو على مستوى التحقيق القضائي الذي يجري أمام المحاكم الجنائية المختصة. وعلى العكس من ذلك، فقد يتيسر للشخص الغني كل أسباب العون والحماية وكل الإمكانيات المادية والمعنوية الّتي قد تساعد على تبرئة ساحته، أو إفلاته من العقاب.

---

[51] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 257.

[52] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 258.

[53] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 258.

وقد يكون **ركلس** قد أبرز في هذا بعض الجوانب السلبية للقضاء الجنائي الأمريكي المعاصر ، ولكن مثل هذا الأمر لم يعد بالواقع الغريب على بعض الأجهزة القضائية العاملة في كثير من المجتمعات المعاصرة الّتي تعاني من طبقية اجتماعية واضحة.

ولا يكفي حرمان المتهم الفقير من بعض الضمانات الدستورية المطلوبة ليزيد وقوعه في قبضة القانون أو احتمال تجريمه وعقابه، بل هذا يؤدي إلى الاتصال بالمشبوهين وذوي السوابق أو المجرمين المحترفين [54] وعندئذ يفتح باب الدخول إلى عالم الجريمة السفلي.

وقد استعان **ركلس** ببعض الإحصائيات الخاصة بمستويات القبض على المجرمين في أكثر من مدينة أمريكية، ولعل خير ما يوضح هدفه هو ما أورده عن مدينة أمريكية صغيرة في ولايات إنجلترا الجديدة New England لا يزيد عدد سكانها عن 17.000 نسمة. لقد وجد أن نسبة المقبوض عليهم في هذه المدينة الصغيرة هي أقلّ من 01 % بين أفراد يمكن وصفهم بالطبقات الغنية الموسرة ، و10 % بين من يوصفون بأفراد الطبقات المتوسطة ، و90 % بين تلك الطبقات الّتي توصف بالمستوى الفقير أو دون المتوسط[55] ، وهذا ما أدى بأحد الباحثين إلى القول بأن الجريمة تعد ظاهرة بروليتارية.

مهما قيل في إبراز مساوئ العيش لأفراد هذه الطبقة الاجتماعية الفقيرة، ومهما حاولت بعض الإحصائيات كشف مدى تصاعد عدد المقبوض عليهم من أفراد هذه الطبقة، فلا يصح أن نجعل من هذه الطبقة مصدرا أوليا لنشوء الجريمة[56]. ذلك أن هناك فئة من المجرمين لا يرتكبون الجريمة لحرمان أو لنقص سبب حياتهم المعاشية، بل هم أشخاص يعيشون مستويات اقتصادية واجتماعية عالية وهذه الطبقة من المجرمين تدعى بالمجرمين ذوي الياقات البيضاء " على حد تعبير **سذرلاند**، وجرائم هذه الفئة ليس بجرائم عادية، ولكنها جرائم خاصة لا يستطيع القانون أن يمدّ يده إلى هذه الطبقة، وذلك لما يختفون وراءه من جاه

[54] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 259.

[55] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 259.

[56] – انظر ، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق ، ص. 263 – 264.

عريض وثروة كبيرة، أو مناصب اجتماعية بارزة مما يجعل احتمال القبض على أفراد هذه الطبقات أمرا نادرا[57].

الفرع الثالث :

نظرية التفاعل والوسم الإجرامي.

يبدأ هذا الاتجاه التفاعلي أو الذي يقوم على الوسم بفرضية أساسية مفادها أنّ الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة، تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها، إذ تعتبر هذه الجماعة أن بعض الأنماط السلوكية هي خروج كبير على بعض القواعد الّتي تضعها الجماعة، ولذلك يوسم فاعلها بوسمة الخروج على المجتمع، أو بالأحرى الخروج عن قواعد الجماعة، ولذلك فإن الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص، بل على النتيجة الّتي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل ، حيث يوسم بوسمة الانحراف ولذلك فإن الانحراف ذاته لا يتحدد بذاته وإنّما بما يراه الآخرون فيه، وردود فعلهم إزاءه، تلك هي الفرضية الأولى الأساسية الّتي بدأ بها هذا الاتجاه الجديد[58].

أمّا الفرضية الثانية فهي أنّ هذا الانحراف لا ينشأ عن مصدر واحد بل نتيجة مجموعة من المواقف والظروف، ولذلك فقد ينشأ الانحراف نتيجة تعارض مصالح الأفراد، وتصارع قيمتهم بأي شكل من أشكال هذا التعارض، أو هذا الصراع دون أن ينحصر الأمر بالضرورة بحالة شذوذ اجتماعي معين، وعلى هذا ينبغي أن ننظر للإجرام والانحراف كعملية اجتماعية تقوم بين طرفين أساسيين : هما الفعل المنحرف الذي يصدر عن الفرد الجانح من جهة ورد فعل الآخرين اتجاه هذا الانحراف من جهة أخرى[59].

والانحراف يبدأ بمحاولات أولية يختار الفرد فيها أنماطا سلوكية منحرفة يختبر ردود فعل المجتمع إزاءها. والمجتمع لا يمكن أن يسكت على مثل هذا الانحراف مدة طويلة، ذلك

[57] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 260.

[58] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 263.

[59] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 264.

أنّه سرعان ما يهتم بعض الأفراد بهذا الانحراف فيظهرون إزاءه بعض الاستحسان أو العقاب[60].

وهنا يميز الأستاذ الأمريكي **إدون لمرت E. LEMERET** بين نوعين من الانحراف أحدهما أولي والآخر ثانوي.

الانحراف الأولي هو الذي يأتيه الفرد مكرها وهو عالم بانحرافه، إذ سيشعر بغرابة وشذوذ في قرارة نفسه، أمّا النوع الثاني فهو الانحراف الذي يقره الفرد ويدرك ماهيته، ويدرك خصائصه النفسية والاجتماعية ويدرك طبيعة الدور الذي يقوم به، ومثل هذا الانحراف يتأكد ويثبت نتيجة تكرار الانحراف فترة بعد أخرى، ونتيجة خبرة الفرد به وإدراكه لردود فعل المجتمع إزاءه. ويضع " **لمرت**" تحليلا خاصا لعملية تبلور الانحراف والمراحل الّتي تجري بها كحلقة بعد أخرى حتى تكتمل حلقاته، ويصبح ثابتا دائما ترسخ أصوله ومكوناته، هذه المراحل كما يراها " **لمرت**" :

- مرحلة الانحراف الأولي، وهو أوّل سلوك يصدر عن الفرد كبادرة لاختبار رد فعل المجتمع إزاءه.
- مرحلة قيام ردود فعل المجتمع الّتي تأخذ شكل عقوبات اجتماعية معينة.
- مرحلة تكرار الانحراف الأولي، وزيادة نسبته أو كميته.
- مرحلة قيام ردود فعل اجتماعية أكثر عنفا وأشد قسوة وقيام رفض اجتماعي للسلوك.
- مرحلة ازدياد الانحراف بحيث يصاحبه شعور بالعداء لمصدر هذا الرفض والعقاب.
- مرحلة قيام المجتمع باتخاذ ردود فعل رسمية تأخذ شكل وسم المنحرف بوصمة الانحراف والإجرام[61].
- مرحلة زيادة الانحراف للردّ المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف ومواجهة وصمة المجتمع بالجريمة.

[60] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 265.

[61] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 265 – 266.

- المرحلة الأخيرة، وهي المرحلة الّتي يقبل فيها المنحرف بمركزه الاجتماعي الجديد كشخص منبوذ عن مجتمعه[62].

وتبقى نظرية الوسم الإجرامي محدودة، حيث وجهت لها عدة انتقادات بخصوص عدم قدرتها على تفسير الانحراف الأولي، وتظهر أيضا أكثر محدودية بحيث أن ظاهرة الوسم تحاول أن تفسر لوحدها مسار انحراف الفرد بغض النظر عن صورته قبل بداية فعل الانحراف.

كما أنّ العلاقة بين الانحراف وبين ردود فعل المجتمع إزاءه ليست علاقة ثابتة واحدة في كل الظروف والأحوال. وإنما هي تختلف باختلاف الزمان وباختلاف المكان، وباختلاف الأفراد الذين يتهمهم المجتمع بالانحراف، ويوصمون بوصمة الشذوذ أو الإجرام رغم أن سلوكهم المنحرف لا يبدو كذلك، بل هو سلوك طبيعي منسجم متوافق في طبيعته، ومن ناحية أخرى هناك بعض الأفراد الذين يسلكون سلوكا منحرفا فعلا، ولكن سلوكهم يظل بعيدا عن فضول المجتمع وردود فعل أفراده، هذا فضلا على أن هناك من الأفراد ممن يحكم عليهم المجتمع بحكم الجنون أو يصمهم بوصمة الشذوذ[63].

المطلب الثالث :

التغيير الاجتماعي والصراع الثقافي.

لا يمكن لحياة جماعية أن تستقيم بدون تنظيم معين، فالتنظيم أساس الاجتماع الإنساني وسبب من أسباب تطوره وتقدمه. إذ هو يضمن حالة من الاستقرار في العلاقات القائمة بين الأفراد ويضمن تعاونهم على نطاق واسع، ولذلك فإن طبيعة الحياة الاجتماعية تتطلب قيام مجموعة من التنظيمات المختلفة، الّتي تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد المتنوعة

[62] – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 265 – 266.

[63] – انظر،

- F. BREIFER, *Intégration sociale et psychopathologique chez les usagers de drogues*, Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université lumière de LYON Directeur de Thèse professeur G. BROYER,
http:://WWW.These_UNIV_LYON2.FR, 1999.

والمتزايدة والمتغيرة، فعندما لا يكون لهذه التنظيمات مكانة في هذه الحياة الجماعية، يفقد الشعور الجمعي والانسجام والتوافق، ويكون مصير المجتمع التغيّر والصراع.

الفرع الأوّل :

التغير الاجتماعي.

يعدّ موضوع التغير الاجتماعي، من أبرز الموضوعات المعاصرة، الّتي يهتم بها علماء الاجتماع والإجرام الآن. فقد درست هذه الظاهرة من جميع جوانبها، وظهرت نظريات علمية لتفسير هذه الظاهرة وتبيان نتائجها المختلفة. والواقع أنّ بعض علماء الاجتماع يفضلون التمييز بين مفهوم التغير الاجتماعي Le changement Social في معناه الدقيق أو التغير الثقافي Le changement Culturel في معناه الواسع، فهم يحاولون أن يقتصر مفهوم التغير الاجتماعي على تلك التغيرات الّتي تلحق بالكيان الاجتماعي دون غيره، ولذلك فالتغير الاجتماعي، يتناول تلك الأنساق الخاصة بالسلوك الاجتماعي للأفراد، والتفاعلات الاجتماعية الّتي تجري بينهم[64].

أمّا المعنى العام للتغير الثقافي، فهو الذي يتناول كافة التغيرات الّتي تلحق بالأعراف والعادات الاجتماعية، والّتي تؤدي إلى تغير حجم وتركيب ووظائف النظم الاجتماعية القائمة، أو تلك الّتي تتناول التركيب الطبيعي للأفراد ومستويات دخلهم ومنـــزلتهم الاجتماعية أو كل ما يلحق بوظائف الأسرة والحكومة، أو بعض أجزاء النظام الاجتماعي العام، ومع هذا فالبعض من يتوسع في مفهوم التغير الاجتماعي، فيجمع بين المفهومين الاجتماعي والثقافي على صعيد واحد. ولذلك يكون التغير الاجتماعي لدى هؤلاء، هو كل تغير يلحق بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع من جهة، وكل تغير يصيب عناصر ذلك المجتمع من الجهة الأخرى، ومن الظواهر الّتي لاحظها بعض علماء الاجتماع، أن التغير الاجتماعي بوجه عام لا يتناول جميع الجوانب المختلفة لثقافة المجتمع الواحد، بشكل واحد أو بنسق واحد[65]. وعلى سبيل المثال، فإن التغير الذي قد يلحق بميدان الصناعة وأساليبها قد لا يكون

[64] – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق ، ص. 277.

[65] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 277 – 278.

بنفس السرعة أو الكيفية الّتي يتناول فيها ميدان التربية وطرق التعليم، إذ غالبا ما تسبق التغيرات الصناعية المادية في بلد ما إمكانية المدارس والجامعات على تقبل مثل هذه التغيرات، بشكل يهيّئ تربية فنية مناسبة، تسد نقص الأيدي العاملة في هذه المجالات الجديدة، فالتغير السريع الذي يصيب ميدان الصناعة، يفرض ضغوطا عاجلة على النظام التربوي، ليجعله يتماشى مع حاجة المجتمع إلى عناصر بشرية فنية صالحة للقيام بالمهام الصناعية الجديدة.

من هنا تبدأ ظهور حالة التناشز، أو حالة من التخلف، الّتي يشير إليها بعض علماء الاجتماع أحيانا بحالة التناشز الثقافي . وهذا يعين أن التغير الذي ينصب على بعض قطاعات الثقافة المادية، كالتي تتصل مثلا ببناء المنازل وإدارة المصانع وتصنيع المواد الأولية وغيرها من العناصر الأخرى الّتي تتصل بالبيئة الطبيعية أو الأشياء المادية، غالبا ما يفوق تلك الطرق والأساليب الّتي يعتاد الناس عليها، في كيفية الاستفادة من هذه العناصر المادية أو يفوق قدرة الأفراد على تحقيق التوافق المطلوب اتجاه المنجزات المادية الجديدة[66].

وقد حاول بعض علماء الإجرام أن يجد ما يربط حالة التناشز الاجتماعي أو الثقافي بالجريمة أو السلوك الإجرامي، وتقوم فرضيتهم على أن الجريمة تشيع في الثقافات الّتي يختل فيها التوازن بين الجانبين المادي والمعنوي بشكل كبير، وبعبارة أخرى، فإن التطور السريع، الذي يصيب وسائل التقنية المادية قد يؤدي إلى خلق ظروف جديدة تساعد الأفراد على مخالفة القانون والنظام.

فالمعروف أن القوانين العقابية ذات طبيعة مستقرة ثابتة، وهذا ما يجعل أنّ كل تغيّر مفاجئ سريع في طبيعة الحياة المادية للأفراد، لا يستتبع بالضرورة تعديلا فوريا في نصوص القوانين العقابية السائدة في المجتمعات، وهذا يعني أنّ هذه الأخيرة قد تعجز عن مواجهة بعض الحالات الجديدة، الّتي ظهرت نتيجة للتغير الاجتماعي الذي لحق بثقافة المجتمع، وهذا معناه أن هذه الحالات والظروف الجديدة تخلق جرائم جديدة لم تتضمنها نصوص هذه القوانين التقليدية، وهذا بدوره يضاعف حجم الجريمة ويزيد في معدلاتها في ذلك المجتمع[67].

[66] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 278.

[67] – انظر ، عدنان الدوري ، المرجع السابق ، ص. 279.

غير أنّه لا يمكن التسليم بقبول هذه الفرضيات النظرية على أنها حقائق علمية ثابتة، في كل المجتمعات وفي كل الثقافات، ذلك أنّ الأخذ بهذه الفرضيات يجعل منها قانونا علميا، يجري تطبيقه على المجتمعات المتعددة، وذلك لعدم تيسير الدراسات العلمية المقارنة في هذا المجال[68].

الفرع الثاني :

الصراع الثقافي.

يقصد بالصراع الثقافي، تعارض وتضارب ثقافات ومبادئ وقيم معينة تسود في إحدى الجماعات مع ثقافات ومبادئ وقيم تسود في جماعات أخرى[69].

يرى **ثورستن سلين T. SELLIN** أن الصراع بين الثقافات ينشأ عندما تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية الّتي يعبر عنها ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة، وهذا يعني أن عضو الجماعة يجد نفسه أمام موقفين، إما أن ينصاع إلى أوامر ونواهي القانون الجنائي السائد في المجتمع، بوصفه قانونا يعبر عن القيم الخلقية والاجتماعية للمجتمع متجنبا في الوقت ذاته ما يفرضه ذلك القانون من عقوبات. وإمّا أن يتمسّك بالقيم السائدة في جماعته، و إمّا يعدّ بذلك مخالفا لأحكام القانون الجنائي ويعرّض نفسه للجزاء المترتب على المخالفة.

ويعتقد **سلين** بأن الصراع القائم بين الثقافات يواكبه صراع نفسي داخلي، ينتهي بالفرد إلى الوقوع في هاوية الجريمة[70].

وكما أبرز العالمان **أدوين هـ، سذرلاند ودونالند.ر. كرسي H. EDWIN SUTHERLAND et DONALD, R. CRESSY** دور الصراع بين الثقافات من خلال تقسيم هذا الصراع إلى صراع داخلي وصراع خارجي[71].

---

[68] – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق ، ص 279.

[69] – انظر، فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ط.5. ، 1978، ص 48.

[70] – انظر، عبد الرحمن محمد أبو توته، المرجع السابق، ص 140.

[71] – انظر، رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب ، دار الجيل للطباعة والنشر مصر ، ط.8، 1989، ص 196.

أ) **الصراع الداخلي** : وهو تعارض الثقافات، والأفكار السائدة لدى مجموعة داخلة في مجتمع حضاري واحد مثال ذلك جماعة الأسرة وجماعة الأصدقاء وجماعة العمل، وقد تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلف عن تلك الّتي تسود في الأخرى ، وتتعارض معها في الاتجاه، فينساق الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداها فحسب، وربما كان سلوكا غير مشروع. ومن أهم مظاهر الصراع الداخلي، هو الصراع الذي ينشب بين الثقافة أو المبادئ العامة السائدة في المجتمع، وبين ثقافات أو مبادئ فرعية تسود في جماعات صغيرة، فيترتب عليه إتيان السلوك المخالف للقانون، مثل ذلك جرائم الثأر الّتي ترتكب في بعض المناطق استنادا إلى مبادئ سائدة فيها لا تقبل هذا السلوك الإجرامي فحسب، وإنما تعتبره واجبا على أبناء هذه المناطق[72].

ب) **الصراع الخارجي** : وهو التعارض بين اتجاهات ثقافية لمجتمعين حضاريين مختلفين، ويرى بعض العلماء أن أسباب هذا الصراع الخارجي هي :

1- الاستعمار أو النفوذ الأجنبي : حيث يعمد المستعمرون إلى فرض بعض الأساليب الثقافية على أفراد الشعب المستعمر، الأمر الذي يجعل من بعض الأنماط السلوكية المباحة جرائم طبقا لقانون المستعمر ، ومثال ذلك واقعة تعدد الزوجات الّتي تشكل جريمة طبقا للقانون الفرنسي الذي كان نافذا في الجزائر أثناء فترة الاستعمار، بينما لا يعد هذا السلوك جريمة طبقا لثقافة وقيم المجتمع الجزائري المسلم[73].

2- الهجرة : إذ يترتب عليها انتقال ثقافات، ومبادئ المهاجرين وحضارتهم وسلوكهم المتفق مع هذه الحضارة إلى المنطقة الّتي يهاجرون إليها، وقد يكون هذا السلوك غير مشروع، وفقا لقانون الدولة الّتي هاجروا إليها نتيجة اختلاف المبادئ السائدة في كل من الحضارتين[74].

وفي المعتاد، يبقى هؤلاء المهاجرون في عزلة في بادئ الأمر ويحافظون على نماذج السلوك الخاصة بهم، ومن ثمّ تكون نسبة الإجرام بينهم قليلة إلى أن ينشأ جيل جديد يكون

---

[72] - انظر، السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص.176.

[73] - انظر، عبد الرحمن أبو توته، المرجع السابق ، ص. 141.

[74] - انظر، فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص. 51.

أكثر انفتاحا إلى الخارج، وأكثر احتكاكا بالوسط الجديد، فيبدأ الصراع الحقيقي بين الثقافات، وتزداد من تم نسبة الإجرام بتعدد صور الصراع فيما بينها[75].

3- الاتصال في مناطق الحدود : وذلك يحدث بين ثقافات متباينة قريبة إلى بعضها وتعيش كل منها على هامش الأخرى وفي هذه الحالة يكون الصراع بين ثقافة كبيرة واسعة، وبين ثقافة محدودة تعيش على مقربة منها ولكنها لا تدخل إلى أعماقها[76].

الفرع الثالث :

العولمة الثقافية.

إنّ لكل شعب ثقافة الّتي تميزه عن غيره من الثقافات، بصرف النظر عن موقعه الجغرافي على خريطة العالم، عن تاريخه والأحداث الّتي مرت عليه، عن قوته العسكرية أو الاقتصادية ، عن تقدمه أو تأخره في العلوم أو التكنولوجيا، عن غناه أو فقره. فلكلّ ثقافة خصوصياتها التاريخية الّتي تنفرد بها، والمعتقدات والتقاليد والعادات الّتي تتحلى بها مجتمعاتها، فلكل ثقافة كرامتها وعزتها وقيمتها من الواجب على مختلف الشعوب احترامها والمحافظة عليها، بل والمعاونة على تنميتها[77].

أ) **تعريف العولمة الثقافية** : يقصد بالعولمة الثقافية، وضع نظام ثقافي موحد، له قواعد وأصول ولوائح محددة متفق عليها بين الأمم والشعوب، وتقوم الحكومات برعايته والتقيد به، بل وتعمل على تنفيذه كما هو متبع مؤخرا في الأنظمة العالمية الجديدة، في عولمة الاقتصاد والتجارة والبحار والطيران، وغيرها من الأنظمة الّتي ظهرت مؤخرا في العقدين الماضيين[78].

إنّ هيمنة الولايات المتحدة على تكنولوجيا المعرفة، وعلوم الاتصال الفضائية والأرضية وشبكات الإنترنت، تجعلها أكثر قدرة للسيطرة على المنظومة الثقافية العالمية.

---

[75] – انظر، رؤوف عبيد، المرجع السابق، ص. 197.

[76] – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 280.

[77] – انظر، محمد الشبيني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة دار العلم للملايين، بيروت، ط1. ، 2002، ص. 93.

[78] – انظر، محمد الشيبيني، المرجع السابق، ص. 101.

أن تعمل الولايات المتحدة على وحدانية الثقافة العالمية حيث تتلاقى مختلف ثقافات الأمم والشعوب في منظومة ثقافية واحدة، لكي تنصهر تلك الثقافات في بوتقة ثقافية أمريكية تتميز بالعالمية.

إنّ صادرات الثقافة الأمريكية من أفلام سينمائية وبرامج تلفزيونية ومنتوجات الكمبيوتر، سوف تزداد انتشارا وتتسع سوقها في مختلف أرجاء العالم.

إنّ عالم وحدانية الثقافة في منظومة أمريكية واحدة سوف يتصدى للثقافات السلفية التقليدية الّتي فاتها قطار التجديد والإسراع والابتكار، وتأخذ تلك المنظومة بيد تلك الثقافات لتكون أكثر موائمة وتطبيقا لمتطلبات العصر الحالي.

إنّ عالم اليوم هو عالم الثقافة الّتي لا تعرف الحدود الجغرافية، ولا الأحداث التاريخية، وليست ثقافة منغلقة أو مكتفية بذاتها، بل الواقع الثقافي اليوم يتطلب توظيف التكنولوجيا الحديثة والأقمار الصناعية الفضائية والأرضية وشبكات الإنترنت، كل هذا يبرز الزعامة الأمريكية لحتمية الثقافة[79].

ب) **العولمة والتنوع الثقافي** : إنّ المحافظة على التنوع الثقافي يمثل ضرورة من ضروريات الحياة يجب على المجتمع الإنساني أن يعمل من أجل المحافظة عليه في كل زمان ومكان، واليوم في زماننا هذا نجدها أكثر بروزا خاصة في ظل العولمة.

التعددية الحضارية والتعددية الثقافية والتعددية اللغوية هي ركن من أركان الديمقراطية الدولية، وإذا سيطرت حضارة واحدة ولغة واحدة، فهذا سيؤدي إلى نظام شمولي بحكم العلاقات الدولية.

ولا بدّ الإشارة إلى أن موضوع المحافظة على التنوع الثقافي و التعددية الثقافية، سبق وأن أشارت إليه " اليونسكو" في إعلانها الصادر في : 1966/11/03، حيث نصت في المادة الأولى منه على أنّ " لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها، ومن حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته "[80].

[79] – انظر، محمد الشيباني، المرجع السابق، ص.95.

[80] – انظر، سالم علي خرسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي ، بيروت، ط.1، 2001، ص. 140.

فلكل شعب ثقافته وحضارته الخاصة به، فمثلا بالنسبة للأزياء والملابس من المفروض أن تعكس شخصية الفرد وثقافة المجتمع، ورفض الزي الوطني هو تعبير عن حدوث تغيير ثقافي، كذلك هو الحال بالنسبة للأغاني والرقصات ومختلف العادات والتقاليد[81]. والثقافة المستوردة تنتهك المحظورات الثقافية، ليست فقط فيما تقدّم من تصرفات اجتماعية غير مقبولة وعنف وجنس، ولكن أيضا من خلال تقديم أساليب جديدة للتعامل وعادات استهلاكية أو تمرد على سيطرة الأسرة[82].

والعولمة الثقافية بهذا المنظور سوف يجعل الثقافة بوصفها إنتاجا اجتماعيا تتحول إلى سلعة، ينطبق عيها ما ينطبق على السلع المادية[83].

إنّ العولمة الثقافية وأحادية الثقافة تهدف إلى القضاء على التنوع والتعددية الثقافية، الّتي تعتبر سنة من سنن الكون، فالحياة أساسها التنوع والتعدد، وهذا ما جاء في محكم التنـــزيل قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾[84].

وقوله كذلك تبارك وتعالى : ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ . . .﴾[85].

وكما جاء على لسان الأستاذ المشرف **قلفاط شكري** أن الأحادية الثقافية والقضاء على التنوع الثقافي في ظل العولمة، سوف يؤدي لا محالة إلى العنف والإجرام، وذلك لأن اختلاف اللغة والعادات وأساليب التربية، وأساليب الضبط الاجتماعي، وتباين المثل والقيم من جيل الأباء وجيل الأبناء يشكل أرضية خصبة تضاعف من نمو الفرص والاتجاهات

---

[81] – مثل : أخذت مطاعم " ماكدونالد " في الحسبان اختلاف الأذواق الوطنية، فتقدم البيرة لزبنائها في ألمانيا، والنبيذ في فرنسا، بل وأحيانا – طاجن لحم الضان في استراليا والماكسياجيتي في الفلبين – وهذا ما يفسر عدم التجانس الثقافي بين هذه الدول.

[82] – انظر، باسم علي خريسان، المرجع السابق، ص. 123.

[83] – انظر، قضايا فكرته حول الغزو الثقافي، http://www.bath_darty.org

[84] – انظر، السورة 30 : الروم، الآية 22.

[85] – انظر، السورة 5 : المائدة، الآية 48.

والمواقف، الّتي تؤدي إلى عدم التوافق والانسجام الاجتماعي، الذي بدوره يسهم في نشوء السلوك الإجرامي وزيادة معدلات الجريمة.

كما تهدف الأحادية الثقافية والقضاء على التنوع الثقافي إلى تهديد التوازن المادي والنفسي للفرد، الأمر الذي يقوده للإجرام. كما تهدف الأحادية الثقافية كذلك إلى صراع الحضارات[86] ، وبالتالي انعدام الأمن والسلم الدوليين.

[86] – انظر، حيدر إبراهيم ، العولمة وجدل الهوية الثقافية، عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، العدد 2 ، 1999، ص. 118.

المطلب الأوّل:

العنف التعليمي والديني.

يلعب كل من التعليم والدين دورا بارزا في التثقيف وتنمية وتوسيع المدارك والمعارف، غير أن هذا الدور كثيرا ما يكون محفوفا بنوع من السلبية، خاصة إذا افتقر من معاني التهذيب والخلق السليم والسوي، وهذا من شأنّه تكوين ثقافة إجرامية خصوصا لدى الأشخاص الميالين إلى ارتكاب الجرائم. فيمهد لهم طريق ارتكابها ويساعدهم على تنفيذها وتسهيلها عليهم. وبذلك يصبح كل من التعليم والدين من أبرز الروافد الإجرامية في هذا المجال.

الفرع الأوّل :

أثر التعليم في زيادة نسبة الإجرام.

إن القول بأن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يغلق، حمل الكثير من الباحثين على التشكيك في صحّته، حيث ثبت بالتجربة أن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يفتح، فمن الثابت أن معظم الدول، قد توسعت من خلال مائة سنة الأخيرة في نشر التعليم الابتدائي والثانوي، وأنفقت في سبيل ذلك مبالغ طائلة، وعلى الأخصّ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك لم تغلق السجون في تلك الدول أبوابها، بل لقد مضت على العكس من ذلك حركة إنشاء المدارس، وإنشاء السجون جنبا إلى جنب وإن تكن بدرجات مختلفة[89].

فالجهل ليس عاملا من العوامل الإجرامية، حيث أثبتت الإحصاءات وقوع الجريمة من الجاهلين، ووقوعها كذلك ممن بلغوا من العلم حدّا مذهلا.

ويرجع السرّ في ذلك إلى سبب غاية في البساطة، ألا وهو أنّ مسألة الجهل والعلم، إنّما هي مسألة تدخل في " دائرة المعرفة " وهذه الدائرة بعيدة الصلة عن أسباب الإجرام، غاية الأمر، أنّ الرقي العلمي من شأنّه أن يؤثر على نوعية الإجرام لا على كمّه، فيميل به

[89] – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 295.

من العنف إلى المكر، والتاريخ يشهد أنّ عددا كبيرا من المجرمين في المجتمعات المتقدمة كانوا متعلمين، بل أن أحد زعماء المافيا ثبت أنّه كان يشغل منصب المدعي العام[90].

وفي هذا السياق يذهب **جاروفالو GAROFALO** إلى أن انتشار التعليم لا ينبغي أن يعدّ من عوامل مقاومة الإجرام، لأن من المشكوك فيه أنّ الغريزة الخلقية إذا انتفت يمكن أن تخلق عن طريق التعليم خلال فترة الطفولة المبكرة، ثم أنّ كلمة التعليم ينبغي ألا تقبل في معناها فحسب، بل أنّها تعني بالأكثر مجموعة تأثيرات خارجية، وسلسلة من المشاهد الدائمة الّتي يراها الطفل جارية أمامه والتي تطبعه بعادات خلقية، وتعلمه عن طريق التجربة وربما بطريقة غير واعية، وإنما نماذج الأسرة التي تؤثر في روحه أكثر مما يؤثر التعليم، ولكن حتى مع إعطاء كلمة " تعليم " كل هذا المعنى المتسع فإن الإنسان غير متأكد من أثره، أو بالأقلّ لا يمكن أبدا قياس هذا الأثر[91].

التعليم ينمي في الشخص الميل الإجرامي، الذي يكون متوافر لديه بالفعل، ويضاعف من الخطورة الكامنة في شخصه، وتعليل ذلك أن التعليم يصقل المواهب، ويزيد من الإمكانيات، ويوسع من نطاق الخبرات، وأنّه بهذا النحو يمد الشخص – الذي يتوافر لديه بالفعل ميل إلى ارتكاب الجريمة – بأسلحة إجرامية جديدة، يستعين بها في التعبير عن هذا الميل الإجرامي وترجمته إلى أفعال يعاقب عليها القانون.

ويعتبر **لومبروزو** في مقدمة القائلين بهذا الرأي، حيث يذهب إلى أن الميل الإجرامي كامن في شخص المجرم، باعتباره ثمرة أسباب بيولوجية ونفسية موروثة، ولا يمكن للتعليم القضاء عليها أو الحد من تأثيرها، بل هو على العكس يؤدي إلى زيادة الوسائل التي يمكن لهذه الأسباب عن طريقها إنتاج آثارها الإجرامية. ويدعم أنصار هذه النظرية رأيهم، بما دلت عليه بعض الإحصاءات الجنائية التي أجريت في بلجيكا وبلغاريا والمجر من انخفاض نسبة الإجرام لدى الأميين، عن نسبته لدى الأشخاص الملمين بمبادئ القراءة والكتابة، فهذه الإحصاءات تؤكد تأثير التعليم في تنمية الميول الإجرامية[92].

---

[90] – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص. 221. 222.

[91] – انظر، عبد المنعم العوضي، المبادئ العلمية لدراسة الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، 1985، ص.138.

[92] – انظر، عمر السعيد رمضان، دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص. 155.

وهذا ما جعل **لومبروزو** من الرافضين كليا لفكرة تعليم المجرمين داخل المؤسسات العقابية، حتى لا يزودون بوسيلة عقلية تسمح لهم بعد ذلك بالتمادي في الإجرام، بإتقانه وتطويره بصورة أكثر دقّة[93].

هذا وقد قام **لومبروزو** منذ أواخر القرن الماضي. بعمل دراسة مقارنة لجرائم القتل والسرقة في 11 دولة، تتفاوت في مدى انتشار التعليم فيها، ووصل إلى أنّ التناسب عكسي بين الجريمتين، فحينما ترتفع نسبة التعليم تقل معدلات جرائم القتل العمد وترتفع معدلات جرائم السرقة، أما عندما تنخفض نسبة التعليم فأنّه يحدث العكس، أي تزداد معدلات القتل وتقل معدلات السرقة.

لذا يقول **لومبروزو** أنّ انتشار التعليم على نطاق واسع، قد أضفى على إجرام العصر طابعه الحالي، إذ حوله من إجرام العنف والعدوان على الأشخاص إلى إجرام مدروس بمنطق ودهاء، وثمة دراسات أخرى تؤيد هذا الرأي[94].

ويشير بعض الباحثين إلى أنّه في خلال الثمانين السنة الأخيرة انخفض عدد الأميين في فرنسا بنسبة 90 % تقريبا، ومع ذلك زادت معدلات الإجرام و لم تنخفض تبعا لانخفاض عدد الأميين ، وفي هذا الخصوص يقرر الأستاذ **جاك ليوتيه J. LEAUTE** أنّه لا يرى كيف يمكن أن يكون تعليم الحساب وقواعد اللغة وتاريخ فرنسا وجغرافيتها سبب في منع الشخص من السرقة والقتل[95].

أمّا فيما يتعلق بتأثير التعليم على نوعية الجريمة، لوحظ كما تدل الإحصاءات التي أجريت على 2005 محكوم عليهم بعقوبات طويلة الأجل من الرجال في سجن CNOF في فرنسا سنة 1953[96].

---

[93] – انظر، نور الدين الهنداوي، المرجع السابق، ص. 156.

– يذكر الأستاذ الإيطالي CARRARA أن سجناء أطلق سراحهم من السجن بعد أن تعلموا فيه القراءة والكتابة، فاستخدموا هذا العلم اليسير في كتابة خطابات تمديد إلى بعض الناس بغية ابتزاز المال منهم.

[94] – انظر، رؤوف عبيد،المرجع السابق، ص. 142.

[95] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 293.

[96] – انظر،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op. Cit, p. 161

المستوى التعليمي للمجرمين	جرائم القتل	جرائم الجنس	جرائم الحريق	جرائم السرقة الموصوفة	جرائم السرقة البسيطة
أميين	% 10.2	% 19.2	% 26.5	% 08.3	% 05.8
ذوو تعليم منحط	% 50.3	% 58.5	% 50	% 39.7	% 45.5
ذوو تعليم أولي	% 33.1	% 18.1	% 35.7	% 35.7	% 35.4
تعليم ابتدائي	% 05.4	% 3.2	% 02.9	% 0.7	% 10.7
ثانوي	% 0.5	% 0.6	/	% 0.9	% 1.7
تعليم عالي	% 0.5	% 0.4	/	/	% 0.5

يتضح من هذه الإحصاءات، أن الجرائم الجنسية وجرائم الحريق والقتل تقع من مجرمين على مستوى دراسي أقلّ من مستوى المجرمين الذين يرتكبون جرائم السرقة البسيطة والموصوفة.

هذا وقد أثبتت الإحصاءات الّتي أجريت على 416 سيدة محكوم عليهن بعقوبات طويلة، ذات النتيجة، فقد ثبت أن إجرامهن كان على الترتيب التالي[97]:

المستوى التعليمي	جرائم القتل	جرائم الجنس	الحريق	الضرب والجرح	السرقة	خيانة الأمانة	قتل المواليد	الإجهاض
أميات	% 06	% 18	% 15	% 28	% 05	/	% 02	% 05
مستوى تعليمي منحط	% 54	% 81	% 65	% 56	% 49	% 18	% 49	% 42
تعليم أولي	% 32	/	% 20	% 14	% 37	% 44	% 40	% 35
ممن حصلن على الابتدائية	% 06	/	/	/	% 08	% 27	% 09	% 12
الثانوية	سيدة واحدة	/	/	/	/	/	/	% 04

[97] – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 223.

من خلال الإحصاءات يتضح أن الجرائم الجنسية وجرائم الحريق والقتل والضرب والجرح، تقع من مجرمات على مستوى دراسي أقلّ من مستوى المجرمات اللواتي يرتكبن جرائم السرقة وخيانة الأمانة وقتل المواليد والإجهاض.

من خلال الجدولين السابقين، يستنتج أن التعليم يؤثر على الإجرام لا في كمه وإنما في نوعه، حيث يميل به من العنف إلى المكر.

وهذا ما فسّره **جاروفالو GAROFALO** بأن " التعليم في تنميته للمعارف والميول يمكن أن يحدد اختصاصات إجرامية "[98].

ولا شك في أن هناك أنواع من الجرائم لا يتاح لغير المتعلم ارتكابها لاعتمادها على القراءة والكتابة، وأنّ هناك أنواعا من الجرائم يسع للمتعلم والأمي ارتكابها، ولكن المتعلم يرتكبها بوسائل تحمل بصمات ثقافته، فيغلب عليها طابع المكر والدهاء، ومن الأولى جرائم التزوير والنشر وإصدار شيكات بدون رصيد، ومن الثانية جرائم النصب والسرقة والتزييف والتهريب النقدي والجمركي وغش الأدوية والأطعمة وغيرها من المنتجات، ولهذا يرى الباحثون بحق أن التعليم إذ ينمي المعارف ويوسع المدارك فإنّه يفضي إلى نوع من التخصص في مجال الإجرام[99].

مفاد ما ذكر سابقا أنّ الثقافة بدون خلق، تمد الإنسان بكل ما يلزم من الوسائل المنطقية والقانونية والفلسفية لتبرير أسوأ الأفعال وأكثرها لإيذاء الإنسانية، كما أن العلم بدون خلق يمده بأبرع الوسائل الفنية تنفيذا للجرائم، ولعلّ **روسو ROUSSEAU** محق في قوله: " يا أيها الناس لتعلموا أن الطبيعة قد أحسنت بكم صنعا حيث حجبت عنكم العلم بأسرارها، على نحو ما تفعله الأم، إذ تبدد سلاحا ضارا وقع في يد ابنها. فأسرارها شرور أرادت أن تحفظكم من أذاها ومن اكبر أفضالها عليكم العقاب الذي تنزله بكم كلما أصبتم من العلم حظا، فالناس فاسدون ولو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين، لكانوا أكثر

---

[98] – انظر ،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, op. Cit. p. 161 : « .... Que l'instruction en développant des connaissances et des aptitudes, peut déterminer des spécialités criminelles ».

[99] – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 297.

فسادا ". وقول العالم الإيطالي **FLESCH** : " يا أيها الناس إنكم أحوج إلى أهل الأخلاق منكم إلى أهل العلم "[100].

ومن ثم لكي لا يصير التعليم مؤديا إلى الرذيلة والسلوك المعوج يجب أن يتجه إلى تكوين شخصية سليمة. هذا من جهة، ولكن ثمة ناحية أخرى لازمة للتعليم كي يؤتي ثماره وهي حسن توجيه التعليم بحيث يتفق مع غاية الجماعة وما يلزم للجماعة لتحقيق هذه الغاية[101].

الفرع الثاني:

الدين وعلاقته بالإجرام.

ذهب **لومبروزو** إلى القول، بأنّه من الخطأ الظنّ بأنّ كل المجرمين غير متدينين، ودلّل على صحة هذا الرأي بالصلوات والطقوس التي كان المجرمون في العصور القديمة – وما زال فريق منهم في العصور الحديثة – يؤدونها. وكذلك بالوشام التي كانوا يرسمونها، وعنده أنّه إذا كان كثير من المجرمين الخطرين كزعماء العصابات وكبار المجرمين في المدن الكثيفة، لا يعنيهم أمر الدين في شيء أو يسخرون من قيمه وينبذونها، فالغالبية العظمى من المجرمين، وعلى الأخص من أبناء الريف، أبعد ما تكون عن الإلحاد واقرب ما تكون إلى الدين، وإن كان كثير منهم مع ذلك يفهم الدين على غير حقيقته.

لاحظ **أنريكو فيري E. FERRI** من دراساته على القتلة، أن معظمهم حريص على الدين شديد التعلق به، أو هم على الأقلّ مؤمنون بالله وإن كان إيمانّهم مشوبا بأخلاط ليست من الدين في شيء.

أما **مارو MARRO** فقد أجرى مقارنة بين مجموعات من المجرمين وغير المجرمين فوجد أنّ التدين وعدم التدين، وأداء الشعائر الدينية بصورة منتظمة أو منقطعة، أو الامتناع تماما عن أدائها أمور لا تكاد تختلف نسبتها لدى الفريقين[102].

---

[100] – انظر، رمسيس بهنام، الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص. 145. 146.

[101] – انظر، حسن شحاتة سعفان، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1962، ص. 154.

[102] – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 306.

إنّ التمسك بتعاليم الدين قد يؤدي في بعض الحالات إلى ارتكاب بعض الأفعال الإجرامية، ويتحقق ذلك حينما يكون هناك تعارض بين الدين وقواعد التجريم إلى الحدّ الذي يجعل من إتباع بعض التعاليم الدينية جريمة في نظر القانون، إذ في هذه الحالة يكون التمسك بالدين والحرص على إتباع تعاليمه حافزا على ارتكاب الجرائم التي تقع بإتباع هذه التعاليم[103].

ويتخذ التعارض بين الدين والقانون صورتين:

الصورة الأولى، عندما تنشأ عقيدة دينية جديدة تتعارض بعض تعاليمها مع قواعد القانون المعمول به، فتحمل أبناءها على الإخلال بهذه القواعد القانونية في سبيل مراعاة تعاليم دينهم. مثال ذلك قيام طائفة دينية في فرنسا تنادي بالابتعاد عن العنف في حسم الخلافات، وتجنب الحروب أيا كانت صورها وأسبابها، وقد دفعت هذه العقيدة معتنقيها إلى التخلف عن أداء واجب الخدمة الوطنية، والفرار من القتال وعصيان الأوامر العسكرية، وهذه أفعال تعد جرائم في نظر القانون[104].

أما الصورة الثانية من التعارض بين الدين والقانون، فتتحقّق حينما يعدل القانون على نحو يجعل قواعده مخالفة لبعض التعاليم الدينية، وقد يصل هذا التعارض في هذه الصورة، إلى حد اعتبار الأفعال التي تنفذ بها بعض تعاليم الدين أو تؤدي بها شعائره أفعالا إجرامية، ويكون من شأن ذلك دفع أتباع الدين الحريصين على التمسك بتعاليمه وشعائره إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، ومثال ذلك ما حدث في روسيا وتركيا، حيث قام في كل منهما نظام سياسي يعارض الدين المستقر، ويصل إلى حد تجريم بعض الأفعال التي تدعو إليها التعاليم الدينية، فكان التمسك بالدين في ظل هذا النظام حافزا على ارتكاب بعض الجرائم[105]. كما منع القانون في روسيا إقامة شعائر دينية خارج دور العبادة، مما دفع البعض من المتدينين إلى ارتكاب جرائم بالمخالفة لهذا القانون[106].

---

[103] – انظر، عمر السعيد رمضان، المرجع السابق، ص. 150.

[104] – انظر، إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط. 2، 1991، ص. 105.

[105] – انظر، عمر السعيد رمضان، المرجع السابق، ص. 150.

[106] – انظر، نظير فرج مينا، الموجز في علمي الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 1993، ص. 134.

يرى كثير من الباحثين أنّه لا ينبغي التعويل على إقرار السجناء لتحديد انتمائهم إلى دين معين أو درجة تدينهم، لأن هناك عوامل خاصة بحياة السجن هي التي تدفعهم إلى ادعاء التدين. كما أنّه من الممكن وجود أسباب لاحقة على ارتكاب الجريمة هي التي تفسّر ممارسة المسجونين للشعائر الدينية داخل السجن، على الرغم من أنّهم كانوا أبعد الناس عن الدين قبل دخولهم إليه، فاحتمال الحصول على مزايا من التدين داخل السجن، لا سيما الاستفادة من الإفراج الشرطي، قد يكون هو العامل الأساسي الذي يدفع إلى ممارسة الشعائر وليس الإيمان الحقيقي[107].

وقد أجريت دراسات من هذا القبيل في الولايات المتّحدة الأمريكية، تبين منها ارتفاع عدد المتدينين من المحكوم عليهم داخل السجون، عن المتوسط العام للتدين في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي بعض الدراسات زادت نسبة المتدينين داخل السجون بأكثر من 50 % على المتوسط العام للمتدينين داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فسّر بعض الباحثين هذه الزيادة، بالأمل في الحصول على الإفراج الشرطي قبل انقضاء مدة العقوبة.

ويقرّر الأستاذ **سذرلاند SHETERLAND** أن اعترافات السجناء زائفة ولا تمثل حقيقة علاقتهم بالدين قبل ارتكابهم للجرائم التي قادتهم إلى حياة السجن، كما أن انخراطهم في الدين بعد سجنهم لا يصح اعتباره من قبيل الندم والتوبة، وإنما هو كذب ونفاق، يقصد منه التأثير على الهيئة المختصة بالإفراج على المسجونين، قبل انقضاء مدة عقوبتهم، لحسن السير والسلوك أثناء الفترة التي يشترط القانون قضاءها من العقوبة ومن المسجونين من يعزز كذبه بالتردد على دور العبادة داخل السجون لممارسة الشعائر الدينية وبالمداومة على تلاوة الكتب المقدسة[108].

[107] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 309.

[108] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 310.

كما يتمثل دور الدين في تبرير بعض الجرائم، لا لاعتباره يحض على الإجرام، بل عندما يساء فهمه، فيتحول التدين إلى تعصب أعمى يدفع إلى كثير من جرائم القتل والسرقة ومختلف صور العنف على الأشخاص والأموال[109].

والتعصب بهذا المعنى هو التخلف ، والتخلف قصور في الفعل وهو دليل الجهل، أو نقص المعرفة. التعصب والتطرف[110]، كلمة مطلقة تأتي مقابل الاعتدال والاتزان، وتعني المبالغة في التشدد الزائد عن اللزوم مع رفض التراجع والاعتراف بالخطأ[111].

التعصب الديني، حالة مرضية على المستوى الفردي والجماعي، وهو ما يضر بالدين ذاته وأصحاب هذا الدين المتعصب على حد سواء، فسلوك المتعصب دينيا يتميز بالنظرة الحادة الضيقة ويتصف بالرعونة والبعد عن التعقّل والتصلب في الرأي، والخضوع لسيطرة الانفعالات الجامحة والاستهانة بالقيم والعرف الاجتماعي السائد، متى كانت هذه القيم أو كان العرف لا يتفق مع اعتقاده[112]، وجمود الشخص جمودا لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق ولا مقاصد الشرع ولا ظروف العصر، ولا يفتح نافذة للحوار مع الآخرين، والتشديد والغلظة في التعامل والخشونة في الأسلوب والفضاضة في الدعوة[113].

وإذا كان موضوع التعصب لا يتفق مع ما تواضع عليه المجتمع، فإنّه يكون نتيجة لازمة لعدم التكيّف الاجتماعي، مما قد يشعر المتعصب بالفشل إذا لم يحقق طموحه في إطار القيم الاجتماعية المحيطة ببيئته ويؤدي هذا بدوره إلى شذوذ نفسي، ينعكس في رغبة جامحة تؤدّي إلى العنف والإجرام[114].

---

[109] – انظر، الملحق، رقم. 03 ، ص. 128.

[110] – إنّ كلمة التطرف والتعصب والتنطع، الغلو، التشدد هي كلمات ذات مدلول واحد.

[111] – انظر، احمد بن نعمان، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف ؟، دار الأمانة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط.2، 1997، ص. 13 . 14.

[112] – انظر، احمد بن نعمان، المرجع السابق، ص. 39.

[113] – انظر، عبده مكتف، الغلو ...اغتيال لروح التدين. // : www.alsahwa-yemen.nethttp ، 2003

[114] – انظر، رابح دوب، الإسلام والمغالطات حول العنف، الملتقى الدولي حول الأشكال المعاصرة للعنف وثقافة السلم، م.و.ح.إ، الجزائر، 1997، ص. 222

فالمتعصبون كثيرا ما يتستّرون وراء الدين في تبرير اعتداءاتهم وأعمالهم الإجرامية والإرهابية. فمثلا على السياح القول بأن السياحة محرمة شرعا، أو ما يذهبون إليه من تكفير المجتمع كله بحجة عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض الأحكام[115].

ويمكن الرد على ذلك، أن الإسلام منهج وسط في كل شيء، في الاعتقاد، التعبد، الأخلاق، السلوك، المعاملة، التشريع ...وهذه الوسطية تعد إحدى الخصائص العامة للإسلام، الذي يُنفّر من التطرف والغلو والتنطع[116]. وتحذر منها أشد التحذير، والآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة واضحة في هذا المجال. إذ قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[117]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾[118].

وقال رسول الله ﷺ : « إيّاكم والغلو في الدين فإنّما هلك من قبلكم بالغلو في الدين »[119] وقال ﷺ : « هلك المتنطعون » قالها ثلاثا[120].

فالشرع بنقيض الغلو والتشدد، يأخذ بمنهج التخفيف والتيسير ودفع المشقة والحرج، إذ قال تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[121]. ويقول كذلك تبارك وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[122].

---

115 – انظر، عبد الرحمن محمد العيسوي، الجنون والجريمة والإرهاب، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص. 259

116 – انظر، بلقاسم شتوان، الإسلام والتطرف الديني، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 12، 2002، ص. 245

117 – انظر، السورة 2 : البقرة، الآية. 143

118 – انظر، السورة 5 : المائدة، الآية. 77

119 – رواه النسائي وابن ماجة.

120 – رواه مسلم ، أبو داود ، قال النووي : المتنطعون : أي المتعمقون الغالون المجاوزون للحدود في أقوالهم وأفعالهم.

121 – انظر، السورة 2 : البقرة، الآية. 185

122 – انظر، السورة 22 : الحج، الآية. 78

ومن ثمّ فإنّ مختلف صور العنف والإجرام والحروب الأهلية والفتن الطائفية التي تقوم بين أبناء البلد الواحد، ما هي إلاّ نتيجة لسوء فهم الأديان الّتي تقوم على المحبة والتسامح والسلام[123].

المطلب الثاني:

العنف الإعلامي.

رغم أهمية وسائل الإعلام باعتبارها أدوات للتثقيف والترفيه والتوجيه والرقابة، إلاّ أنّها من وجهة نظر علماء الإجرام وسائل مشبوهة وهي دائما موضع شك واتهام[124] نظرا لما ينسب إليها من عوامل زيادة الإجرام ونشر الثقافة الإجرامية[125]، فهي بذلك أداة من أدوات الهدم، تروّج الجريمة وتحسنها، وقد تغري عليها وتهدي المنحرفين إلى أمثل الطرق لارتكابها أو طمس معالمها أو الفرار بعد إتمامها[126].

الفرع الأوّل:

الصحافة كعامل مشجّع على الإجرام.

لا يكاد يمضي يوم واحد دون أن يهبّ الناس في كل مكان على خبر الفزع من أخبار الجريمة والعدوان. لقد أصبحت الجريمة ضرورة من مستلزمات العمل الصحفي وحقلا من حقوله الأساسية، ويؤكد هذه الحقيقة الكثير من الباحثين الذين عالجوا هذا الموضوع، حيث يؤكدون أن الصحافة كمهنة، صارت تعتمد على أخبار الجريمة والمجرمين، بشكل

---

123 – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 313.

124 – انظر ، جلال عبد الخالق ، الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1996 ، ص. 173.

125 – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 297.

126 – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 298

يضمن تسويق صحفهم وتصريفها بين أكبر عدد من القراء[127]، وبهذا تكون الصحافة قد غالت في مسلكها حتى باتت رافدا من روافد الإجرام[128].

وقد لمس ذلك **لومبروزو LOMBROSO** حيث نعت الصحافة ورماها بكل قبيح، وعبر عن سخطه بقوله لقد تضاعفت هذه المثيرات المرضية والمغريات الشريرة مئات المرات نتيجة للتزايد الضخم في عدد الصحف المجرمة حقا، تلك التي تنغمس أقلامها في أشد قروح المجتمع نتنا وعفنا، وتسعى من اجل كسب حقير إلى بعث الشهوات المرضية من مرقدها، وإلى إثارة أخبث أنواع الفضول لدى الطبقات الاجتماعية الدنيا، وشبه هذا الضرب من الصحافة بتلك الحشرات التي تخرج من مواطن العفن، فينتشر العفن معها ويزيد بوجودها[129].

يعد النشر الصحفي أحد وسائل التعليم الإجرامي بكشفه عن الأساليب والطرق الإجرامية الّتي اتّبعت، والتي تساعد من لديه ميلا إلى الإجرام في اكتساب خبرة إجرامية جديدة[130]. وخير مثال على ذلك ما تنشره الصحف من حين وآخر من أحدث الوسائل الفنية لسرقة السيارات، وكيفية تغيير معالم ملكيتها الحقيقية وطرق تزوير وثائق تسجيلها، إلى غير ذلك من الوسائل المستحدثة في عالم الجريمة.

كما تقوم بعض الصحف بإثارة خيال الأطفال والمراهقين بشكل يدفعهم إلى تقليد المجرمين المعروفين، أو تقليد بعض أنماطهم الإجرامية، وهذا بدوره يقود إلى ارتكابهم الجريمة أو التورط في مغامرات صبيانية يعاقب عليها القانون[131]. وبعض الصحف تقوم بإظهار جدوى الجريمة في نهاية المطاف ، فهي تبرر أحيانا كيف يعيش بعض المجرمين المحترفين وكيف يسرفون في متع الحياة، كما أنّ النشر يضفي طابع البطولة والشهرة على شخص المجرم[132]

---

127 – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 337. 338.

128 – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 299

129 – انظر،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op. Cit, p. 167

130 – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 225.

131 – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 338.

132 – ثبت أن هناك بعض المجرمين يرتكبون الجرائم البشعة لمجرد رغبتهم في حيازة اكبر قدر ممكن من الشهرة في الصحف.

الذي يجعل منه نموذجا حيّاً لأكثر من طفل أو مراهق، وتضع بالمقابل الأجهزة المختصة بملاحقة المجرم محل سخرية واستهزاء[133].

كما تسهم بعض الصحف في تنمية الشعور الجمعي على المجرمين، وذلك عن طريق إبراز الصورة الإنسانية التي يعيش فيها بعضهم وتعاسة ظروف عيشهم، وهذا ما يساهم في بلورة الشعور العدائي ضد أجهزة العدالة والشرطة ورجال القانون[134].

تلجأ الصحف في سبيل تشويق القارئ وجذب انتباهه، إلى انتقاء العناوين المثيرة والمبالغة في وصف الجريمة وأساليب ارتكابها، بل إن كثيرا من الصحف لا تلتزم الدقّة التامة في هذا الخصوص ولا تقتصر على سرد الأخبار الحقيقية[135]، وإنما تعمد إلى إضافة وقائع من وحي الخيال المحرر والتضخيم للأمور. فمثلا العمليات الإجرامية تستمد قوتها من النفعية الإعلامية، ذلك أن نشر حوادث العنف وخاصة الحوادث الإرهابية تضخم من أثرها، وتعطيها حجما اكبر، وتصبح هذه الوسيلة الإعلامية بمثابة دعما لوجيستيكيا حيويا للإرهاب[136].

كما تقف الصحافة عائقا أمام سير العدالة عندما تسبق القضاء فتجري المحاكمات على صفحاتها وتوجه الرأي العام إلى حكم معين، وهو ما يضع القضاء في حرج وإخلال بحياده[137]، كما قد تتعجل الصحف بنشر معلومات تفوق جهود رجال الأمن أو سلطات التحقيق، فتسدي بغير قصد إلى المجرمين خدمة كبرى وتسهل على من يريد تنفيذ مشروعاته الإجرامية ويدفع به إلى هذا التنفيذ[138].

---

133 –انظر، عبد الرحمن محمد أبو توتة، المرجع السابق، ص. 272.

134 – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 239.

135 – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 298.

136 – انظر،

- F. KARADJA, *Violence et médias*, actes du colloque international sur les formes contemporaines de violence et culture de la paix, ONDH, 1997, p. 237

137 – غالبا ما يتوقع الصحفيون الأحكام التي يمكن أن تصدر خصوصا في القضايا الكبرى، ويؤدي نشر هذه التوقعات إلى توجيه جمهور الناس إلى رأي معين، فإن جاء حكم قضائي على خلاف هذا الرأي، اهتزت صورة القضاء في أعين الناس وضعفت ثقتهم في جهاز العدالة الجنائية.

138 – انظر، حسن شحاتة سعفان، المرجع السابق، ص. 159- 160.

والمشرّع الجزائري كان صارما من خلال وضعه أحكاما جزائية تتعلق بكل نشر غير مشروع لمداولات المجالس القضائية والمحاكم، أو نشر أخبار أو وثائق تمس سرّ التحقيق والبحث الأوليين في الجنايات والجنح، وغيرها من أمور النشر غير المشروعة وذلك في المواد من 89 إلى 96 من الأمر رقم 90-07 المؤرخ في 03 أبريل 1990 والمتضمن قانون الإعلام[139]. ولعل غرض المشرع الجزائري من وراء ذلك هو ضمان سرّية المحاكمات من جهة، والمحافظة على صورة القضاء وعمله في أحسن الظروف من جهة ثانية، متجاوزا بذلك عوائق الصحافة أمام سير العدالة.

الفرع الثاني:

صلة الإعلام المرئي والمسموع بالإجرام.

يعد الإعلام المرئي والمسموع من وسائل العصر التي لا غنى لحياة مجتمعاتنا عنها، حتى صارت أشبه بكماليات العصر الضرورية، وتتمثل في الراديو، التلفزيون والسينما، فلكل من هذه الوسائل الإعلامية تأثيره الخاص على الأفراد في دفعهم قدما نحو الجريمة والانحراف، غير أن العلاقة بين الراديو وتكوين أنماط سلوكية جانحة غير قائمة على أساس علمي موضوعي مقبول، فليس بوسع أحد تحديد إطار تكوين السلوك الجانح بالاستماع إلى بعض البرامج الموسيقية الترفيهية السيئة، أو تلك التي تمثل أنماط سلوكية جانحة[140]، أما التلفزيون والسينما فهما أكثر تأثيرا على الأفراد في دفعهم إلى الإجرام من الكلمة المسموعة.

أ) **التلفزيون**: إنّ التعوّد على مشاهدة التلفزيون يؤدي عادة إلى إدمان تلك المشاهد، الأمر الذي يؤثر على ملكة التصور أو التخيل، وهي ملكة يستطيع المرء بها أن يجسد في ناظريه أمر لم يسبق له مشاهدته[141]. كما يؤدي هذا الإدمان من ناحية أخرى إلى ضعف ملكة التأمّل وملكة الحكم على الأمور[142].

---

[139] – انظر، ج.ر، العدد 14، الصادرة بتاريخ 04 أبريل 1990، ص. 459.

[140] – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 346.

[141] – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 228.

[142] – انظر، حسين عبد الحميد احمد رشوان، الجريمة، دراسة في علم الإجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995، ص. 199.

من خلال دراسة أجريناها على عينة من المنحرفين الأحداث، بمركز إعادة التربية وحماية الأحداث الجانحين ببلدية الحناية ولاية تلمسان ، حول نوعية الأنشطة ووسائل قضاء الفراغ التي يفضلها الأحداث، فتبين لنا أنّ نسبة من يرغبون في مشاهدة التلفزيون تقدر بـ 64 %، ومن يودّون الاستماع إلى الموسيقى 12 %، ومن يرغبون في التنزّه 08 %، وممارسة الرياضة 08 %، المطالعة 04 %، و 04 % لا شيء. وهذا يوضح جليا أن مشاهدة التلفزيون يسهم بقدر كبير في قضاء أوقات الفراغ عند الأحداث[143].

كذلك من خلال نتائج بعض البحوث التي أوضحت اثر التلفزيون على الحدث، خاصة تلك الدراسة التي أجريت في إنجلترا عام 1955، بإشراف مؤسسة " نوفليد "، فمن المحتمل أن يكون للتلفزيون آثار متفاوتة بالنسبة للأحداث الذين يختلفون في السنّ ومستوى الذكاء والشخصية وغير ذلك، بالإضافة إلى أن الأحداث لا يتباينون فقط فيما يختارونه من برامج التلفزيون، ولكنهم يتباينون أيضا في الإحساس ورد الفعل إزاء نفس البرامج تبعا لاحتياجاتهم الفطرية.

وتوضح الدراسات أيضا أنّ الأحداث يمارسون – سواء بقصد أو عن غير قصد – اختيار مقدار الوقت الذي يشاهدون فيه التلفزيون، وكذلك الطريقة التي يخضعون بها وقت المشاهدة، وفي سبيل ذلك قد يهملون تماما بعض أنواع نشاطاتهم وقد يقللون جزئيا من كافة أنواع هذا النشاط[144]. كما يساعد التلفزيون على نمو السلبية واللامبالاة ويضعف من قوة إبصار المشاهد[145].

هذا كلّه من ناحية التأثير العام لإدمان المشاهدة، أمّا عن تأثير حلقات العنف – أيا كانت طبيعتها – فلاشك من جهة، في أن مثل هذه الحلقات تؤدي أحيانا إلى تبخّر الطاقة العدوانية الكامنة في نفس المشاهد، والّتي تعدو، وبنحو ما ضربا من ضروب التصريف

[143] – انظر الملحق، رقم. 02 ، ص. 126.

[144] – انظر، غريب محمد السيد، الانحراف والمجتمع، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص. 350.

[145] – انظر، عبد الرحمن محمد العيسوي، دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف، دار الراتب الجامعية، بيروت، ط. 1، 2002، ص. 130.

النفسي، لكن من ناحية مؤكّدة تُعوّد المشاهد على التآلف مع الوهم، وبالتالي إلى خطر انعكاس على حياته على نحو يفقد فيه القدرة على التصرف الصحيح[146].

فالحدث يتعلّم من الشاشة فنون الجريمة، إذ تجمع بعض الأفلام مشاهد العنف، والتعذيب والاختطاف والاحتجاز وبعضها يكون مثيرا للعدوانية والجنس، وقد تعطي أفلام الجريمة للحدث أو البالغ على السواء شعورا خفيا، بأن ثمة طريقة أخرى للحياة خلافا لطريقة الكسب المشروع، وأنّ حياة الجريمة مملوءة بمظاهر المغامرة والشجاعة والذكاء[147].

ومن خلال بحث آخر أجريناه على نفس أفراد العينة السابقة من الأحداث الجانحين حول البرامج التلفزيونية المفضلة إليهم. فكانت نسب إجابتهم على الترتيب التالي: أفلام العنف والجريمة 80 %، المباريات الرياضية 08 %، الأشرطة التربوية 04 %، الرسوم المتحركة 04 %، الأغاني 04 %[148].

هذا ما يفسّر أن أفلام العنف والجريمة احتلت المركز الأول ضمن قائمة البرامج المفضلة لدى أفراد العينة محل الدراسة. وهذا ما يوضح أنّ أفلام العنف والجريمة، الّتي تدور حول القتل والتكسير واتّباع الوسائل الوحشية بهدف الأذى والتعذيب تؤثر بشكل كبير على الحدث وتولّد فيه الشعور بالعدوانية والعنف مما يحملهم على الجنوح.

كما يمكن للحدث أن يتأثر بالرسوم المتحركة، لأن اكبر الموضوعات تناولا فيها الموضوعات المتعلقة بالعنف والجريمة[149]، ذلك أنّها توفر عنصري الإثارة والتشويق اللذان يضمنا نجاح الرسوم المتحركة في سوق التوزيع، ومن ثم يرفع أرباح القائمين عليها، غير أن مشاهد العنف والجريمة لا تشدّ الأطفال فحسب بل تروعهم، إلاّ أنّهم يعتادون عليها تدريجيا ومن ثمّ يأخذون في الاستمتاع بها وتقليدها[150].

---

[146] – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 229.

[147] – انظر، حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص. 196.

[148] – انظر، الملحق، رقم. 02 ، ص. 126.

[149] – انظر، نزار محمد عثمان، الرسوم المتحركة وأثرها على تنشئة الأطفال .http : // www.meshkat.net

[150] – لقد وصل الأمر بالرسوم المتحركة التي يشاهدها الأطفال، إلى وجود في كثير منها إيحاءات ومواقف واضحة تتعارض مع قيم الإسلام وأخلاقياته، وفي بعض الرسوم ما يزين للأطفال منذ صغرهم التفكير في الجنس، بل تصوير ما يجري بين البالغين في الأفلام، ومكمن الخطورة أن الكثير من الآباء لا يهتمون بمشاهدة ما يقدم لصغارهم.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الأحداث يقلدون السلوك العدواني والعنف الذي يشاهدونه بالقدر الذي يقلدون به النماذج الحيّة، وأن هذا التقليد يستمر لفترة طويلة نسبيا وخاصة عندما يصور النموذج المعتدي على أنّه ناجح[151].

ب) **السينما**: يرى كثير من الباحثين، أنّ الأفلام السينمائية يمكن أن تؤثّر تأثيرا سلبيا على نفوس من يشاهدونها، لا سيما الأحداث منهم[152]. فأفلام العنف والرعب والجنس قادرة على جرح أعصاب المشاهد واهتزاز بنائه العصبي، بما تشكله من ضغط مؤثر على أعصابه لا سيما إذا كان حدثا، وإلى تنمية ميول العدوان التي قد تكون كامنة فيه أصلا[153].

فالسينما ترسخ فكرة الجريمة لدى الطفل وتحوّل هذه الفكرة إلى فعل، كما تهبط بالمستوى الخلقي للأجيال الجديدة[154]. فهي تعرض كل ما يتعلق بالجريمة والمجرمين بشكل مشوق مثير وتصوّر لهم حياة المجرمين بأسلوب يكشف عمق فلسفتهم الإجرامية في الحياة، وتجعل من حرفة الجريمة عملا وتجارة ذات كسب مضمون وتبرز جوانب الجريمة البطولية وتعرض أساليب ارتكابها بعرض فني دقيق، يتناول كل جانب من جوانب التحضير، التخطيط والتنفيذ، وهي تعلم الناس كيف يحملون السلاح وكيف يستخدمونه وكيف يخالفون القانون دون أن ينالهم أذاه وعقابه، وكيف يعيش المجرمون في مجتمعهم الإجرامي السفلي وكيف يتكلمون وكيف يأكلون وكيف يلهون وينعمون بالمال الحرام[155].

هذا بعض ما تقدّمه أفلام الجريمة، ورغم أنّ غالبية هذه الأفلام تصرّ في النهاية على إظهار عدم جدوى الجريمة وفوز العدل والقانون، ولكن مثل هذه الأهداف النهائية غالبا ما

---

151 – انظر، جليل وديع شكور، المرجع السابق، ص. 73.

152 – انظر ،

- G. STEFANI et G. LEVASSEUR et R. JAMBU-MERLIN, *Criminologie et science pénitentiaire*, DALLOZ, Paris, 4ème éd, 1976, p. 120.

153 – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 230.

154 – انظر،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op. Cit, p 169, 170.

155 – انظر، عدنان الدوري، المرجع السابق، ص. 346 - 347.

تضيع في غمرة انفعال المشاهد بمواقف الشجاعة والبطولة والمروءة والأعمال الخارقة التي تعرض لها المجرم من خلال مشاهدة قصة الفيلم.

في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 قام الباحثان **BLUMER** و **HAUSER** بإجراء دراسة على الأحداث المجرمين ونزلاء السجون، ودور الإصلاح حول الآثار الإجرامية للسينما ، فاتضح لهما أن الأفلام تلعب دورا هاما في أحلام اليقظة والتخيّلات ، 10 % من المنحرفين والمجرمين المستجوبين صرحوا أن الأفلام كان لها الأثر المباشر في حياتهم.

في نفس الفترة أجرى **TRASHER** و **GRESSEY** تحقيقا في حي فقير من أحياء نيويورك، شمل 1356 طفل و 105 طفل جانح أظهرا أنّ:

- 22 % من المنحرفين، و 14 % من غير المنحرفين يذهبون ثلاث مرات أو أكثر أسبوعيا للسينما.
- 6 % من المنحرفين، و 16 % من غير المنحرفين يذهبون مرة في الأسبوع إلى السينما.

وخلص الباحثان أن اثر السينما على الإجرام يعتبر غير جوهري[156].

وفي إنجلترا، كورسيكا (بلاد الغال) سئل 1344 شخصا من المهتمين بهذا الموضوع عن مدى العلاقة بين السينما من جهة، وبين إجرام الأحداث دون السادسة عشرة (16) والانحلال الخلقي من جهة أخرى، فانقسمت الآراء بين النفي والإيجاب، فأما الشق الأول فقد قرر 600 شخص بأن ثمة علاقة بين الجريمة والتردد على السينما، وقرر 618 شخص أجابوا بأنّه ليس هناك علاقة بين الأمرين، وأما الشق الآخر فقد أجاب 500 شخص بوجود علاقة بين الانحلال الخلقي وارتياد السينما، ونفى ذلك 714 شخصا[157].

وقد تناولت دراسة أخرى مجموعة من الأطفال الجانحين من ذكور وإناث من نزلاء مدارس إصلاحية متعددة، 368 طفلا جانحا من الذكور والإناث، وقد أعرب 10 % عن

---

[156] – انظر،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op. Cit, p, 170.

[157] – انظر،

- J. PINATEL et P. BOUZAT, Op. Cit, p, 171.

تأثره المباشر بالسينما، وأعرب 49 % من الجانحين الذكور عن اثر السينما في إثارة رغبتهم لحمل سلاح ناري قاتل، وأن 27 % منهم تعلموا بعض أساليب السرقة التي تعرضها أفلام السينما، وأن 20 % منهم تعلموا كيفية الإفلات من القبض والتخلص من عقاب القانون، وأن 45 % منهم وجدوا في الجريمة الطريق السريع إلى الثراء العاجل كما تصوره السينما لهم، وأن 26 % منهم تعلموا القسوة والعنف عن طريق التقليد لبعض المجرمين في أسلوب عيشهم، الذي أظهرته السينما لهم من خلال أفلام الجريمة[158].

كما أظهرت نتائج دراسات أخرى، اختلاف الذكور عن الإناث في مدى تأثرهم بالسينما، فالجانحون الذكور غالبا ما يميلون إلى مشاهدة أفلام العنف والقسوة والمغامرات الشاقة، بينما تميل الإناث الجانحات إلى أفلام الحبّ وقصص المغامرات الغرامية.

فقد دلت الأبحاث على أنّه 25 % من المنحرفات اللاتي أجري عليهن الاختبار، كان يرجع اتصالهن بالرجال إلى الأفلام السينمائية المثيرة، 41 % كن يترددن على الحفلات الحمراء والمجالس الحارّة تقليدا لما كانوا يرونه في الأفلام، وقرر 38 % منهن أنّهن تركن المدرسة ليعشن عيشة مرحة حرة طليقة، مملوءة بالحبّ والعواطف على غرار ما يرون في الأفلام العاطفية، 33 % هجرن المنزل وفررن منه بسبب السينما ... الخ[159].

ولعلّ في هذا ما يثير مشكلة الرقابة على الأفلام السينمائية، ويصرف النظر عن فكرة الرقابة في ذاتها وتأثرها دوما بالقيم الاجتماعية والخلقية والرأي الشخصي لأعضاء لجان الرقابة، وهو أمر من شأنّه أن يضعف من جدوى فكرة الرقابة من حيث المبدأ، إلا أن تطبيق هذه الرقابة محاط دوما بمشاكل عملية سواء في تنفيذه داخل الفيلم بسبب البناء المتراص للمشاهدة والتسلسل الدرامي لأحداثه، أم في تطبيق إجراءات الرقابة عملا كمنع مشاهدة الفيلم لمن لهم دون 16 سنة مثلا.[160]

لذلك يجب مراقبة الأفلام السينمائية حتّى لا تكون منبعا للنزعات الإجرامية، فالقانون الأمريكي وضع عدد من المحظورات على مضمون الفيلم وما يقدمه للجماهير من

158 – انظر، حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص. 198.

159 – انظر، حسن شحاتة سعفان، المرجع السابق، ص. 163.

160 – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 231.

مشاهد وخاصة فيما يرتبط بالجريمة والمسائل الجنسية والمناظر العاطفية والابتذال وانتهاك الحرمات، والملابس والرقصات والمساكن والمشاعر والموضوعات الباعثة على الاشمئزاز، وغير ذلك مما يجب على منتج الفيلم الابتعاد عنه حتى لا يؤثر في الجماهير بطريقة تخالف العادات والتقاليد.[161]

ويمكن القول في هذا الإطار، أن المشرع الجزائري قد أحسن صنعا عندما أوجد نصوص قانونية متعلقة بحماية أخلاق الشباب، يهدف من ورائها إلى مراقبة العروض والتسليات، التي من شأنّها الإضرار بأخلاق الشباب، حيث جاء في صريح المادة الأولى من الأمر رقم 75-65 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلق بحماية أخلاق الشباب ما يلي : " يستطيع الوالي دون المساس بتطبيق القوانين والتشريعات الجاري بها العمل إصدار قرار بمنع دخول الأحداث البالغ سنهم 18 سنة إلى أي مؤسسة – مهما كانت شروط الدخول إليها- تقدم تسليات وعروض في حالة ما إذا كان لهذه التسليات والعروض، أو التردد على هذه المؤسسة تأثيرا ضارا بأخلاق الشباب "[162].

وأيّا كان الأمر فإن لدور السينما خطرها المؤكد كلما انحرفت بما تقدمه من أفلام عن رسالتها، هذا الانحراف قد يؤدي إلى نشر الثقافة الإجرامية، بما تكشف عنه الأفلام السينمائية عن بعض الطرق والمواقف الإجرامية المثيرة[163]، والتي تلقى في نفوس الناس لاسيما النشء ، هوى يكون ذا أثر خطير كلّما كان المشاهد على ميل إجرامي أو ميل للتقليد والمحاكاة[164].

وموجز القول من كل ما تقدم أن للسينما بعض التأثير على بعض الأشخاص، ولكنها لا تشكل عاملا وسببا جوهريا في تكوين الجريمة والجنوح. إنّ مدى استجابة

---

[161] – انظر، غريب محمد سيد أحمد ، المرجع السابق، ص. 355.

[162] – انظر، ج.ر، العدد 81، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1975، ص. 1094.

[163] – فما لاحظناه في إحدى الدورات الجنائية لسنة 2004 بمجلس قضاء تلمسان، في قضية جريمة قتل عمد، أن متهما قام باستعمال سائل مخدر ومنديل في تنفيذ مشروعه الإجرامي المتمثل في سرقة منزل الضحية، وعندما سئل المتهم من قبل القاضي عن مصدر فكرة استعمال مثل هذه الطريقة في تنفيذ إجرامه، فأجاب المتهم صراحة على انه شاهد هذه الطريقة في أحد الأفلام السينمائية الأمريكية، هذا ا يوضح جليا، دور السينما في نشر الثقافة الإجرامية، خصوصا لمن لديه ميل للإجرام.

[164] – انظر، رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 231.

الشخص لما يعرض على الشاشة الكبيرة، يتوقف على مجموعة متكاملة من العوامل والظروف الشخصية، والثقافية التي تعتبر مسؤولة عن تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، فإن كانت السينما قد كشفت للبعض بعض الأساليب الإجرامية التي تسهل لهم ارتكاب الجريمة، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن السينما هي منشأ سلوكهم الإجرامي، وأن الأسلوب الذي عرضته السينما هو السبب المباشر لارتكاب الجريمة[165].

وبالتّالي يمكن الاستخلاص أن تأثير وسائل الإعلام على السلوك الإجرامي تأثير غير مباشر[166]. وذلك عندما يقتصر دور هذه الوسائل على تنمية الاستعداد للمغامرة والإيحاء الذاتي، بأفعال العنف أو الإثارة الجنسية، ففي ذلك تنمية وتصعيد لبعض الغرائز، على نحو قد يدفع الأحداث والمراهقين، بل والبالغين في بعض الأحوال إلى سلوك طريق الجريمة، ويعني ذلك أن وسائل الإعلام تقوم في هذا الخصوص بدور المنبّه أو المثير للرغبات المكبوتة، فهي الظرف الذي يتفاعل مع شخصية لديها تكوين أو ميل سابق إلى الإجرام فتنتج الجريمة[167].

المطلب الثالث:

التقدّم العلمي وصلته بالإجرام.

حققت المجتمعات المعاصرة من التقدّم العلمي قدرا كبيرا، ترتب عليه استخدام الإنسان في حياته لأساليب فنية حديثة لم يكن له بها عهد إلى وقت قريب، وقد غطت آثار هذا التقدّم كل جوانب الحياة المادية المعاصرة، فطبعت حياة الإنسان بقدر كبير من الرفاهية والترف، ووفرت له كثير من الجهد الذي كان مضطرا إلى بذله في سبيل إشباع حاجاته الأساسية من مطعم ومشرب واتصال ونقل ...[168].

و لم يكن هذا التطور بمعزل عن الظاهرة الإجرامية، فالوسائل الفنية الحديثة قدّمت للإنسان خدمة جليلة، إذ يسّرت له سبل الحياة لكن استعمالها ارتبط بطبيعته بظهور جرائم

---

[165] – انظر، عدنان الدوري ، المرجع السابق، ص. 348.

[166] – انظر ،

- J. VERIN, *Jeunesse, crime et justice au VI^e international de Bellagio*, R.S.C, 1984, N^0 3, p. 565.

[167] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 303.

[168] – انظر، عمر السعيد رمضان،المرجع السابق، ص. 157.

جديدة لم تكن معروفة أو بزيادة في حدّة بعض الجرائم الّتي كانت موجودة من قبل، ومن بين الوسائل الفنية التي كان لها أثر مباشر على الظاهرة الإجرامية تبرز وسائل النقل بصفة عامة، وأهم هذه الوسائل السيارات وعلاقتها بالإجرام، وكذا الجرائم الإلكترونية ومن بينها جرائم الأنترنت.

الفرع الأوّل:

علاقة السيارات بظاهرة الإجرام.

لاشك في أن استخدام السيارات أدى إلى زيادة ملموسة في معدلات الإجرام في كافة الدول. وهي زيادة في اضطراد مستمر مع اتساع نطاق استعمال هذه الوسيلة من وسائل النقل الآلي، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى عدة أسباب[169] :

فمن ناحية، أدرك المشرعون في كافة الدول أهمية السيارات باعتبارها آلة خطيرة ينبغي وضع تنظيم دقيق لحيازتها واستعمالها، هذا التنظيم يقتضي احترامه، فرض جزاءات جنائية على من يخالفه بغية التقليل من حجم المخاطر الناشئة عن استعمال السيارات[170].

وعلى هذا النحو وجدت طائفة من الجرائم لم تكن معروفة قبل ظهور السيارات، وهي جرائم يضمّها قانون العقوبات أو القوانين المكملة، هذه الجرائم كثيرة الوقوع كما تشير إليه الإحصاءات في كافة الدول. ويكفي أن نشير في هذا الخصوص إلى جرائم قيادة السيارات بدون ترخيص،جرائم القيادة في حالة سكر، جرائم تجاوز حدود السرعة المقررة[171].

ومن ناحية ثانية كان لاستعمال السيارات تأثير كبير على جرائم القتل الخطأ والإصابة الخطأ، التي زادت معدلات ارتكابها بشكل يثير القلق في كافة الدول[172].

---

169 – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 305.

170 – وكان الهدف من أنظمة وقوانين المرور، التي صدرت لتنظيم استخدام المركبات الآلية بما يضمن تحقيق المصلحة العامة من هذا الاستخدام مع التقليل من حجم المخاطر الملازمة له، ولم تجد السلطات المختصة وسيلة لضمان تحقيق هذا الهدف المزدوج أكثر فعالية من الجزاء الجنائي، فلجأت إلى تجريم صور الخروج على أغلب ما سنّته من أوامر ونواهي، وفرض الجزاءات الجنائية في صورها المختلفة، ومن هنا كانت نشأة طائفة جديدة من الجرائم هي التي يطلق عليها جرائم الطريق أو الجرائم المرورية.

171 – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 305.

172 – انظر، عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص. 285.

فالسيارات بطبيعتها من الآلات الخطيرة التي ينطوي استعمالها على خطر يهدد أرواح الناس وسلامة أجسامهم، وتزداد خطورة هذه الآلة بصفة خاصة إذا استعملها أشخاص لا يدركون ماهيتها، أو أشخاص لا يتخذون الاحتياطات الكفيلة بمنع أذاها عن الناس. وقد أشارت إحصاءات عديدة إلى وجود تناسب طردي بين جرائم القتل والإصابة الخطأ، وعدد السيارات المسجلة في إدارات المرور، فيزيد معدل ارتكاب هذه الجرائم بزيادة عدد السيارات المسجّلة[173]، كذلك تدل هذه الإحصاءات على وجود صلة وثيقة بين نسبة الجرائم السابقة وبين أسعار البنـــزين، تبدو في أن انخفاض أسعار البنـــزين يقابله ارتفاع في نسبة الجرائم والعكس بالعكس[174].

ومن الجرائم الّتي زادت معدلات ارتكابها بعد ظهور السيارات جرائم الاعتداء على الأموال لا سيما السرقة، والملاحظ أنّ سرقة السيارات أمر كثير الوقوع في الوقت الحاضر، وهذه السرقة غالبا ما تدفع إليها الرغبة في الإثراء غير المشروع وترتكب عادة من عصابات متخصصة تباشر نشاطها في مناطق متعددة، وتقوم في معظم الحالات بتفكيك السيارة عقب سرقتها مباشرة وبيع أجزائها لكثير من التجّار والأشخاص الذين يقبلون على شرائها نظـــرا لقلة قطع غيار السيارات المطروحة في السوق وارتفاع أسعارها.[175]

ومن الجرائم كذلك ما يتطلب ارتكابـــها ظهور الجاني بمظهر خاص من الثـــــراء حتّى يكتسب ثقة المجني عليه ، ثم يستغل هذه الثقة في ارتكـــاب جريمته[176]. والمثل الواضح لهذه الطـــائفة الأخيرة من الجرائم هو النصب ، فحيـــازة الجاني سيارة فاخرة قـــد يكـــون وسيلـــة لإيهام المجني عليه، بأنّه أهل لثقته، فينخدع المجني عليه في ادعاءاته الكاذبة ويقـــوم بتسليم المال إليه[177].

---

[173] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 306.

[174] – انظر، عمر السعيد رمضان، المرجع السابق، ص. 158.

[175] – انظر، عمر السعيد رمضان، المرجع السابق، ص. 159.

[176] – انظر، فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص. 188.

[177] – انظر، عمر السعيد رمضان، المرجع السابق، ص. 159.

وترتّب على استعمال السيارات كذلك زيادة جرائم التزوير الخاصة بالمحرّرات، من رخص قيادة، ورخص المرور وعقود البيع... بالإضافة إلى جرائم تزييف اللوحات المعدنية الخاصة بالسيارات.

ويسّرت السيارات كذلك الجرائم الّتي يفترض ارتكابها سرعة ظهور الجاني على مسرح الجريمة ثم اختفائه سريعا، بحيث لا يتاح للمجني عليه فرصة تعقُّبه أو طلبه للنجدة. ومثال هذه الجرائم السطو على البنوك والمصارف والمحلات التجارية الكبيرة، وجرائم الخطف، وجرائم التهريب[178]. مثل هذه الجرائم لم يكن من الممكن ارتكابها على النحو التالي، إلا باستعمال وسيلة نقل آلية، حيث يعجز مرتكبها عن تنفيذها بالوسائل اليدوية.

الفرع الثاني:

جرائم الأنترنت[179].

لم يكن هناك قلق مع بداية شبكة الأنترنت اتجاه جرائم يمكن أن تنتهك على الشبكة، وذلك نظرا لمحدودية مستخدميها علاوة على كونها مقصورة على فئة معينة من المستخدمين، وهم الباحثين ومنسوبي الجامعات، لكن مع توسع استخدام الشبكة ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين، بدأت تظهر جرائم على الشبكة ازدادت مع الوقت وتعددت صورها. وإن كانت متابعة جرائم الأنترنت والكشف عنها من الصعوبة بمكان، حيث أن هذه الجرائم لا تترك أثرا فليست هناك أموال أو مجوهرات مفقودة، وإنما هي أرقام تتغير في السجلات، ومعظم جرائم الحاسب الآلي تمّ اكتشافها بالصدفة وبعد وقت طويل من ارتكابها[180].

---

[178] – انظر، علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص. 307.

[179] – تعد جريمة الأنترنت من الجرائم الحديثة التي تستخدم فيها شبكة الأنترنت كأداة لارتكاب الجريمة أو تسهيل ارتكابها، وهناك من عرفها بأنها: " أي عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسب كأداة أو موضوع للجريمة ".

– وأطلق مصطلح جرائم الأنترنت Internet crimes في مؤتمر جرائم الأنترنت المنعقد في استراليا للفترة الممتدة من 16 – 17/ 02 / 1998.

[180] – انظر، سلام فارس سوري، جرائم الحاسب الآلي والأنترنت http: // www.zahlenet.com

وتعود صعوبة إثبات جرائم الأنترنت إلى خمسة أمور وهي[181]:

- أنّها جريمة لا تترك أثرا لها بعد ارتكابها.
- صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت.
- أنّها تحتاج إلى خبرة فنية، ويصعب على المحقّق التقليدي التعامل معها.
- أنّها تعتمد على الخداع في ارتكابها والتضليل في التعرّف على مرتكبيها.
- أنّها تعتمد على قمة الذكاء في ارتكابها.

جرائم الأنترنت كثيرة ومتنوعة، يصعب حصرها ولكن بصفة عامة تشمل:

أ) **الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية**[182]: وتشمل:

1- **المواقع والقوائم البريدية الإباحية**: التي يتم ارتيادها والشراء منها والاشتراك فيها، أو إنشائها، وقد أصبح الانتشار الواسع للصور الخليعة والأفلام الإباحية على شبكة الأنترنت يشكل قضية ذات اهتمام عالمي في الوقت الراهن، بسبب الازدياد الهائل لمستخدمي الأنترنت حول العالم، ويمكن التماس آثارها السيئة على ارتفاع جرائم الاغتصاب بصفة عامة، واغتصاب الأطفال بصفة خاصة، العنف والشذوذ الجنسي، هتك العرض، فقد العائلة لقيمتها ومبادئها، تغيّر الشعور نحو النساء إلى الابتذال بدل الاحترام.

2- **المواقع المتخصصة في القذف وتشويه سمعة الأشخاص**: وتعمل هذه المواقع على إبراز سلبيات الشخص المستهدف ونشر أسراره، والتي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة بعد الدخول إلى جهازه، أو بتلقف الأخبار عنه.

3- **استخدام البروكسي (PROXY) للدخول إلى المواقع المحجوبة**: والبروكسي هو برنامج يستخدم لتجاوز المواقع المحجوبة، والّتي تكون عادة مواقع جنسية أو سياسية معادية للدولة، وهذا ما يعتبر مخالفا للنظام الذي أقر حجب تلك المواقع.

---

[181] – انظر، محمد عبد الله المنشاوي، جرائم الأنترنت من منظور شرعي وقانوني 2003 . http : // www.minshawi.com

[182] – انظر، محمد عبد الله المنشاوي، المرجع السابق.

4- **إخفاء الشخصية:** حيث توجد كثير من البرامج الّتي تمكّن المستخدم من إخفاء شخصيته، سواء أثناء إرسال البريد أو أثناء تصفّح المواقع، ولاشك أنّ أغلب من يستخدم هذه البرامج هدفهم غير نبيل، كالخوف من مساءلة نظامية أو خجلا من تصرف غير لائق يقومون به، وتنقسم إلى قسمين:

- انتحال شخصية الفرد والتي تعتبر من الجرائم القديمة، إلا أن التنامي المتزايد لشبكة الأنترنت أعطى المجرمين قدرة أكبر على جمع المعلومات الشخصية المطلوبة عن الضحية، والاستفادة منها في ارتكاب جرائمهم، كالاستيلاء على رصيده البنكي أو السحب من بطاقته الائتمانية أو حتى الإساءة إلى سمعة الضحية.

- انتحال شخصية المواقع وذلك عندما يقوم المجرم بشن هجوم على الموقع للسيطرة عليه، ومن ثم يقوم بتحويله إلى موقع شخصي، أو تركيب برنامج خاص به.

ب) **جرائم الاختراقات** : وتشمل جرائم تدمير المواقع، واختراق المواقع الرسمية أو الشخصية، اختراق الأجهزة الشخصية، اختراق البريد الإلكتروني للآخرين أو الاستيلاء عليه أو إغراقه بالرسائل، الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السّرية ، إرسال الفيروسات[183].

ولعلّ جميع هذه الجرائم والأفعال مع اختلافها إلا أنّها يجمعها أمر واحد وهي كونها جميعا تبدأ بانتهاك خصوصية الشخص وهذا سبب كاف لتجريمها، فضلا على إلحاق الضرر المادي والمعنوي بالمجني عليهم.

ج) **الجرائم المالية** : وتشمل جرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية، لعب القمار، تزوير البيانات، الجرائم المنظمة، تجارة المخدرات، غسيل الأموال. ولعل هذه الجرائم من ناحية معروفة كونها مجرمة حيث لا تختلف في نتيجتها عن الجرائم التقليدية التي تحمل نفس المسمى، والتي يعرف أنّها مخالفة للنظام والشرع ولكونها من الجرائم التي اشتهرت محاربتها جنائيا.

---

[183] - انظر ،

- N. TORTELLO et P. LOINTIER, *Internet pour les juristes*, Dolloz, Paris, 1996, p.117.

د) **المواقع المعادية** : حيث يكثر انتشار المواقع غير المرغوب فيها على شبكة الأنترنت، ومن هذه المواقع ما يكون موجها ضد سياسة دولة ما، أو ضد عقيدة أو مذهب معين، أو حتى ضد شخص ما، وهي تهدف في المقام الأول إلى تشويه صورة الدولة أو المعتقد أو الشخص المستهدف.

ه) **جرائم القرصنة** : ويقصد بها الاستخدام، أو النسخ غير المشروع لنظم التشغيل أو لبرامج الحاسب الآلي المختلفة، وقد تطورت وسائل القرصنة واتسعت واصبح من الشائع جدا العثور على مواقع بالأنترنت خاصة لترويج البرامج المقرصنة مجانا أو بمقابل مادي رمزي[184].

و) **جرائم ذوي الياقات البيضاء** : وهذا المصطلح من الجرائم حديث نسبيا وأول من أطلقه هو عالم الاجتماع **سذرلاند SUTHERLAND** حيث وضح أن هذه الجرائم ترتكب من قبل الطبقة الراقية في المجتمع، ذوي المناصب الإدارية الكبيرة، وتشمل أنواعا مختلفة من الجرائم كالرشوة والتلاعب بالشيكات والاختلاس والسرقة وتزوير العلامات التجارية للشركات العالمية[185]، ووضعها على منتجات محلية أو عالمية غير مشهورة، وشراء المعلّبات قبل انتهاء صلاحيتها واستبدال تاريخ صلاحيتها.

هذا بالإضافة إلى جرائم أخرى كالتجسس الإلكتروني وجرائم الإرهاب الإلكتروني، والجرائم الاقتصادية.

فمن هذه الزاوية يمكن النظر إلى الأنترنت كمهدد للأمن الاجتماعي إذ يعرض مجتمع من المجتمعات لقيم وسلوكيات المجتمعات الأخرى، قد تسبب تلوثا ثقافيا يؤدي إلى تفسخ اجتماعي، وانهيار في النظام الاجتماعي العام لهذه المجتمعات. لذلك لابدّ من سنّ نصوص

184 – انظر، محمد عبد الله المنشاوي، المرجع السابق.

185 – انظر ، محمد عبد الله المنشاوي ، المرجع السابق.

تشريعية تنظّم عملية استعمال شبكة الأنترنت ، وتنظيم إجراءات قانونية معينة[186]. تنظّم كيفية متابعة هؤلاء الذين يسيئون استعمال الأنترنت، بالإضافة إلى تشديد العقوبة عليهم حتى يتحقق الردع العام والخاص[187].

[186] – تعتبر السويد أول دولة تسن تشريعات خاصة بجرائم الحاسب الآلي والأنترنت، حيث صدر قانون البيانات السويدي عام 1973، وتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حيث شرعت قانونا خاصا بحماية أنظمة الحاسب الآلي 1976-1985. وتأتي إيطاليا كثالث دولة تسنّ قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلي حيث أقرت مكافحة التزوير والتزييف عام 1981، ثمّ تأتي كندا التي طبقت قوانين متخصصة في التعامل مع جرائم الأنترنت، حيث عُدّل عام 1985 قانونها الجنائي بحيث شمل قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلي والأنترنت، وفي عام 1985 كذلك سنّت الدانمارك أول قوانينها الخاصة بجرائم الحاسب الآلي والأنترنت، كذا فرنسا، حيث أصدرت عام 1988 القانون رقم 19-88 الذي أضاف إلى قانون العقوبات الجنائي جرائم الحاسب الآلي، والذي جرى تعديله عام 1999، ينظم مجموعة جديدة من القواعد القانونية الخاصة بالجرائم المعلوماتية،وغيرها من الدول كاليابان والمجر وبولندا.

– أمّا على مستوى الدول العربية فلم تقم أي دولة عربية بسنّ قوانين خاصة بجرائم الأنترنت.

[187] – انظر، محافظي محمود، عصر العولمة واستعمال الانترنت في اختلاس الأموال، مجلة الدراسات القانونية، العدد05، 2002، ص. 61- 62.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما سبق ، يمكن الاستنتاج أنّ أثر البيئة الثقافية على الظاهرة الإجرامية يأخذ طابعا مزدوجا.

فقد يكون لهذه البيئة أثر إيجابي ، وذلك من خلال غرسها لقيم السلم واللاّعنف بين أفراد المجتمع وتحصين النفس البشرية بثقافة تربوية أخلاقية تساعد على كبح جماح الميول والاستعدادات الإجرامية. وتعمل على ترسيخ فكرة الأمن والنظام الاجتماعي في مكافحة الجريمة ، فالبيئة الثقافية في هذا الإطار تعدّ بمثابة وقاية من الجريمة والانحراف.

وقد يكون للبيئة الثقافية أثر سلبي ، ويظهر ذلك في نشر الثقافة الإجرامية وذلك بتقديم مختلف الطرق والأساليب الّتي تدفع الفرد لتنفيذ مشاريعه الإجرامية ، والّتي تحمل كلّ معاني العنف والقسوة وعدم الانسجام والتوافق الاجتماعي. كما تسهّل للفرد الإقدام على مختلف أنواع الجرائم ممّا يسفر على تضاعف اللاّإنتمائية الاجتماعية وانتشار العدوانية بين أفراد المجتمع.

بالرغم من كلّ ذلك ، لا يمكننا اعتبار البيئة الثقافية عاملا مباشرا من عوامل الإجرام، وإلاّ كيف نفسّر إجرام بعض الأفراد دون سائرهم مع أنّهم يتساوون في الخضوع لنفس الظروف ؟ ولماذا يقلع بعض الأفراد عن الجريمة بعد ارتكابها ، بينما يصرّ عليها غيرهم فيعود إليها مرّة بعد أخرى ؟ يمكن القول في هذا الصدد أنّها لم توضع قاعدة تفسّر الظاهرة الإجرامية تفسيرا صحيحا ، ذلك أنّ المقصود بهذه الظاهرة المجرم والجريمة معا ، أي الفاعل والفعل ، وليس من المتصوّر أن يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر.

من هنا يبرز ضيق نظرة علماء الإجرام والباحثين في تفسير التأثير الإجرامي للثقافة ، إذ أنّهم نظروا إلى أسباب الجريمة من زاوية اجتماعية وحصروا أسباب الظاهرة في العوامل الثقافية وحدها. إلاّ أنّه كان ينبغي تحليل هذه الظاهرة الإجرامية على أنّها نابعة من فرد يعيش في مجتمع ، ومؤدّى ذلك اعتبارها ظاهرة فردية اجتماعية في آن واحد.

إنّ الظاهرة الإجرامية يصعب بحسب طبيعتها تفسيرها تفسيرا أحاديا ، والذي يرجعها إلى عامل معيّن أو إلى مجموعة عوامل معيّنة ، لذا لا بدّ من ردّ الجريمة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة معا ، ومن هذه العوامل ما هو متصل بشخصية الفرد نفسه ومنها ما هو مرتبط بالبيئة المحيطة به. ومعنى ذلك أنّه لا يمكن النظر إلى الفرد منعزلا عن البيئة ، أو النظر إلى البيئة دون مراعاة الفرد.

ويعدّ الفقيه الإيطالي **إنريكو فيري E. FERRI** أحد أبرز من اهتمّوا بتحليل وتفسير الظاهرة الإجرامية استنادا للاتجاه التكاملي وذلك بإرجاعه الجريمة إلى طائفتين رئيسيتين من العوامل ؛ عوامل فردية وهي تلك المتعلّقة بشخص المجرم وتعتبر لصيقة به ، وعوامل خارجية والّتي تتعلّق بالوسط الذي يعيش فيه الفرد وأنّ ارتكاب الجريمة ينتج بالنسبة للفرد من تفاعل هذه العوامل[1].

ومن ثمّ يمكن القول أنّ البيئة الثقافية لها تأثير غير مباشر على الظاهرة الإجرامية بصفة عامة ، والسلوك الإجرامي للفرد بصفة خاصة ، وذلك بالنسبة للأشخاص الذين يتوافر لديهم ميل أو استعداد إجرامي إذ أنّ أي عنصر من عناصر البيئة الثقافية قد يكون منبها أو مثيرا للرغبات المكبوتة الّتي يمكن أن تظهر في سلوكات إجرامية.

---

[1] – انظر ،

- R. GASSIN, *Criminologie, librairie*, Dalloz, Paris, 4ème éd, 1998, p. 155 – 157.

– بالنسبة لتفسير مجمل حركة الإجرام في المجتمع ، يرى **فيري** أنّ تظافر هذه العوامل في مجتمع معيّن وخلال مرحلة زمنية معيّنة نشأ عنه ما أسماه بقانون التشبع الإجرامي La loi de la saturation criminelle ومؤدّى هذا القانون – المشابه لقانون الكثافة في علم الكيمياء – أنّ اقتران مجموعة الظروف اجتماعية بعوامل أخرى فردية خاصة ببعض الأشخاص من شانه أن يفرز في مجتمع معيّن عدد من الجرائم لا يقلّ ولا يكثر ومفاد ذلك أنّ المجتمع قد بلغ بهذا العدد من الجرائم درجة التشبع الإجرامي.

الملاحق

قائمة الملاحق

1- ملحق 01 : قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 52-13 والمتعلّق بثقافة السلام .....ص. 122 .

2- ملحق 02 : نتائج الدراسة الميدانية الّتي أجريت على فئة الجانحين الأحداث.....ص. 124 .

3- ملحق 03 : منشورات تفسّر سوء فهم الدين والتعصب المفضي إلى الإجرام .....ص. 128 .

الملحق رقم 01

قرار صادر عن الجمعية العامة

للأمم المتحدة رقم 52-13

والمتعلّق بثقافة السلام

الملحق رقم 01

٥٢ / ١٣ ثقافة السلام

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وإلى مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وإذ تشير أيضا إلى أن إنشاء منظومة الأمم المتحدة ذاتها، على أساس قيم وغايات يشارك فيها الجميع، يشكل عملا كبيرا نحو التحول من ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة السلام واللاعنف،

وإدراكا منها أن مسعى الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب يحتاج إلى التحول نحو ثقافة للسلام، تتشكل من قيم واتجاهات وتصرفات تعبر عن التفاعل والتكافل الاجتماعيين وتستوحيهما على أساس من مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية وجميع حقوق الإنسان والتسامح والتضامن، وتنبذ العنف، وتسعى إلى منع نشوب المنازعات عن طريق معالجة أسبابها الجذرية، وحل المشاكل بالحوار والتفاوض، وتضمن لهذه الأجيال الممارسة الكاملة لجميع الحقوق، وسبل المشاركة التامة في عملية التنمية لمجتمعاتها،

وإذ تشير إلى قراراتها ٥٠ / ١٧٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١ / ١٠١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن ثقافة السلام، و ٥١ / ١٠٤ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن عقد الأمم المتحدة للتثقيف والأنشطة الإعلامية في مجال حقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ أن تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن الأنشطة التربوية المضطلع بها في إطار المشروع المعنون "نحو ثقافة للسلام" والمتضمن عناصر لمشروع إعلان مؤقت وبرنامج عمل عن ثقافة السلام[1]، يشير إلى أن موضوع التحول من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام يحظى بأولوية النظر من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإلى أن منظومة الأمم المتحدة تروج له أيضا على صعد كثيرة وهي تخطو نحو القرن الحادي والعشرين،

١ - **تحيط علما** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[1]، المحال إليها من الأمين العام، والمقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٥١ / ١٠١، والذي يندرج في إطار إجراءات الأمم المتحدة لبناء السلام، بما فيها عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥ - ٢٠٠٤، وسنة الأمم المتحدة للتسامح، وبرامج عمل المؤتمرات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة؛

٢ - **تدعو إلى** ترويج ثقافة للسلام تقوم على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح، وإلى ترويج التنمية والتثقيف من أجل السلام، والتدفق الحر للمعلومات، ومشاركة أكبر للمرأة بوصف ذلك نهجا أساسيا لمنع العنف والنزاعات، وإلى بذل الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف السلام وتوطيده؛

٣ - **تلاحظ أن** التقرير يتضمن ما يلي:

(أ) عناصر لمشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام يتضمن الأساس التاريخي لثقافة السلام ومعناها ودلالتها، والمجالات الكبرى والأطراف الفاعلة الرئيسية لتعزيزها؛

(ب) عناصر لبرنامج عمل يتضمن الأهداف ذات الصلة والاستراتيجيات والإجراءات اللازمة لتنفيذ كل هدف من هذه الأهداف؛

(ج) عرض التقدم الذي تحرزه المشاريع في إطار المشروع المتعدد التخصصات المعنون "نحو ثقافة للسلام"؛

٤ - **تطلب إلى** الأمين العام، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومع مراعاة المناقشات في الجمعية العامة والاقتراحات المحددة المقدمة من الدول الأعضاء والتعليقات التي تكون قد أبدتها الدول الأعضاء، في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورتها التاسعة والعشرين، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا موحدا يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام؛

٥ - **قرر أن** تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين بندا بعنوان "ثقافة السلام".

الجلسة العامة ٥٠
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

(١) A/52/292، المرفق.

العودة إلى صفحة الاستقبال

الملحق رقم 02

نتائج الدراسة الميدانية الّتي أجريت

على فئة الجانحين الأحداث

الملحق رقم 02

نتائج الدراسة الميدانية الّتي أجريت على فئة من الجانحين الأحداث - تتراوح أعمارهم ما بين 14 و17 سنة بالمركز المتخصص بإعادة التربية وحماية الأحداث الجانحين ببلدية الحناية ولاية تلمسان.

الجدول رقم(1) يوضح الحالة التعليمية للجانحين الأحداث.

الرقم	المستوى الدراسي	العدد	النسبة المئوية
1	السنة الأولى أساسي	02	% 08
2	السنة الرابعة أساسي	02	% 08
3	السنة الخامسة أساسي	03	% 12
4	السنة السادسة أساسي	07	% 28
5	السنة السابعة أساسي	01	% 04
6	السنة الثامنة أساسي	01	% 04
7	السنة التاسعة أساسي	02	% 08
8	السنة الأولى ثانوي	02	% 08
9	بدون تعليم	02	% 08
10	غير مبيّن	03	% 12

الجدول رقم (2) يوضح نوع الجريمة المرتكبة من قبل الجانحين الأحداث.

الرقم	نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية
1	سرقة	12	% 48
2	مشاجرة	04	% 16
3	اختطاف	02	% 08
4	إدمان على الغراء	02	% 08
5	تخريب	02	% 08
6	ضرب الأصول	01	% 04
7	غير مبيّن	02	% 08

الجدول رقم (3) يوضح نوعية الأنشطة ووسائل قضاء الفراغ الّتي يفضل الأحداث الجانحين استخدامها أكبر من غيرها.

الرقم	وسائل وأنشطة قضاء الفراغ	العدد	النسبة المئوية
1	مشاهدة التلفزيون	16	% 64
2	الاستماع إلى الموسيقى	03	% 12
3	التنـــزه	02	% 08
4	ممارسة الرياضة	02	% 08
5	المطالعة	01	% 04
6	لا شيء	01	% 04

الجدول رقم (4) يوضح نوعية البرامج المفضلة لدى فئة الأحداث الجانحين لمشاهدتها أكثر من غيرها.

الرقم	نوعية البرامج المفضلة	العدد	النسبة المئوية
1	أفلام العنف	20	% 80
2	المباريات الرياضية	02	% 08
3	الأشرطة التربوية	01	% 04
4	رسوم متحركة	01	% 04
5	أغاني	01	% 04

الجدول رقم (5) يوضح الوازع الديني لدى فئة الجانحين الأحداث.

الرقم	الوازع الديني	العدد	النسبة المئوية
1	لا يؤدون الصلاة	19	% 76
2	يؤدون الصلاة بطريقة غير منتظمة	04	% 16
3	يؤدون الصلاة	02	% 08
1	يصومون	24	% 96
2	لا يصومون	01	% 04
1	من يعرف أنّ الجريمة سلوك اجتماعي نهى عنه الشرع	24	% 96
2	من لا يعرف	01	% 04

الجدول رقم (6) يوضح الحالة النفسية للجانحين الأحداث.

الرقم	الحالة النفسية	العدد	النسبة المئوية
1	من يشعرون بالندم	16	% 64
2	من لا يشعر بالندم	09	% 36
1	من يشعر بالضيق والضجر من الناس بعد خروجه من المركز.	23	% 92
2	من لا يشعر بذلك	02	% 08

الملحق رقم 03

منشورات تفسّر سوء فهم الدين

والتعصب المفضي إلى الإجرام

51 Mankidh, Juin 1995

Au Nom de Dieu le Clément le Miséricordieux

Front Islamique du Salut
Armée Islamique du Salut

Communiqué N 3

" *Ceux qui ont vécu avant eux, certes, ont comploté, mais Allah attaqua les bases mêmes de leur bâtisse. Le toit s'écroula au dessus d'eux et le châtiment les surprit d'où ils ne l'avaient pas pressenti* ".
(Coran XVI, 26).

Comme à chaque fois où une initiative en faveur du peuple algérien est lancée, l'annonce de la désignation d'un émir national de l'Armée Islamique du Salut a plongé la junte terroriste dans le désarroi. Incapable d'imposer sa logique par la force matérielle, elle s'est réfugiée dans la rumeur, la propagande et la guerre psychologique.

Confirmant sa fidélité à la direction historique et légitime attachée à la ligne authentique du FIS et soucieuse de lever l'ambiguité née de la désignation d'un émir national, l'Armée Islamique du Salut porte les clarifications suivantes à l'intention de l'opinion publique interne et internationale :
Les positions et les décisions capitales sont prises par la direction du parti représentée par :

1. Les chouyoukh Abassi Madani et Ali Benhadj -qu'Allah facilite leur libération.
2. L'Armée Islamique du Salut représentée par son émir national le cheikh Madani Mezerag.
3. Les chouyoukh mis en liberté.
4. L'Instance Exécutive du FIS à l'étranger représentée par le cheikh Rabah Kébir.

" *Et dis : " La vérité est venue et l'erreur a disparu. Car l'erreur est destinée à disparaître* "."
(Coran XVII, 81).

L'Emir national
Madani MEZERAG

بسم الله الرحمن الرحيم

الجبهة الإسلامية للإنقاذ
الجيش الإسلامي للإنقاذ

بيان رقم ٣

قال تعالى : « قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم وأتاهم العذاب من حيث لا يشعرون ».
سورة النحل .

بعد أن أعلن عن أمير وطني للجيش الإسلامي للإنقاذ أصيبت الطغمة المرتدة بصدمة كبيرة وأدركت أن وجودها بدأ ينهار، فحركت أبواقها الإعلامية لتبث الإشاعة والدعاية ، وهذا كلما أحست بأمر يعود بالخير على الشعب الجزائري المسلم ، فحين تعجز القوة المادية عن النيل من القيادة فليس أمامها إلا الحرب المعنوية .

وعليه فإن الجيش الإسلامي للإنقاذ يوضح للرأي العام الداخلي والخارجي وهذا رفعا للبس الذي طغى على تعيين أمير وطني بالنيابة عن المشايخ . إن هذا يدل على وفاء الجيش الإسلامي للإنقاذ لقيادته التاريخية والشرعية الثابتة على الخط الأصيل .

وأن كل المواقف والقرارات المصيرية تتخذ من قبل القيادة الممثلة في :
١. الشيخان عباسي مدني وعلي بن حاج أطلق الله سراحهما .
٢. الجيش الإسلامي للإنقاذ الممثل في أميره الوطني الشيخ مدني مزراق .
٣. الشيوخ المفرج عنهم .
٤. الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالخارج الممثلة في الشيخ رابح كبير .

« وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ».

الأمير الوطني
مدني مزراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه و سلم تسليما

الجماعة الإسلامية المسلحة

﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم و يخزهم و ينصركم عليهم و يشف صدور قوم مؤمنين﴾

بيان حول لقاء الأحزاب

قال تعالى : ﴿ يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي و جعلته بينكم محرما فلا تظالموا ﴾

سعيا منها للحفاظ على مصلحة الأمة و تجنيبها المزيد من الحروب، تعلن الجماعة الإسلامية المسلحة عن استعدادها لوقف الحرب في حالة امتثال النظام للمطالب الواردة في وثيقة الأحزاب المجتمعة في لبرمايل.

و تعلن الجماعة الإسلامية المسلحة أنها ساهمت في تحضير هذه الوثيقة من خلال استشارة الشيخ عباسي مدني و الأخ أنور هدام قبل عقد الإجتماع.

و إلى ذلك تضيف الجماعة جملة من المطالب، وهي

أولا: إطلاق سراح الأخوين سيد الحق لعبايدة و أحمد الوذ فورا و دون شرط او قيد.

ثانيا: تطبيق شرع الله في الجزائر المسؤولين عن تعطيل المشروع الإسلامي في أرض الجهاد و الإستشهاد.

ثالثا: حل كل الأحزاب الشيوعية و الملحدة ليكون ذلك دليل من النظام على محاربته لأعداء الدين.

فإذا نفذ النظام كل هذه المطالب، تلتزم الجماعة الإسلامية المسلحة بوقف الحرب في حالة صدور نداء من الشيخ علي بن حاج في هذا الشأن.

﴿يأيها الذين آمنوا اتقوا الله و كونوا مع الصادقين﴾

أمير الجماعة الإسلامية المسلحة

أبو عبد الرحمن أمين

LETTRE AUX MOUDJAHIDINE

Frères moudjahidine des compagnies combattantes à travers le territoire national :

Vous, qui avez troqué vos personnes à Dieu, qui soulèvez l'étendard de l'Islam ensanglanté par le sacrifice des martyrs parmi vous, le conduisant au grand secours mu- et à la victoire éclatante - Que Dieu la permette - au moment où de nombreux sulmans retiennent leur sang et leurs biens par avarice.

Vous, qui êtes libérés des séductions et des désirs de la vie, qui êtes contentés de la vie dure dans le sentier de Dieu, désirant seulement l'agrément et la satisfaction d'Allah :

« فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به، وذلك هو الفوز العظيم » سورة التوبة الأية112

" Réjouissez-vous du troc que vous avez troqué ! Voilà l'énorme succès ! "
(Coran IX, 111).

L'Armée Islamique du Salut vous appelle, plus que par le passé, à s'unir, souder les rangs et purifier vos intentions envers Dieu conformément à l'orientation divine:

« إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كانهم بنيان مرصوص » سورة الصف الأية4

" Oui, Dieu aime ceux qui combattent dans Son sentier en rang serré comme s'ils étaient un édifice plombé " (Coran LXI, 4).

Ceci ne peut être réalisé que dans une unité globale, précédée de l'unité du programme et de vision selon un projet de djihad légitime dont les jalons sont clarifiés, les buts désignés, les principes nets et les moyens clairs.

L'Armée Islamique du Salut vous appelle à vous méfier de la "jurisprudence des services de sécurité" qui n'ont de but que défaire nos rangs, couler le djihad, porter préjudice aux moudjahidine, les pousser à l'affrontement fratricide et ainsi leur faire perdre l'opportunité historique de concrétiser les aspirations de la nation.

Faites attention aux éléments douteux qui se sont faufilés parmi vous, qui s'attelent à mettre les moudjahidine sur la mauvaise voie, à traiter certains parmi eux d'impies sans preuve ni indication. Ces éléments, qui ont été formés spécialement pour jouer ce rôle, ont pu infiltrer les lignes par différents moyens et ont commencé à émettre des avis religieux qui n'ont de preuve que le doute, la haine et ce qui passionne les âmes. Ils répandent qu'une proportion importante des moudjahidine est "un groupe égaré qu'il faut combattre" poussant ainsi à la sédition parmi les moudjahidine; Ce qui fait l'affaire des forces de la tyrannie. Quelle est juste la parole de notre prophète - Que le salut de Dieu soit sur lui - :

« الفتنة نائمة لعن الله من إيقظها »

La sédition est dormante. Est maudit celui qui la reveille

Ils répandent aussi que le peuple est idolâtre et quelque fois " taghout " (tyran). Ils ne cessent de lui comptabiliser les péchés simples et les petites erreurs qu'on peut corriger d'une bonne parole, de la sagesse, de bonne prédication et du bon exemple. Ce peuple qui s'est soumis à Dieu depuis des siècles, qui a prouvé son allégence à Dieu, son attachement à sa religion et son désaveu des mécréants à plusieurs reprises par des révolutions glorieuses dont la dernière est celle de Novembre 54. Il a réitéré son attachement à sa religion en choisissant le projet Islamique lors des dernières élections.

Et voilà qu'il la renouvelle en soutenant le djihad et les moudjahidine, en sacrifiant ses biens pour la cause sans tenir compte du terrorisme et de la repression imposés par les "caporaux de Lacoste".

Après tout ça, il est ignoble de vouloir traiter ce peuple de "taghout". Pourtant, c'est et ce que certains "moudjahidine" ont réservé à ce peuple qui leur a donné confiance allégence ! Rappelez-vous le verset coranique :

« هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » سورة الرحمن الآية 59

" Quoi ! y a t-il autre salaire à la bienfaisance, que la bienfaisance ? "
(Coran LV, 59).

Soyez vigilants et faites attention au complot bas qui se trame dans l'ombre par certains cercles franco-juifs haineux pour être exécuté par les "caporaux de Lacoste" et leurs vassaux dont on a parlé précédemment.

Sachez - que Dieu nous accorde sa miséricorde et nous accepte dans son paradis - que le djihad n'est pas un suicide, que ceux qui se trouvent dans une impasse entreprennent comme solution, ceux-là sont les misérables; ni une vengeance destinée à ceux qui veulent régler des comptes, ceux-là sont les haineux; ni une aventure à l'issue incertaine entreprise par les aventuriers et les bannis; ni un mouvement anarchiste qui recrute tous les fuyards et têtes brulées sans critère ni reglement;

ni point d'honneur aveugle tel que pratiqué par les ignorants; ni une précipitation aveugle vers l'avant ce qui signifierait un manque de vision et de programme. Le djihad est une obligation que vous avez l'honneur de raviver; c'est l'apogée de l'Islam qu'Allah vous a choisis pour que vous soyez un exemple aux révoltés désireux d'évoluer vers les valeurs du droit, de la justice et de la liberté, c'est la consolidation de la religion de Dieu en nous-mêmes, dans notre peuple et partout sur terre suivant l'ordre divin :

« وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين » سورة البقرة الآية 192

" *Et combattez-les jusqu'à ce qu'il n'y ait plus de persécution et que la religion soit à Dieu. S'ils cessent, donc, plus d'hostilité; sauf contre les prévaricateurs* "
(Coran II, 192).
C'est porter secours aux opprimés, défendre leur religion, leurs biens et leur honneur, conformément à l'appel de Dieu :

« وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا ، واجعل لنا من لدنك نصيرا » سورة النساء الآية 74

" *Et qu'avez-vous à ne pas combattre dans le sentier de Dieu, alors qu'il y a les faibles d'entre hommes et femmes et enfants qui disent : Seigneur ! fais-nous sortir de cette cité, prévaricatrice en ces gens; et assigne-nous de Ta part un patron, et assigne-nous de Ta part un secoureur* ". *(Coran IV, 74).*
C'est aussi une riposte à l'agression, conformément à l'orientation divine :

« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله ، واعلموا أن الله مع المتقين » سورة البقرة الآية 193

" *Donc, quiconque transgresse contre vous, transgressez contre lui à transgression égale. Et craignez Dieu. Et sachez que, oui, Dieu est avec les pieux*" *(Coran II,193);*
C'est une action contre l'oppression des prévaricateurs, conformément à l'autorisation divine :

« أذن للذين يقاتلون أنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله » سورة الحج الآيتين 37, 38

" Toute autorisation est donnée à ceux qui sont combattus, parce que vraiment ils sont lésés et Dieu est capable, vraiment, de les secourir, à ceux qui ont été expulsés de leurs demeures, sans droit, sauf qu'ils disaient : Dieu est notre Seigneur ".
(Coran XXII, 37/38).
C'est une action pour la levée de toute entrave opposée à l'appel à Dieu, l'appel à sortir les gens de l'adoration des personnes à l'adoration du seigneur des personnes. C'est une action pour la libération des mosquées pour qu'elles soient dédiées à Dieu et Dieu seulement :

« ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز » الحج الآية 38

" Si Dieu ne repoussait pas les gens les uns par les autres, les ermitages seraient démolis, et aussi les synagogues et les oratoires et les mosquées où le nom de Dieu est beaucoup rappelé et très certainement, Dieu secourt ceux qui Le secourent; Certes oui, Dieu est fort, puissant ". (Coran XXII, 38).
Le djihad est aussi l'instauration de la justice qui manque tellement ces jours-ci dans tous les compartiments de la vie :

« لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب ليقوم الناس بالقسط، وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب، إن الله قوي عزيز » سورة الحديد الآية 24

" Très certainement, Nous avons envoyé Nos messagers accompagnés de preuves et fait déscendre avec eux le Livre et la balance, afin que les gens établissent la justice. Et Nous avons fait déscendre le fer où se trouve une dure rigueur aussi bien que des avantages pour les gens. Afin également que Dieu sache qui, dans l'invisible, Lui porte secours, ainsi qu'à Ses messagers. Oui, Dieu est fort, puissant. "
(Coran LVII, 24).

Frères moudjahidine :

Le djihad est une obstination consciente au principe, une grande patience aux aversions, une forte persévérance devant les difficultés, une sincerité dans le combat, un contentement de son destin, un traitement humain de l'ennemi, une lutte contre les agresseurs et leurs fantoches, une présence lors des sacrifices, une sobriété devant le butin, une abstinence devant les plaisirs et une abstention devant

« الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله ، والله ذو فضل عظيم ، إنما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين » سورة آل عمران الآيتين 175/174

" C'est eux à qui l'on disait : oui, les gens se sont rassemblés contre vous, craignez-les. Cela accrut leur foi et ils dirent : Dieu nous suffit, Il est la meilleure garantie. Ils revinrent donc avec un bienfait de la part de Dieu. Et une grâce : nul mal ne les toucha, et ils suivirent l'agrément de Dieu. Et Dieu est détenteur d'énorme grâce. Rien d'autre. C'est le diable qui vous fait peur de ses clients. Vous n'avez donc qu'à n'avoir pas peur d'eux. Mais ayez peur de Moi, si vous êtes croyants "
(Coran III, 174/175).

Frères moudjahidine :

Nous vous aimons tous en Dieu. Nos coeurs reflètent ce que doit être dans le coeur d'un musulman à l'égard de son frère à savoir l'amour, la miséricorde et l'humilité. Nous mettons tout en oeuvre pour nous unifier autour d'un projet légitime de djihad qui soit clair et dont les objectifs sont désignés.

Frères moudjahidine :

Soyez patients, car la patience est la clé du secours. Soyez endurants, car le combat est long et décisif. Tenez ferme, car l'ennemi est malicieux, il ne respecte à votre égard ni parenté ni foi jurée. Craignez Dieu, car la crainte de Dieu est l'arme des opprimés et l'étendard des croyants et la voie des moudjahidine vers Dieu :

« يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون »
سورة آل عمران الآية 200

"Ô croyants ! De l'endurance ! Luttez d'endurance, tenez ferme et craignez Dieu. Peut être serez-vous gagnants". (Coran III, 200).

General Commandment
Appeal for Jihad!

Praise be to Allah the Cherisher and Sustainer of the worlds and may peace and blessings be upon His prophet,his family, his companions, the followers and those follow them with goodness until the day of judgement.

The Islamic Salvation Army (AIS) leadership in its exoneration of obligation before Allah, the Algerian people and History and from its sense of the Historical responsibility that lies on its shoulders in order to attain with the Algerian people, the great objective of constructing the Islamic State, took the initiative of sending correspondences to many parties in the country so that each one take a stand toward what the Algerian people are enduring of sufferance, murders, displacement, exile, which has caused hundreds of thousands of orphans, thousands of widowers and thousands of mothers having lost their children... all this because of the chosen option of an Islamic State amongst others on the 26/12/91 such that all will live under the protection of the Islamic legislation. And this can only show how deep is the people aspiration and the complete readiness in sacrificing the most valuable for the sake of the Faith.

The preachers of hatred and atheism have become sophisticated in varying their war methods against the Algerian people; They are no longer satisfied with mass murders which have targeted thousands of innocent civilians who were kidnapped from their homes and their bodies thrown in the streets, in front of the mosques, and in public discharges, but they are following the steps of the French colonialism. They are now forcing people in remote regions to hold arms against the sons of their own people. This is what has happen during the French colonialism which has equipped 50 000 "Goumis" (Algerian traitors) to fight the heroes of independence, but this policy did not succeed and Algeria has become independent, praise be to Allah, despite their dislike of it.

As for the media war, it has recently reached its climax by emphasis on two elements:

- First concerning the imaginary victories which were attributed to the Junta forces in Ain Defla and Jijel in particular and in which even the western media were mislead and reported about the use of warplanes and bombardments as if it was not well known that the the air bombardments have been going on since 1993 They should ask regions like Ouled Chebaba, Collo, Oued Azzouhour (Skikda), Seraidi (Annaba), the montains of Guelma, Souk Ahrass and Miha , Ouled Askar, Bani Khatab, Sadat and Azan.. in jijel, and Ain Kercha and other territories in Oum El Bouaghi and in Batna and the list is still long.

- As for the second point, it is related to to the false communiques attributed to the Islamic Salvation Army sometimes, and

to other armed organisations another time and which project to its reader the illusion that a raging war is taking place between the different armed sections and all this in order for the "hired media" to conclude for their audiences that the Mujahedeen are exterminated and that there is only few elements left.
The Army in which Prayer is established, the Quran is read and the Name of the Merciful is praised, can only last and be victorious with the will of Allah.
So Oh! Muslim Algerian People! Join the callers to the Merciful and answer the brothers call and walk with the convoy of the braves! Today is a day of struggle (Jihad) that will assure Safety; Either Victory that establishes Justice and remove injustice and oppression or Martyrdom with the immortals.

The AIS General Commandment.
--oo0oo--
Jihad operations

"we don't like to " beat around the bush ", we prefer clarity and frankness even if it means to be hanged for what we believe to be a duty and a right. The struggle against the regime of the military junta has become a legitimate and lawful duty as demonstrated previously, in order to grab the right of the people to freely choose."
[Shaykh Abu Abdelfatah ALI BELHADJ in " Fasl el kalam fi mouajahate dolm el hokam" ("The conclusive criterion in confronting injustice from the rulers "). page 303. Book written from cell No 09 in the Blida Military jail. 1992]

Following are some Jihad operations in their final outcome since the month of March 95;
Jijel province (wilaya):
- Ouled Askar: On the 19/03/95, the Mujahedeen have set up an ambush to a junta supply convoy composed of a Landrover vehicle and a military truck in the region of Azioutna. The operation resulted in the death of the armed militia chief by the name of "Belghoul Salah" and his deputy and an officer with a rank of captain as well as a group of 16 to 20 junta soldiers. The Mujahedeen collected 5 Kalashnikovs and 16 boxes of ammunition.
It is to not that the traitor "Belghoul Salah" has said in the town of Belhadaf that : "I am still to live for another fifty years and do this and do that to the Mujahedeen". The region inhabitance have estimated that he has live almost exactly fifty hours after his threat.
- On the 19 and 20/03/95, in the first day the Junta troops tried to attack the region from different positions using helicopters but as soon as the news from Azioutna came, the helicopters moved to that region to take their dead colleagues. And despite that, a

Mujaheed was able to shot dead one of the Junta soldier.
On the second day, the Junta troops repeated the operation using two combat helicopter. As soon as the passed through the first Mujahedeen point, they became the target of bullets firing which caused three Junta soldiers death. The Mujahedeen then blow four bombs which caused many casualties in the Junta ranks. The same region was the theatre of many Mujahedeen operations during the month of April and in particular at the beginning of the month among them:
• 13 Junta soldiers were shot dead. As a result the Junta troops started bombarding the region from the National road as well as from the secondary routes.
• 7 Junta soldiers were killed when the Junta troops tried to approach the region.
• 21 junta soldiers were killed in when the Junta troops tried to "comb" the region.
• 3 junta soldiers were killed in a bomb explosion near Ouled Yahyia (El Ansour).
- On the 15/04/95, two Junta collaborators from Boubazile were killed in the region of El Milia. It is to note that one of the two have actively taken part with the Junta troops in many combing operations. As usual, the Junta took revenge on civilians and took 11 of them. Some were killed and some are still prisoner in the Junta hands.
- On the 14/06/95 at half past five in the afternoon near the locality of Belhadef, a group of Mujahedeen from the AIS have executed an operation in which three junta soldiers were killed, a Klashikov and a loader. All this operation took about a minute and took place at about 200 meters from a Junta barracks. The Junta took revenge on civilians by killing two and wounding another.
Skikda province (wilaya):
The mujahedeen of the AIS have executed many operations in the province of Skikda among them.
-On the 03/03/95, the mujahedeen have set an ambush to a landrover Junta vehicle using bombs in the region of Kerkara. The result was three Junta soldiers dead amongst them an officer with the rank of lieutenant.
- A Junta collaborators were executed in the region of Baunafra on the 08/03/95.
- In the region of kanouah the Mujahedeen were victim of a Junta night attack. One of the brother was slightly wounded. After the medical aid, the brother went back to the place of the attack and shot dead a junta officer having a rank of lieutenant. The brother rejoined his base safely.
- On the 10/03/95 and in the region of Ouled Attia, the Mujahedeen have executed the Junta chief of the armed militia.
- On the 21/04/95 and in the locality of Boukaroun, the Mujahedeen have attack Junta soldiers barracks. There were heavy crossfire and

أخبار الجهاد

يقول الله تعالى: ﴿ولا تحسبنّ الله غافلاً عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار﴾.

إن الله يُمهل ولا يُهمل. جاء في المجلة «لي.لي.يو» الباريسية ان رئيس الأركان الطغموية الجنرال المجرم لعماري نجا من محاولة اغتيال قبل أربعة أسابيع في الجزائر، وذلك عندما وضعت سيارة مفخخة على الطريق المؤدي الى وزارة الدفاع الطغموية وسط الجزائر العاصمة لكن السيارة لم تنفجر! لم تعرف.. ومع ذلك أمطر موكب الجنرال المجرم لعماري من الرصاص لكنه لم يصب!

* ملاحظة: في الصفحة التالية بيانان مهمان الاسلامي للانقاذ.

العمليات الجهادية

• **بوقرة**: انفجرت قنبلة عند مرور قافلة للقوات الخاصة قتل على الرها ٦ طواغيت وجرح ٥ وغنم المجاهدون بفضل الله كمية معتبرة من الاسلحة والذخيرة.

• **الاربعاء**: انفجرت قنبلة عند مرور دورية تابعة لقوات البحار، دمرت على الرها سيارة مدرعة وقتل جميع من كان بداخلها

• **رغاية**: قضى المجاهدون على مفتش للشرطة وغنموا مسدسه من نوع بيريطا.

• **عين بسام**: تم القضاء على ٣ خونه يعملون في شرطة البلدية وغنم المجاهدون مسدس رشاش من نوع مات ٤٩ و بندقيتين من نوع سيمينوف.

• **حي فايزي**: نصب المجاهدون كميناً محكماً لدورية تابعة للقوات الخاصة للشرطة حيث قتلوا منهم ٤ وجرح عدد آخر كما تم غنم ٣ رشاشات من نوع كلاشينكوف.

• **باب الزوار**: تم بحمد الله القضاء على ٣ طواغيت في الشرطة وغنم المجاهدون مسدسين من نوع بيريطا.

• **خميس مليانة**: تم تدمير المحوّل الكهرباتي في المدينة.

• **المعصومة**: تم القضاء على ٣ طواغيت تابعين للحرس البلدي وغنم سلاحهم. وكذلك قضى المجاهدون على وشاي (بياع) كان يعمل معهم ضد المجاهدين.

• **بلكور**: تم القضاء على محافظ للشرطة وغنم سلاحه: كما قضى المجاهدون عل عضو في المخابرات العسكرية برتبة ملازم أول.

• **بوزريعة**: تم بحمد الله القضاء على طاغوت تابع للقوات الخاصة وغنم سلاحه.

• **أولاد فايت**: تم القضاء على شرطيين وغنم مسدسين من نوع بيريطا، كما تم القضاء على مخبر (بي بالدليل تعاونه مع العدو.

• **الحراش**: تم بحمد الله القضاء على مفتشين أمام مقر البريد كما تم القضاء على مُتاجر في الآ المخدرات.

• **الشراقة**: تم القضاء على ضابط في المخابرات وغنم سلاحه. وكذلك في عملية مماثلة قتل المجاهدون

• **الزرّدكة**: (منطقة تقع بين عليليزان ومعسكر).

في الاسبوع الماضي، خوصرت جماعة تابعة لحز الإسلامي. وكان عددهم ٣٠ فرداً، لمدة ثلاثة أيام الموالي جاءت إمدادات من المجاهدين من منطقة اخرى الله على جنوده وكسر الحصار. واستشهد، إن شاء الله نسأل الله أن يرزقهم الفردوس الاعلى.

لكن جنود الرحمن لقنوا العدو درساً لن ينساه قضوا على مائة (١٠٠) عسكري وجرح باقي المجاهدي بإذن الله.

• **الضهرة**: تم القبض على ١١ عضواً من الميلي منهم سلاحهم واطلق سراحهم لأن السبب في الحرا الى الضغط الذي كانت تسلطه الطغمة عليهم. لكن على (٤٥) عسكرياً في منطقة أولاد الخاح

• **الارض البيضاء**: (هذه المنطقة توجد في ضر تربص العدو لبعض الإخوة المجاهدين في حين غفلة و مصادفة للرصاص قد تتبعتهم من الخلف فتربوا منهم بالوقوف. لكن المجاهدين لا يعرفون لغة الركوع والخ حتى سقط منهم ٤ شهداء نحسبهم كذلك ولا نزكّ أحدا ونجا ٢ من احوالنا

Chirac cautionne la junte

ame nous l'annoncions
s notre numéro 68 du 22
embre 1995 (le retour de
qua), le gouvernement
nçais relance sa politique
licatrice Le flou savam
nt entretenu pendant la
pagne électorale présiden-
e et la "neutralité" proclam-
ar Juppé et certains re-
nsables Français n'ont
ipé personne. La France a
et bien augmenté son aide
ncière et logistique aux
chistes et surtout usé, dès
ois de juin, de tous ses
ens, pour amener ses
enaires à faciliter aux puts-
tes d'Alger, l'accès aux fa-
és des institutions finan-
es internationales.

endant, le tournant, amor-
ces jours-ci, par Chirac et
gouvernement est signifi-
à plus d'un titre. Il consa-
un choix de société cont-
aux valeurs de la démo-
ie et des droits de l'homme
on comment expliquer
ge adressée par Chirac au
me dictatorial de Ben Ali
Tunisie qui ne tolère pour-
t aucune forme
position En choisissant le
me tunisien comme modèle,
résident français condamne
peuples de la rive sud de la méditerranée à faire usage de la manière forte pour accéder à ou récupérer leurs droits fondamentaux.

Depuis l'élection de monsieur Chirac et surtout depuis la vague d'attentats qui frappe le territoire français, les services de sécurité français et même quelques juges plus ou moins connus agissent en sous-traitants du régime terroriste d'Alger. Le ministre français de l'intérieur n'a-t-il pas déclaré que les autorités d'Alger mettaient constamment les investigateurs français sur de fausses pistes pour les diriger vers les opposants à la junte. Malgré cette avertissement de J.L. Debré, cette pratique continue et s'intensifie de jour en jour au mépris du droit français même. Pour couronner ses choix, Chirac vient de décider de rencontrer Zeroual au début de la troisième décade d'octobre à New-york et de rétablir les liaisons maritimes entre Marseille et Alger et ce, malgré la protestation des professionnels. Il s'agit bien sûr d'un geste politique majeur qui permet à Chirac de franchir un pas décisif dans l'aventure. Par ce fait, non seulement le gouvernement français fait le dos aux masses algériennes et aux appels répétés d'intellectuels français, en laissant de côté l'exigence de véritables élections, mais aussi il abandonne formellement ses protégés de la troisième voie pour entériner un support inopportun et injustifié à la nomenklatura militaro-politique et ses pratiques malfieuses.

> Le gouvernement français hypothèque les interêts à moyen et long terme, de son peuple et son pays.

Le pouvoir français non seulement, délivre un blanc-seing au régime tunisien mais aussi adopte sa vision sur le conflit algérien. En se comportant de la sorte, le gouvernement français hypothèque les interêts à moyen et long terme, de son peuple et son pays. Il est sûr que les Algériennes et les Algériens qui souffrent aujourd'hui de la répression imposée par les putschistes, que supporte et encourage Chirac et son gouvernement sauront reconnaître le moment venu, leurs amis des ... autres.

القضية

صدر بتخصيص
الجبهة الإسلامية للإنقاذ
الجزائر

المجلد ٢ - العدد ١٩ | نصف شهرية | أسبوع ٢٢-٢٩ ذو الحجة/٢٢-٢٩ ماي

الأنظمة العربية، التسابق إلى :
من يخون أكثر؟
من يبطش أكثر؟
من يبيع نفسه أكثر؟

مصطفى حمرة

أسئلة تطرح نفسها الآن أكثر من وقت مضى، و بصفة ألح .

و لعل أبشع صورة لهذه الأنظمة في صورة الطغمة العسكرية الحاكمة في الجزائر اليوم، بحيث تشترك مع الأنظمة الأخرى في خباثاتها لشعوبها، و تقتبلاتها الجماعية و الفردية الوحشية، واستعمالها نفس طرق "التعامل" مع المعارضة و الحريات العامة. إلا أن النظام الجزائري يفوق هذه الأنظمة بعدد القتلى في فترة لا تتجاوز أربع سنوات. أربع سنوات من الإعلان عن "الربع الساعة الأخير لاستئصال الحركة الإسلامية" حقيقة لم يصل أي نظام عربي إلى هذا الرقم القياسي منذ الخمسينات، باستثناء الإستعمار الفرنسي، في حسابنا الحالي . لأن المستقبل لا يعلمه إلا الله

إن الأنظمة العربية لتعمل بالمثل الشعبي الذي يقول : "محقورتي يا جارتي" بحيث تصوّب ضرباتها لشعوبها، لأنها غير قادرة على أن تصوبها لمن يحتل أراضيها، و يمزق ترابها، و يهينها أمام العالم أجمع . فإن هذه الأنظمة تصب جمّ غضبها على شعوبها . هذه الأخيرة التي تدفع اليوم ثمن الخيانات . و الرشوات . و الضعف . و انبطاح الحكام و بيع نفسها و عرضها لا في سوق المزاد العلني . و لكن في سوق المناقصات العلنية !

و إذ استعملت الولايات المتحدة اليوم حقها في النقض لتُوقف أي إجراء من شأنه أن يزعج إسرائيل، و إذ لم تستطع الأنظمة العربية أن تجتمع من أجل الظفر - مجرد الظفر، لأنه لا يمكنها أن تفعل أكثر من ذلك، لكونها مسلوبة الإرادة - فإن الأمة العربية تنظر كيف يُعبث بمستقبلها و تتفرج في الإنكماشات . فلم يكن العرب في تاريخهم الماضي و الحاضر أكثر ضعفا و أكثر قربا من موتهم ليس البيولوجي، و لكن الكياني، التاريخي

و السؤال الذي يجب طرحه هو كيف و لماذا وصلت الأمة العربية إلى هذا الوضع المأساوي إلى هذه القابلية للاستعمار

لعل البحث في عوامل خارجية مثل ميزان القوى في العالم، فإن السبب يكمن - في نظرنا - في تصميم الدول العربية - و بالضبط في نوعية العلاقات السياسية الأساسية بين الحكام و المحكومين بحيث رؤيت هذه العلاقات في أول الأمر، ثم أصبحت، ثم خطّطت حتى لم يبق منها شيء. و هذا الذي يجعل طرح الأسئلة السيئة التالية ملحة . و الجواب عنها أكثر إلحاحا

١- من أي شرعية تستمد هذه الأنظمة وجودها؟

٢- و إذا وُجدت انتخابات، ما نوعها؟

٣- و ما هي المصالح التي تدافع عنها هذه الأنظمة؟

من المغرب الأقصى إلى العربية السعودية، مرورا بتونس و الجزائر و ليبيا و مصر و السودان و سوريا و العراق و دويلات الخليج، فإن الشرعية الوحيدة التي تتبجح بها الأنظمة العربية هي شرعية القوة العسكرية و البطش بالشعوب. غياب الشرعية الشعبية مصطحب كذلك بغياب الحريات العامة التي تُعتبر الشرط الأساسي لحياة الشعوب و نموها الروحي و وجودها في الخط التاريخي. فهذه الأنظمة لا تستطيع تصوّر التداول على الحكم، أقل من ذلك لا تتصور أي مراقبة، بل و نقد فقط

و من أجل ملء عجز الشرعية بلجأ حكام العرب إلى استعمال كل الوسائل القمعية مهما كانت بشعة و وحشية ضد شعوبهم. هزل

و لا تزال بعض هذه الأنظمة تنظم انتخابات - حين تنظم - لأن الأمر هو عدمها - فهي الانتخابات التي أكل عليها التاريخ و شرب، إنها ٩٩ بالمائة دون حياء و لا خجل

لذلك يُعد اليوم المجتمع العربي المجتمع الذي يعيش أعنف حرب بين الحكام و الشعوب، أفتك حرب شنها الحكام على شعوبهم، حرب غير متكافئة القوى

و مادام حكام العرب مشتغلين بإدارة الحرب على شعوبهم من أجل الحفاظ على مكتسباتهم، فإنهم اليوم مشغولون ببيع آخر أسمالهم و عرض أعراضهم - إن بقي لهم عرض حتى قال فيهم المحامي فرجاس بعد تسليم كرلوس لفرنسا : إنهم اليوم يتسابقون من منهم يخون أكثر

و يزيد سعدي فنقول : من منهم يبطش و يغتال أكثر؟

و حينما يصل نظام إلى اغتيال أبنائه، و يضع سمهم حقهم في الحياة بعد ما سمهم حقهم في الحريات العامة والحياة الشريفة، حينما نظام الحرب على شعبه، مثل ما هو واقع في الجزائر و تونس، و مصر ... غزة من طرف جزء رهيب ... سلطة فلسطينية على الورق، فإنه يجد اليوم أن يتفرج فيمن يبيع نفسه من حكام العرب أكثر وبأبخس ثمن

PLATEFORME
pour une
SOLUTION POLITIQUE et PACIFIQUE
de la CRISE ALGERIENNE

Les partis de l'opposition algérienne, réunis à Rome auprès de la Communauté de S.Egidio, déclarent en ce 13 janvier 1995:

L'Algérie traverse aujourd'hui une épreuve tragique sans précédent.

Plus de trente ans après avoir chèrement payé son indépendance, le peuple n'a pas pu voir se réaliser les principes et tous les objectifs du 1er novembre 1954 et a vu s'éloigner progressivement tous les espoirs nés après octobre 1988.

Aujourd'hui, le peuple algérien vit un climat de terreur jamais égalé, aggravé par des conditions sociales et économiques intolérables. Dans cette guerre sans images: sequestrations, disparitions, assassinats, torture systématisée, mutilations et représailles sont devenus le lot quotidien des algériennes et des algériens.

Les conséquences des événements de juin 91 et du coup d'Etat du 11 janvier 1992, l'interruption du processus électoral, la fermeture du champ politique, la dissolution du FIS, l'instauration de l'état d'urgence et les mésures repressives et les réactions qu'elles ont suscitées, ont engendré une logique d'affrontement.

Depuis, la violence n'a cessé de s'amplifier et de s'étendre. Les tentatives du pouvoir de créer des milices au sein de la population marquent une nouvelle étape dans la politique du pire. Les risques de guerre civile sont réels, menaçant l'intégrité physique du peuple, l'unité du pays et la souveraineté nationale.

L'urgence d'une solution globale, politique et équitable s'impose afin d'ouvrir d'autres perspectives à une population qui aspire à la paix, la stabilité et à la légitimité populaire.

- la non implication de l'Armée dans les affaires politiques. Le retour à ses attributions constitutionnelles de sauvegarde de l'unité et de l'indivisibilité du territoire national.

- les éléments constitutifs de la personnalité algérienne sont l'Islam, l'arabité et l'amazighité; la culture et les deux langues concourant au developpement de cette personnalité doivent trouver dans ce cadre unificateur leur place et leur promotion institutionnelle, sans exclusion ni marginalisation.

- la séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire.

- la libérté et le respect des confessions

B. Mesures devant preceder les negociation

1. La libération effective des responsables du FIS et de tous les detenus politiques. Assurer aux dirigeants du FIS tous les moyens et garanties nécessaires leur permettant de se réunir librement entre eux et avec tous ceux dont ils jugent la participation nécessaire à la prise de décisions.

2. L'ouverture du champ politique et médiatique. L'annulation de la décision de dissolution du FIS. Le plein rétablissement des activités de tous les partis.

3. Levée des mesures d'interdiction et de suspension des journaux des écrits et des livres, prise en application du dispositif d'exception.

4. La cessation immédiate, effective et vérifiable de la pratique de la torture.

5. L'arret ds exécution des peines capitales, des exécutions extra-judiciaires et des représailles contre la population civile.

6. La condamnation et l'appel à la cessation des exactions et des attentats contre les civils, les étrangers et de la destruction des biens publics.

7. La constitution d'une commission indépendante pour enqueter sur ces actes de violence et les graves violations des droits de l'Homme.

C. Retablissement de la paix

Une dynamique nouvelle pour la paix implique un processus graduel, simultané et négocié comprenant:

- d'une part des mésures de détente réelles: fermeture des camps de sureté, levée de l'état d'urgence et abrogation du dispositif d'exception.

- et d'autre part un appel urgent et sans ambiguité pour l'arret des affrontements. Les Algériennes et les Algériens aspirent au retour rapide de la paix civile. Les modalités d'application de cet engagement seront détérminées par les deux parties en conflit avec la participation active des autres partis représentatifs.

Cette dynamique exige la participation pleine et entière des forces politiques représentatives et pacifiques. Celles-ci sont en mesure de contribuer au succès du processus en cours et assurer l'adhésion de la population.

D. Le retour a la legalite constitutionnelle

- les partis s'engagent à respecter la Constitution du 23 février 1989. Son amendement ne peut se faire que par les voies constitutionnelles.

E. Le retour a la souveraineté populaire

Les parties prenantes aux négociations doivent définir une légalité transitoire pour la mise en oeuvre et la surveillance des accords. Pour cela elles doivent mettre en place une Conférence nationale dotée de compétences réelles, composée du pouvoir effectif et des forces politiques représentatives.

Cette Conférence définira:

les structures transitoires, les modalités et la durée d'une période de transition, la plus courte possible, devant aboutir à des éléctions libres et pluralistes qui permettent au peuple le plein exercice de sa souveraineté.

La libérté de l'information, le libre accès aux médias et les conditions du libre choix du peuple doivent être assurés.

Le respect des résultats de ce choix doit être garanti.

F. GARANTIES

Toutes les parties prenantes à la négociation sont en droit d'obtenir des garanties mutuelles.

Les partis, tout en gardant leur autonomie de décision:

s'opposent à toute ingérence dans les affaires internes de l'Algérie.

dénoncent l'internationalisation de fait qui est le résultat de la politique d'affrontement menée par le pouvoir.

ils demeurent convaincus que la solution de la crise ne peut etre que l'oeuvre exclusive des algériens et doit se concrétiser en Algérie.

ils s'engagent à mener une campagne d'information auprès de la communauté internationale pour faire connaitre l'initiative de cette plateforme et lui assurer un soutien.

décident de lancer une pétition internationale pour appuier l'exigence d'une solution politique et pacifique en Algérie.

ils appelent la communauté internationale à une solidarité agissante avec le peuple algérien.

décident de maintenir les contacts entre eux en vue d'une consultation et d'une concertation permanentes.

pour la LADDH Abdennour ALI YAHIA

Pour l'FLN	Abdelhamid MEHRI
pour l'FFS	Hocine AIT AHMED
	Ahmed DJEDDAI
pour le FIS	Rabah KEBIR
	Anwar HADDAM
pour l'MDA	Ahmed BEN BELLA
	Khaled BENSMAIN
pour le PT	Louisa HANOUNE
pour Ennahada	Abdallah JABALLAH
pour JMC	Ahmed BEN MOHAMMED

بسم الله الرحمن الرحيم

Ligue Islamique pour La Daawa & le Djihad

Allah dit (en substance) : "Que soit issue de vous une oumma qui appelle au bien, ordonne le convenable, et interdit le blamable. Car ce seront eux qui réussiront." (Coran, Aal-Imran, 3:104)

Le prophète (Mohammad), paix et salut sur lui, a dit : "Un groupe de ma oumma resteront fidèles au vrai, non affectés par le tort que leur causent ceux qui les trahissent, jusqu'à ce que parvienne l'Ordre d'Allah." (parole rapportée par Mouslim)

Le peuple algérien, a travers sa longue histoire, n'a interagit avec aucune des civilisations et des religions qu'il a connues comme il l'a fait avec l'Islam. Dès le moment où Okba Ibnou Nafi'a, qu'Allah l'agrée, et ses compagnons ont foulé ce sol béni, le peuple a embrassé cette religion et a investi efforts et sacrifices pour la propager et la défendre avec dévouement.

Il est resté attaché à cette religion, s'y réfugiant lors des bouleversements violents et calamités successives qui l'ont secoué, notamment dans son étape historique récente où il a enduré la dévastation de la croisade colonialiste francaise.

Allah a toujours destiné à cette oumma des gens qui sauvegarderaient sa religion, sa langue sacrée et sa dignité. Des affluences de savants et de moudjahidine n'ont cessé de repousser ce colonialisme jusqu'au moment où Allah a accordé la victoire à cette oumma et l'a soutenue.

Cette oumma s'est retrouvée cependant devant un néocolonialisme géré par les rejetons de la France et ses auxiliaires en Algérie. Une lutte s'est alors engagée entre deux projets de société, l'un islamique et l'autre occidentalisant.

Le mouvement islamique a pris alors l'étendard de la défense de cette religion, representée par une poignée de prédicateurs et de savants qui on été des phares éclairant le chemin et consolidant la religion dans l'âme de la oumma, jusqu'à ce que soit advenu le travail politique conduit par le Front islamique du salut (FIS), au travers duquel le peuple a realisé une énorme victoire et a confirmé dans la conviction de ceux qui ont eu la foi, qu'il n'accepterait aucun substitut a l'Islam.

Mais il était difficile pour les tyrans d'accepter le fait que le peuple puisse opter pour l'Islam. Ils avaient du mal à voir ce peuple uni et solidaire dans un esprit de fraternité. Ils ont alors prémedité de le réprimer et de le punir, comme ils étaient habitués à exercer sur lui une tutelle qui voulait en faire un groupe de mineurs se laissant diriger comme un troupeau de moutons. Ils ont ainsi tramé le complot et annulé le choix du peuple. Ce fut le sinistre coup d'Etat.

Face à ce coup d'Etat, et après avoir épuisé tous les moyens pacifiques, le FIS était dans l'obligation de se defendre, de défendre son droit et de défendre le peuple dont on a usurpé le droit à choisir ses représentants. L'etape du djihad béni est alors arrivée.

Des régiments de moudjahidine ont donc commencé a ébranler le trone des tyrans. Le peuple a vite embrassé le djihad et s'est regroupé autour des moudjahidine. Mais le complot se tramait dans le noir contre le djihad et les moudjahidine, pour les dévier vers des combats marginaux.

Les consequences de cette manigance ont été le détournement du djihad de ses fins et l'assassinat des meilleurs parmi les savants, les predicateurs et les moudjahidine.

Mais Allah a fait échouer le stratagème des tyrans et de leurs suppots kharidjites. Les moudjahidine sincères ont pris conscience du complot. Ils ont quitté le Groupe Islamique Armé (GIA) et désavoué ses actes et méthodes. Ils ont commencé par la suite à rassembler autour d'eux ceux qui désiraient vraiment sauvegarder le

djihad et le conduire à ses but et objectifs.

S'est constitué alors, avec la grace d'Allah, ce cadre qu'est la Ligue Islamique pour la Daawa (predication) et le Djihad (combat), LIDD, qui se considère comme un prolongement du djihad du peuple algerien. Elle n'est pas inédite car elle constitue le fruit béni du djihad de la oumma.

Son djihad comprend l'effort de prédication, le travail politique éclairé, et l'action djihadienne armée.

La LIDD est fidèle au Front Islamique du Salut sincère et à ses chouyoukh et dirigeants Abbassi Madani, Ali Ben Hadj qu'Allah les protège, et Mohammad Said, qu'Allah lui accorde Sa miséricorde. "Il est, parmi les **croyants, des hommes qui ont été sincères dans leur engagement envers Allah. Certains d'entre eux ont atteint leur fin, et d'autres attendent encore; et ils n'ont varié aucunement [dans leur engagement].**" (Coran, Al-Ahzaab, 33:23)

La LIDD a été constituée, par la grâce et l'aide d'Allah, le mercredi 27 ramadhan 1417 de l'hégire, correspondant au 5 fevrier 1997. Le cheikh Ali Ben Hadjar a ete élu émir de la LIDD.

La LIDD annonce ses principes qui sont les suivants :

1. Nous sommes une communauté de musulmans.

2. Notre doctrine est celle des gens de la Sunna [tradition du prophète] et de la Djamaa [communauté des musulmans], dans la croyance, dans l'éthique et dans la pratique.

3. L'Islam est une religion complète et un programme integral; il représente un dogme, une loi et une adoration.

4. Obligation est de chercher refuge dans le Livre [Coran] et la Sunna, car ils regroupent le bien de ce monde et de l'au-dela.

5. L'autorité suprême revient à Allah. Il n'est point d'autre autorité que la Sienne, Gloire à Lui.

6. C'est la Loi islamique qui gère la vie, dans ses dimensions intérieures et extérieures.

7. La souveraineté politique est détenue par la oumma. Le droit de la oumma à exercer cette souveraineté inclut son droit a élire son gouvernant et à le destituer.

8. Obligation est de se conformer à une politique régie par la Loi islamique dans toutes les affaires.

9. La justice doit être rendue dans tous les domaines.

10. Le peuple algerien est principalement musulman.

11. La regle dans le changement c'est l'appel de la meilleure manière.

12. Le djihad est la cime de la religion.

13. La fraternité islamique est obligatoire.

14. La garantie des libertés publiques, individuelles et collectives.

15. La choura est impérative et obligatoire.

16. Notre relation avec les groupes islamiques combattants sincères est une relation d'amour et de coopération.

17. Le principe premier dans notre relation avec les non-musulmans est la paix. Mais nous repoussons l'agression de celui qui nous agresse.

Si les principes cités ci-dessus sont les notres, nos objectifs quant à eux sont arrêtés par notre Seigneur, Gloire a Lui : appeler les gens à adorer leur Créateur et leur Pourvoyeur. Ceci ne peut etre accompli qu'avec l'institution d'un Etat islamique qui veille sur la religion et qui gère avec elle les affaires mondaines.

Nous nous adressons enfin à nos frères moudjahidine sur le terrain et les appelons à rejoindre ce cadre, ou à cooperer avec lui. Nous accueillons toute cooperation qui s'associerait à nos buts et moyens.

Nous appelons les jeunes qui sont toujours dans le GIA à se repentir devant leur Seigneur et à mettre fin à leur égarement, car les carnages qu'ils perpètrent contre le peuple ne s'apparentent en rien à l'Islam, ce sont des actes des services de renseignement, et des suppots kharidjites qui assassinent les croyants et ménagent les idolatres.

Nous exhortons les savants actifs et les prédicateurs sincères à ce qu'ils ne restent pas spectateurs, car Allah leur demandera des comptes, et à ce qu'il se positionnent vis-a- vis de la LIDD de la manière que leur dicte leur foi et leur combat de prédication, et nous accueillons toute coopération de la part de nos frères prédicateurs et de nos chouyoukh savants, que ce soit sous la forme d'une adhésion, d'une orientation, d'un conseil ou d'une prière sincère au milieu de la nuit.

Nous appelons les mouvements islamiques mondiaux, les organisations islamiques, les savants actifs et les prédicateurs sincères à nous appuyer par une parole sincère, une orientation éclairée et une soutien matériel et moral.

Nous précisons aux femmes et aux hommes libres dans le monde que notre djihad est juste et qu'il ne relève pas du terrorisme comme le propage l'Istikbar mondial et ses suppots au pouvoir chez nous. En Algérie, le regime putschiste extermine tout un peuple, et exerce sur lui des formes de répression et de terrorisme. Il l'affame, le paupérise et lui impose l'ignorance.

Trouvez-vous raisonnable, vous qui etes dotés de raison à travers le monde, qu'un peuple soit qualifié de terroriste lorsqu'il se dresse contre l'injustice et l'oppression ?

Peuple algérien musulman, nous t'appelons à embrasser le djihad et à te regrouper autour de ta Ligue, car les despotes veulent voir ton territoire et ta culture avilis. Ne te laisse pas tromper par ce qu'ils propagent sur les moudjahidine, ce sont les agissements des services de renseignement des agents kharidjite. C'est un complot contre toi, contre ton djihad et contre les gens sincères parmi tes enfants. Sois, comme d'habitude, un peuple qui ne se laisse pas dominer et qui ne se résigne pas, mais qui s'expose au sacrifice suprême dans la defense de son Islam, jusqu'a ce qu'Allah fasse triompher Sa cause et soutienne Ses combattants, et cela n'est nullement difficile pour Lui. "**Allah soutient, certes, ceux qui soutiennent [Sa religion]. Allah est assurement Fort et Puissant.**" (Coran, Al-Hadjj, 22:40)

Nous te félicitons à l'occasion de cette naissance qu'est la Ligue Islamique pour la Daawa et le Djihad, et que la paix, la miséricorde et la bénediction d'Allah soient sur vous.

Les membres fondateurs :

- **Le cheikh Ali Ben Hadjar**, Émir de katibat al Wafa (Régiment de la Fidélité) et élu du FIS lors des élections législatives de décembre 1991 (Wilaya de Médéa).

- **Le cheikh Mahfoudh Rahmani**, membre du Conseil consultatif national du FIS, responsable de la Commission nationale de prédication et d'orientation du Bureau provisoire du FIS, et élu du FIS lors des élections législatives de décembre 1991 (Wilaya de Msila).

- **Le frère Youcef Boubras**, président du Bureau de la wilaya de Bouira, responsable de la commission nationale d'organisation, coordination et communication du Bureau provisoire du GUEFIS.

- **Le frère Aboul Fida**, Emir du Front Islamique du Djihad Armé (FIDA).

Algérie, le 27 ramadhan 1417 de l'hégire

5 février 1997

COMMUNIQUÉ A.I.S
21 Sept: 1997
par Madani MEZERAG

Traduction

Au nom de Dieu le Clément le Miséricordieux

Louange à Dieu et salut au prophète élu

Communiqué

Allah dit dans le Coran :
Vous qui croyez, répondez positivement à Dieu et à son envoyé, quand Il vous appelle à ce qui vous donne la vie. Sachez que Dieu intervient entre l'homme et son propre cœur, et qu'un jour vers lui vous serez rassemblés. Prémunissez-vous contre un désordre qui n'affecterait pas exclusivement les iniques d'entre vous. Sachez que Dieu est terrible en sa punition (VIII, 24-25).
Peuple Algérien musulman et résistant :
Qu'Allah te salue, te protège, te donne la vie et te sert le paradis comme demeure.
Paix sur toi qui a prouvé au monde entier sa fidélité au sermon, son soutien pour la vérité et sa patience face à l'épreuve. Paix sur toi, paix sur toi parmi les premiers et les derniers.
Sans doute, tu te poses des questions sur la réalité de ce qui se passe ces jours-ci en Algérie et sur la position de l'Armée Islamique du Salut ? celle-là qui t'a habitué à la franchise et à lever le doute et l'ambiguité qui caractérisant à chaque fois les événements .
Certes, il est de ton droit inaliénable de t'exprimer à haute voix pour demander des détails sur les contacts en cours et leurs motivations...
Concernant les contacts, ils se déroulent depuis longtemps. L'Armée Islamique du Salut tente, à travers ces contacts, de mettre devant leurs responsabilités les ennemis d'hier et d'aujourd'hui, d'avertir les pusillanimes des conséquences néfastes de leurs lâches comportements, d'encourager les fils sincères de l'Algérie qui aiment leur pays à prendre l'initiative d'agir ensemble pour le retour de la sécurité et la stabilité afin de sortir le pays de sa crise.
Malgré le drame que nous vivions, les dangers qui nous guettaient et les complots ourdis par les gens du mal pour prévenir les vaillants fils de l'Algérie - où qu'ils se trouvent - de se rencontrer, nous avons continué notre marche, animés de détermination et de patience et décidés à aplanir les difficultés et rapprocher les points de vues, ce qui fut fait par l'aide de Dieu le tout puissant.
Le pouvoir a pris l'initiative de quelques mesures d'apaisement dans le sens de la détente en procédant à la libération du cheikh Abassi Madani et qu'Allah facilite l'avancée vers d'autres mesures qui vont suivre.
Cette détente a poussé les ennemis d'hier et d'aujourd'hui à manipuler leurs pions dispersés ça et là afin d'attiser le feu de la discorde entre les fils du peuple Algérien et de faire échouer tout projet susceptible d'animer le pays et de motiver les citoyens. Ces pions se sont rués pour se venger du peuple avec une extrême barbarie tuant les hommes sans armes, les femmes, les enfants et les bébés dans des carnages abominables que l'on a rarement vu de pareil dans l'histoire moderne de l'humanité. Ces massacres nous rappellent les scènes effroyables vécues par notre peuple à la veille de l'indépendance.
Sache ! Peuple Algérien blessé que quelque soit l'ampleur des difficultés, l'accumulation des problèmes et la durée des épreuves le jour va se lever et une nouvelle journée va commencer. Sache ! que la victoire vient avec la patience, la détente succède au chagrin et qu'à coté de la difficulté est une facilité.
Nous voulions favoriser ceux qu'on avait affaiblis sur terre, et en faire les dirigeants, et en faire les héritiers. Coran (XXVIII,5)

Peuple bien-aimé : certains se délectent de répondre à ceux qui te causent les douleurs et le mal par la dénonciation verbale et le regret , d'autres se limitent à une neutralité sur le compte de tes énormes sacrifices à travers les âges, nous nous sommes engagés devant Dieu à partager avec toi les misères, les douleurs, les pertes et les gains. Nous nous engageons avec toi à faire face à ceux qui se sont impliqués à te faire du mal et à les poursuivre Nous sommes décidés à nous unir avec toi, renforcer ta détermination face aux difficultés et aux défis jusqu'à permettre à l'Algérie de sortir de ses tribulations et de retrouver son imposante personnalité debarrassée des tares

accumulées durant les années d'épreuve.
Allah dit dans le Coran : prétendez-vous entrer au paradis sans aucunement passer par des épreuves analogues à celles de vos devanciers révolus ? Calamité, douleur les affectèrent ; Ils furent secoués au point que l'envoyé et ses compagnons dans la foi s'écrièrent : « A quand le secours de Dieu ?» Or le secours de Dieu est toujours proche (II, 214)
Peuple Algérien musulman :
Afin de déjouer les plans de ceux qui attendent l'occasion de nuire à l'Algérie et aux Algériens, afin d'ouvrir les portes grandes ouvertes aux fils de l'Algérie, sincères et attachés à leur pays d'arriver à une solution juste et légitime, l'Emir national de l'Armée Islamique du Salut ordonne à tous les chefs des compagnies combattantes sous son commandement d'arrêter les opérations de combat à partir de la date du 29 Joumada I 1418 AH / 1er Octobre 1997 AD et appelle les autres groupes attachés aux intérêts de la religion et de la nation à se rallier à cet appel afin de dévoiler l'ennemi qui se cache derrière les abominables massacres et d'isoler les criminels résidus des extrémistes pervers du GIA et ceux qui se cachent derrière eux parmi les ennemis de l'Algérie et de la religion.
fils de l'Algérie, partisans de la vérité et de la bienfaisance : L'iniquité vit ses derniers instants. Faites attention. Ne soyez pas parmi ceux qui lui permettraient de survivre. Les portes du mal se ferment, verrouillez-les fermement. Unissez vos efforts, ne divergez pas afin d'unir vos coeurs, serrez vos rangs pour consolider votre édifice, purifiez vos intentions afin qu'Allah vous réconciliera. Unissez-vous autour d'un même objectif et prenez garde afin de déjouer les intrigues des ennemis ; L'affaire est sérieuse, la position est déterminante, la situation est dangereuse et le complot est énorme.
« Comment ! Quand ils triomphent de vous, ils ne respectent à votre égard, ni parenté ni foi jurée : Ils vous agréent de bouche, tandis que leurs coeurs refusent ; et la plupart d'entre eux sont des pervers» (IX, 8)
Demandez secours à Dieu. Il en fait héritier qui Il veut parmi ses adorateurs. Cependant, la suite est aux pieux. (VII, 128)
Allah dit dans le Coran : Fortifiez vous du lien de Dieu, collectivement, ne vous divisez pas, rappelez - vous le bienfait que Dieu vous prodigua quand vous étiez ennemis : Il réconcilia vos coeurs et par son bienfait vous devintes frères ; Vous étiez sur la lèvre d'un précipice de feu : Il vous en sauva. C'est ainsi que Dieu explicite pour vous Ses signes, escomptant que bien vous vous dirigiez. » (III, 103)
Que Allah vous protège et vous comble de Ses faveurs. Que la paix et la clémence de Dieu soit sur vous.

19 Joumada I 1418 AH
21 Septembre 1997 AD

L'Emir National de l'Armée Islamique du Salut
Madani Mezerag

COMMUNIQUÉ F.I.S
26 sept 1997
par Rabah KEBIR

Traduction

Au nom de Dieu le Clément le Miséricordieux

FRONT ISLAMIQUE DU SALUT
Instance Exécutive à l'Etranger

Appel du Front Islamique du Salut
aux fils du peuple dans la résistance islamique armée

La tristesse, le regret et la dénonciation suffisent-elles face aux malheurs imposés aux affaiblis parmi nos frères de religion et de patrie que sont les hommes, les femmes et les enfants victimes des massacres ? Allons-nous laisser les ennemis de l'islam exterminer les bastions de la résistance dans nos villes et nos villages et puis jeter le discrédit sur les défenseurs de l'islam et ses prédicateurs afin de nuire à la réputation des Algériens parmi les nations ? Que savons-nous ? Il se peut que ceux qui pleurent les victimes veulent profiter de nos drames pour porter atteinte à notre souveraineté sur notre pays que nous avons payée trop chère. Il est temps de prendre la position politique, légitime et déterminante qui s'impose afin de contredire les déformations qui entourent votre action et l'effusion de sang qui se cache derrière votre défense et de démontrer de nouveau que vous êtes les plus attachés à la réalisation d'une solution politique juste qui redonne aux Algériens la sécurité de leur religion, leurs personnes, leurs biens et leur honneur.
En réponse aux attentes du peuple Algérien persévérant, le Front Islamique du Salut vous appelle à prendre l'initiative, quelque soit la position que vous occupez sur le territoire national, d'annoncer une trêve même à titre unilatéral. Aucun homme sincère attaché à la religion et à la patrie ne doit rester en dehors de cet appel afin que soient distingués les infâmes des bons
Cette prise de position est devenue nécessaire pour les raisons suivantes :
1- Isoler les tenants de la violence criminelle infâme qui commettent les tueries collectives et les massacres odieux contre les innocents jusqu'à ce qu'ils soient dévoilés, leur complot mis à nu et leurs commanditaires connus de tout le monde.
2- Laisser l'espace grand ouvert à tous ceux qui veulent oeuvrer à l'arrêt de l'effusion de sang et de la destruction du pays, et contribuer à garantir le futur des générations et la protection de l'Algérie en tant que Etat, nation et civilisation. Il est nécessaire que les bonnes oeuvres se rencontrent, que les couches rénovatrices s'entraident au sein de la société algérienne, dans les institutions de l'Etat, entre les frères et les amis du peuple Algérien afin de transformer cette trêve en paix définitive et stabilité renforcée par :

a- une amnistie générale qui réhabilite ceux qui ont pris les armes, ceux qui sont poursuivis dans leur cadre de vie normale dans la société et dans leurs positions au service de la société ainsi que les prisonniers qui doivent retrouver leur liberté et leurs droits.
b- La prise en charge de toutes les victimes du drame et la solidarité avec tous les sinistrés.
c- La levée de l'état d'urgence et la restauration des libertés publiques sociale, politique, médiatique et de prédication.
d- Elimination des haines et du clanisme et la promotion de la réconciliation. Et pour couronner l'ensemble, la tenue d'une conférence nationale de réconciliation réunissant les institutions de l'Etat, le Front Islamique du Salut et toutes les forces de la société sans aucune exclusion.
Allah dit dans le Coran (VIII, 70) :
Si dieu discerne quelque bien dans votre cœur, il vous apportera mieux que ce qui vous aura été pris. Il vous pardonnera. Dieu est Tout pardon, Miséricordieux..

Vendredi 24 Djoumada I 1418

Une fois de plus, le Front Islamique du Salut clarifie la situation et ajoute un geste de bonne volonté. Le cheikh Madani Mezerag, émir national de l'Armée Islamique du Salut (AIS), a ordonné, le 21 septembre dernier, à toutes les forces opérant sous son autorité de cesser toutes les opérations combattantes à partir du 1er octobre. Cette décision est l'aboutissement de plusieurs mois de contacts francs et directs entre l'armée et l'AIS. Cette dernière a pris l'initiative de mettre chacun devant ses responsabilités car la situation avait atteint un tel degré de complexité et de pourrissement que l'action urgente était devenue nécessaire pour encourager les fils sincères de l'Algérie à sortir de leur réserve et à s'engager dans l'action de sauvegarde du pays de la catastrophe qui le guette. Le paroxysme de l'horreur était atteint sans qu'il n'y ait le moindre espoir d'entrevoir la sortie du tunnel. Les derniers massacres qui ont frappé les esprits et les consciences de part leur atrocité et leur barbarie, loin de constituer une simple série d'incidents isolés caractérisent, en fait, l'aboutissement logique de la politique d'éradication et de militarisation intense du pays.
L'AIS et l'Armée Nationale Populaire (ANP) semblent ainsi s'accorder sur le fait que la guerre ne sert aucun camp, ne résout aucun des problèmes en suspens, détruit le pays et desserve les citoyens. Il faut, donc, mettre un terme à la détérioration sempiternelle et incontrôlée de la situation, il faut mettre une limite à la violence, à l'ambiguïté et à l'amalgame. Les exécutants des tueries doivent être isolés, ceux qui se cachent derrière eux dévoilés et les commanditaires identifiés. En optant pour la trêve, l'AIS confirme solennellement sa démarcation, sans cesse prônée, des groupes qui pratiquent la violence criminelle et témoigne de sa sollicitude profonde envers son peuple qui n'a cessé de supporter son action de résistance. Face au péril qui menace l'Algérie, la douleur, la tristesse et les condamnations verbales ne suffisent pas. Seule l'action efficace compte. C'est dans cet esprit mélangé d'angoisse et d'espoir, loin de toute pression ou immixtion étrangère arabe ou occidentale, que l'AIS et l'ANP ont convenu d'une trêve qui permettra de créer un climat de détente propice à une clarification des positions nécessaire avant d'aborder le volet politique. Par son geste, l'AIS fait preuve de sa maturité et sa détermination à rester aux côtés du peuple dans son épreuve. Les Algériens ont, donc, réussi contre vents et marées, à rétablir seuls, le contact entre eux et à agir ensemble en faveur du retour de la paix en l'Algérie.
Dans cette atmosphère, les appels à l'internationalisation et à l'intervention étrangère sonnent faux parce que, d'un côté, ils arrivent trop tard, et de l'autre, ils donnent l'impression d'agir dans un seul sens, celui de la sauvegarde des intérêts de la minorité laïco-communiste stalinienne responsable du déclenchement de la crise et de sa recrudescence. Récemment lors de la « fête de l'humanité » organisée par le parti communiste français, des représentants de cette mouvance se sont exprimés de la manière la plus ostentatoire en faveur de la poursuite de la guerre. Mais que signifient les appels à l'intervention étrangère au moment où les principaux protagonistes reprennent le contact direct pour ouvrer dans le sens de la résolution de la crise ? Certains évoquent une solution « à la soudanaise » qui laminerait les « forces démocratiques ».
Pour le FIS, il n'est pas question de solution antidémocratique. Le parti a signé le contrat national avec l'ensemble de l'opposition et a depuis maintenu ses positions en faveur d'une solution négociée susceptible de déboucher sur un Etat de droit et de prévenir le retour aux causes qui ont conduit au déclenchement de la crise. La « stratégie de solution de la crise » rendue publique au mois de mai 1997 s'est employée à détailler les étapes à suivre pour arriver à une solution politique, pacifique, équitable et définitive de la crise.
Le dernier communiqué de la Direction du FIS appelant à la trêve a, lui aussi, tenu à rappeler un point essentiel du dispositif proposé par le FIS : « une conférence nationale de réconciliation réunissant les institutions de l'Etat, le Front Islamique du Salut et toutes les forces de la société sans aucune exclusion » et ce, précisément pour dissiper les doutes et les ambiguïtés et défaire les amalgames propagés à longueur de journée par les résidus des éradicateurs, ennemis d'hier et d'aujourd'hui qui craignent toute ouverture véritablement démocratique de la société algérienne. Loin d'être une péripétie, la trêve annoncée par l'AIS est une formidable chance pour la paix et la démocratie en Algérie. Aux partenaires politiques d'être à la hauteur de l'événement.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

* القرآن الكريم.

أوّلا : الكتب والمؤلفات العامة :

أ- باللغة العربية :

1- إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط.2 ، 1991.

2- حسن شحاتة سعفان، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1962.

3- رمسيس بهنام ، محمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

4- رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار الخيل للطباعة ، مصر ، ط.8، 1989.

5- سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1994.

6- عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 1999.

7- عبد المنعم العوضي ، المبادئ العلمية لدراسة الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، 1985.

8- عدنان الدوري، أصول علم الإجرام ، ج1 ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط.3 ، 1984.

9- علي عبد القادر القهوجي ، فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام وعلم العقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، ط.2، 1999.

10- عمر السعيد رمضان ، دروس في علم الإجرام ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1972.

11- عوض محمد ، محمد زكي أبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت، 1996.

12- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ط.5 ، 1978.

13- محمد شلال حبيب العاني ، علي حسن محمد طوالبة، علم الإجرام والعقاب، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1998.

14- نبيل محمد توفيق السمالوطي ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، دار الشروق ، جدّة ، المملكة العربية السعودية ، ط.1 ، 1983.

15- نظير فرج مينا ، الموجز في علمي الإجرام والعقاب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط.2 ، 1993.

16- نور الدين الهنداوي ، مبادئ علم الإجرام ، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط.1 ، 1996.

ب- **باللغة الفرنسية** :

17- G. STEFANI et G. LEVASSEUR et R. JAMBU-MERLIN, *criminologie et science pénitentiaire*, Dalloz, Paris, 4ème éd, 1976.

18- J. LEAUTE, *criminologie et science pénitentiaire*, Thémis, P.U.F, Paris, 1972.

19- J. LARGUIER, *criminologie et science pénitentiaire*, Dalloz, Paris, 3ème éd, 1976.

20- J. PINATEL et P. BOUZAT, *Traité de droit pénal et de criminologie*, librairie Dalloz, Paris, 3ème éd, 1975.

21- L. NEGRIER – DARMANT, *Criminologie*, librairie de la cour de cassation, Paris, éd litec, 1992.

22- M. CUSSON, *La criminologie*, Hachette, les fondamentaux la bibliothèque de l'étudiant, 2000.

23- R. GASSIN, *criminologie*, librairie, Dalloz, Paris, 4ème éd, 1998.

ثانيا : الكتب والمؤلفات الخاصة :

أ- باللغة العربية :

24- إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

25- أحمد بن نعمان ، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف ؟ دار الأمانة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط.2 ، 1997.

26- السيد علي شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنيّة ، مصر ، 1997.

27- باسم علي خريسان ، العولمة والتحدي الثقافي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط.1 ، 2001.

28- جلال عبد الخالق ، الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1996.

29- جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 1997.

30- حسن الساعاتي، بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، دار الفكر العربي، مدينة نصر ، 1996.

31- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة ، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ، 1995.

32- رمسيس بهنام ، الجريمة والمجرم في الواقع الكوني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996.

33- صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، التدين علاج الجريمة، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، ط2، 1999.

34- عبد الرحمن محمد العيسوي ، الجنون والجريمة والإرهاب ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1999.

35- عبد الرحمن محمد العيسوي ، دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، ط.1 ، 2001.

36- علي محمد جعفر ، مكافحة الجريمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط.1 ، 1998.

37- غريب محمد سيد أحمد ، الانحراف والمجتمع ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1998.

38- مالك بن نبيّ ، مشكلة الثقافة ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، 1989.

39- محمد السيد فهمي ، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998.

40- محمد الشبيني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة دار العلم للملايين، بيروت، ط1 ، 2002.

41- محمد مهران رشوان، تطور الفكر الأخلاقي في الفلسفة الغربية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

ب- **باللغة الفرنسية** :

42- D. CUCHE, *La notion de culture dans les sciences sociales*, éd Casbal, Alger, 1998.

43- J. ROSTARD, *Peut-on modifier l'homme*, Gallimard, 1986.

44- N. TORTELLO et P. LOINTIER, *Internet pour les juristes*, Dolloz, Paris, 1996.

ثالثا : المذكرات والرسائل :

45- F. BREIFER, *Intégration sociale et psychopathologique chez les usagers de drogues*, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université lumière de LYON Directeur de thèse - professeur Gerard BROYER, http://www.These_UNIV_lyon2.FR, 1999.

رابعا : المقالات :

أ- باللغة العربية :

46- إبراهيم محمد جواد ، الثقافة والمثقف ، مجلة النبأ ، العدد 44 ، http://www.anabaa.org, 2000.

47- الشيرازي ، اللاعنف في الإسلام ، http://www.alshirazi.com, 2002.

48- بلقاسم شتوان ، الإسلام والتطرف الديني ، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية ، الجزائر ، العدد 12 ، 2002.

49- حسن الصفار ، السلم الاجتماعي ، http://www.shaikhhameed.org, 2003.

50- حسين خريف ، عولمة العنف ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، العدد 18 ، 2000.

51- حيدر إبراهيم ، العولمة وجدل الهوية الثقافية ، عالم الفكر العربي ، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، الكويت ، العدد 02 ، 1999.

52- رابح دوب ، الإسلام والمغالطات حول العنف ، الملتقى الدولي حول الأشكال المعاصرة للعنف وثقافة السلم ، المرصد الوطني لحقوق الإنسان ، الجزائر ، 1997.

53- سلام فارس سوري ، جرائم الحاسب الآلي والأنترنت ، http://www.zahlent.com, 2002.

54- عبد الكريم بكار ، تجديد الوعي ، http://www.chihab.net, 2004.

55- عبده مكتف ، الغلو... اغتيال لروح التدين ،
http://www.alsahwa_yemen.net, 2003.
56- عقيل نوري محمد ، إشكالية النظام الاجتماعي ،
http://www.uluminsania.com, 2004.
57- قمراوي محمد ، التربية والسلم ، الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران ، س.إ.م.ت.ت ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002.
58- محافظي محمود ، عصر العولمة واستعمال الأنترنت لاختلاس الأموال ، مجلة الدراسات القانونية ، الجزائر ، العدد 05 ، 2002.
59- محمد عبد الله المنشاوي ، جرائم الأنترنت من منظور شرعي وقانوني ،
http://www.minshawi.com, 2003.
60- محمد محفوظ ، الثقافة من منظور اجتماعي ،
http://www.alnadwa.net
61- محمد يوسف أبو ملوح ، الثقافة والتربية ،
http://www.almualem.net
62- مزيان محمد ، ثقافة السلم ، تحديات نفسية وحضارية، الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران ، س.إ.م.ت.ت ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002.
63- منصوري عبد الحق ، السلم وسيلة أو غاية ، الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران ، س.إ.م.ت.ت ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002.
64- منصوري مصطفى ، الحاجات إلى الأمن بين النظرية السيكولوجية والشريعة الإسلامية ، الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران ، س.إ.م.ت.ت ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002.
65- مولاي بودخيلي ، نحو استراتيجية لبناء سلم ثقافي ، الملتقى الوطني حول التربية وثقافة السلم ، جامعة وهران ، س.إ.م.ت.ت ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002.
66- نزار محمد عثمان ، الرسوم المتحركة وأثرها على تنشئة الأطفال
http://www.meshkat.net.
67- المرتكزات الأساسية لمنهج التربية في الإسلام ،
http://www.balagm.com, 2000.

68- مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي ، التحديات المشتركة ، وسبل التعاون ، لبنان ، http://www.lcps_lebanon.org, 1999.

ب- باللغة الفرنسية :

69- J. VERIN, *Jeunesse, crim et justice au VI^e colloque international de Bellagio*, R.S.C, n°3, 1984.

70- J. GOOVDRICH, *Centre d'études canadiennes*, Université Mount Alisan, http://www.mta.ca.

71- F. KARADJA, *Violence et médias*, actes du colloque international sur les formes contemporaines de violence et culture de la paix, ONDH, 1997

72- C. KALFAT, *Transformations sociales et violence intra-familiales*, université de Tlemcen, 2003 – 2004.

73- *Prévention du crime prévisible et évitable*, http://www.gov.on.ca, 2004.

خامسا : القواميس والمعاجم :

أ- باللغة العربية :

74- إبراهيم قلاتي ، الهدى ، قاموس عربي – عربي ، دار الهدى ، عين ميلة ، الجزائر ، 1997.

75- سهيل إدريس ، المنهل ، قاموس فرنسي – عربي ، دار الآداب ، بيروت ، ط.20 ، 1998.

76- علي بن هادية، بلحسن البليث والجيلالي بن حاج يحي ، القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط.7 ، 1991.

77- يوسف شلالة ، المعجم العلمي للمصطلحات القانونية والتجارية والمالية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.

ب- باللغة الفرنسية :

78- A. REY, *Dictionnaire le petit Robert*, nouvelle édition, Paris, 1996.

79- *Dictionnaire Hachette - encyclopédique*, Paris, 1997.

80- *Dictionnaire de la langue française*, édition de la connaissance.

سادسا : النصوص القانونية :

81- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات.

82- الأمر رقم 75-65 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلّق بحماية أخلاق الشباب ، ج.ر الصادرة في 10 أكتوبر 1975 ، العدد 81.

83- قانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أبريل 1990 المتعلّق بالإعلام ، ج.ر الصادرة بتاريخ 04 أبريل 1990 ، العدد 14.

سابعا : مواقع الأنترنت :

84- www.almualem.net

85- www.alnadwa.net

86- www. alsahwa_yemen.net

87- www.alshirazi.com

88- www.anabaa.org

89- www.balagh.com

90- www.bath_darty.org

91- www.chihab.net

92- www.gw.on.ca

93- www.lcps.lebanon.org

94- www.meshkat.net

95- www.mishawi.com

96- www.mtA.net

97- www.shaikhameed.org

98- www.thèse_univ_lycn2.FR

99- www.zahlenet.com

الفهرس

الفهرس

الموضـــوع	الصفحة
قائمة المختصرات.....	01
مقدمة.....	02
الفصل الأوّل : الأثر الإيجابي للبيئة الثقافية على الإجرام.....	08
المبحث الأوّل : ثقافة السلم والأمن الاجتماعي والوقاية من الإجرام.....	10
المطلب الأوّل : البيئة الثقافية وعلاقتها بالسلم والتربية والأخلاق.....	11
الفرع الأوّل : الثقافة والسلم.....	11
أ) العلاقة بين الثقافة والسلم.....	11
ب) مقومات ثقافة السلم.....	14
ج) علاقة السلم الاجتماعي بالسلم الثقافي.....	15
الفرع الثاني : الثقافة والتربية.....	17
الفرع الثالث : الثقافة والأخلاق.....	19
المطلب الثاني : البيئة الثقافية وعلاقتها بالأمن والتنظيم الاجتماعي.....	21
الفرع الأوّل : الأمن الاجتماعي.....	22
الفرع الثاني : التنظيم الاجتماعي.....	25
المطلب الثالث : الوقاية من الإجرام.....	29
الفرع الأوّل : الوقاية العامة.....	29
أ) دور البيئة العائلية.....	30
ب) دور المدرسة.....	30
ج) دور البيئة المهنيّة.....	30
د) دور المؤسسات العقابية والاجتماعية.....	31

ه) دور مصالح الأمن..... 31
و) الوقاية من الخطورة الإجرامية..... 32
الفرع الثاني : الوقاية الخاصة..... 33
أ) الاهتمام بشخص الضحية..... 33
ب) مبرّرات دور الوقاية الخاصة..... 34
ج) أوجه الوقاية الخاصة..... 35
المبحث الثاني : الوعي والتحسيس الثقافي بخطورة الجريمة..... 36
المطلب الأوّل : الوعي التعليمي والديني..... 37
الفرع الأوّل : أثر التعليم في انخفاض نسبة الجرائم..... 37
الفرع الثاني : دور الدين في الوقاية من الإجرام..... 44
المطلب الثاني : الوعي الإعلامي..... 51
الفرع الأوّل : دور الصحافة في الحدّ من ظاهرة الجريمة..... 51
الفرع الثاني : دور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في الوقاية من الإجرام..... 54
أ) البرامج التلفزيونية..... 55
ب) السينما..... 56
الفصل الثاني : الأثر السلبي للبيئة الثقافية على الإجرام..... 59
المبحث الأوّل : تفسير التأثير الإجرامي للثقافة..... 61
المطلب الأوّل : تفسير المدرسة الاجتماعية الأوروبية..... 62
الفرع الأول : نظرية الوسط الاجتماعي..... 62
الفرع الثاني : نظرية التقليد الاجتماعي..... 64
الفرع الثالث : نظرية البنيان الاجتماعي الثقافي..... 69
المطلب الثاني : تفسير المدرسة الاجتماعية الأمريكية..... 71
الفرع الأوّل : نظرية الاختلاط التفاضلي..... 72
الفرع الثاني : نظرية المجازفة الطبقية..... 76

الفرع الثالث : نظرية التفاعل والوسم الإجرامي..... 79
المطلب الثالث : التغيّر الاجتماعي والصراع الثقافي..... 81
الفرع الأوّل : التغيّر الاجتماعي..... 82
الفرع الثاني : الصراع الثقافي..... 84
أ) الصراع الداخلي..... 85
ب) الصراع الخارجي..... 85
1- الاستعمار أو النفوذ الأجنبي..... 85
2- الهجرة..... 85
3- الاتصال في مناطق الحدود..... 86
الفرع الثالث : العولمة الثقافية..... 86
أ) تعريف العولمة الثقافية..... 86
ب) العولمة والتنوّع الثقافي..... 87
المبحث الثاني : العنف الثقافي..... 90
المطلب الأوّل : العنف التعليمي والديني..... 91
الفرع الأوّل : أثر التعليم في زيادة نسبة الإجرام..... 91
الفرع الثاني : الدين وعلاقته بالإجرام..... 96
المطلب الثاني : العنف الإعلامي..... 101
الفرع الأوّل : الصحافة كعامل مشجّع على الإجرام..... 101
الفرع الثاني : صلة الإعلام المرئي والمسموع بالإجرام..... 104
أ) التلفزيون..... 104
ب) السينما..... 107
المطلب الثالث : التقدّم العلمي وصلته بالإجرام..... 111
الفرع الأول : علاقة السيارات بظاهرة الإجرام..... 112
الفرع الثاني : جرائم الأنترنت..... 114

أ) الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية..... 115
1- المواقع والقوائم البريدية الإباحية..... 115
2- المواقع المتخصصة في القذف وتشويه سمعة الأشخاص..... 115
3- استخدام البروكسي (Proxy) للدخول إلى المواقع المحجوبة..... 115
4- إخفاء الشخصية..... 116
ب) جرائم الاختراقات..... 116
ج) الجرائم المالية..... 116
د) المواقع المعادية..... 117
ه) جرائم القرصنة..... 117
و) جرائم ذوي الياقات البيضاء..... 117
الخاتمة..... 119
قائمة الملاحق..... 121
قائمة المراجع..... 153
الفهرس..... 161